



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2000م - العدد: 06

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي السبت 06 والأحد 07 رمضان 1421 هـ  
الموافق 02 و 03 ديسمبر 2000م

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية التاسعة : ..... ص 03

■ عرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2001.

2- محضر الجلسة العلنية العاشرة : ..... ص 42

■ مواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2001.

**محضر الجلسة العلنية التاسعة  
المنعقدة يوم السبت 06 رمضان 1421 هـ  
الموافق 02 ديسمبر 2000م**

**السيد بوزيد بركاني (نقطة نظام):** سيدي الرئيس، لقد قدم زميلنا السيد بلقاسم بن حصير رسالة تتضمن الرد على تهمة وجهت للسيد رئيس الجمهورية، الرئيس...

**السيد الرئيس:** هذا ليس مسطرا في جدول أعمالنا وأسحب منك الكلمة، إنني أتفق مع هذه الرسالة وستتطرق لها لاحقا.

**السيد بوزيد بركاني:** ... نتمنى أن تنشر في الصحافة، خاصة وقد لاحظنا حملة شنيعة ضد هذا المجلس منذ ثلاثة أيام أو أربعة، وعليه يجب أن يكون توازن في هذا البلد واحترام المؤسسات...

**السيد الرئيس:** إسمح لي ومع كل الإحترام والتقدير الذي أكنهما لك دعنا نبقى في جدول أعمالنا، أما فيما يخص الصحافة فأنا معني بذلك أيضا ومع ذلك أعدك بأن أعطيك الكلمة فيما بعد.

**السيد بوزيد بركاني:** أنت أيضا معني... نتمنى أن نحترم بعضنا البعض إن شاء الله...

**السيد الرئيس:** كيف ذلك، فأنا لم أفهم؟

**السيد بوزيد بركاني:** نتمنى أن نحترم بعضنا البعض، أن تحترم الصحافة المؤسسات..

**السيد الرئيس:** قضية الصحافة قضية أخرى سنتحدث عنها لاحقا...

**السيد بوزيد بركاني:** موافق، موافق..

**الرئاسة:** السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:** السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية والسيد عبد الوهاب دربال الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في الدقيقة الخامسة والثلاثين بعد منتصف النهار.

**السيد الرئيس:** أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة. أرحب في البداية بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، كما أرحب بالسيدات والسادة الأعضاء. وفقا للجدول الزمني الذي تم إعلامكم به، يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم عرض ومناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 وأحيل الكلمة إلى ممثل الحكومة، وزير المالية، السيد عبد اللطيف بن أشنهو لتقديم عرض حول نص هذا القانون..

**السيد بوزيد بركاني (نقطة نظام):** من فضلك سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** تفضل.

**السيد بوزيد بركاني:** بسم الله الرحمن الرحيم وشكرا سيدي الرئيس لإعطائي الفرصة كي أتكلم لمدة دقيقة في شكل نقطة نظام..

**السيد الرئيس:** إسمح لي هل هي نقطة نظام أم ماذا؟.. تفضل.

ندخل في التفاصيل لأن البعض يعتبر بأن حالة بلادنا لا بأس بها، فيجب أن أقول لكم إخواني وأخواتي بأن الحالة لا تزال خطيرة.

ماهي هذه النفقات الضرورية؟

أولاً: بعد قرار مجلس الوزراء المتعلق بالأجور وما يسمى بالحد الوطني الأدنى للأجور فإن النفقات المرتبطة بالوظائف العمومي صارت تمثل 444 مليار دينار لسنة 2001 وهو ما يساوي 11.2% من الناتج الداخلي الخام (c'est un chiffre considérable, je répète c'est un chiffre considérable en comparaison avec tous les pays que l'on peut imaginer. 11,2% du P.I.B de ce pays sont consacrés à la masse salariale des fonctionnaires).

ثانياً: النفقات الناتجة من خدمة المديونية العمومية تتراوح ما بين 7% إلى 8% من الناتج الداخلي الخام، علماً بأن الحكومة الحالية متحملة هذه المسؤولية، كما أنها تخدم هذه المديونية رغم أنها ليست سبباً فيها، هذا بالإضافة إلى نسبة 4% من النفقات الاجتماعية الضرورية فنسبة 4% من الناتج الداخلي الخام ناتجة من النفقات الاجتماعية التي لارجوع فيها. هذا إلى جانب النفقات الضرورية لحماية الأمن الوطني فكل هذه النفقات - سيدي الرئيس - تساوي نسبة تتراوح ما بين 25% و 27% من الناتج الداخلي الخام، وهي نفقات غير قابلة للتقليص. مقابل الجباية العادية التي نتحكم فيها سنوياً تساوي 10.5% من الناتج الداخلي الخام.

يعني هذا - سيدي الرئيس - أننا ننفق سنوياً في خدمة المديونية ما بين 14% إلى 15% وإلى 16% - وهذا حسب السنوات - من النفقات غير المغطاة من الجباية العادية أي أنها مغطاة من الجباية والمدخيل النفطية. وخلاصة لهذا - سيدي الرئيس - هي أنه عندما ينخفض سعر النفط إلى أقل من 18 دولاراً فإن النفقات العمومية اللازمة غير مغطاة. وعليه فإن أقل من 18 دولاراً - سيدي الرئيس - تصبح بلادنا في خطر وذلك لأن النفقات العمومية اللازمة وغير القابلة للتقليص ليست مغطاة.

**السيد الرئيس:** شكراً والكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

يشرفني أن أقدم لكم عرضاً حول نص قانون المالية لسنة 2001، وسيقسم هذا العرض إلى ثلاثة أجزاء وخلاصة.

إن الجزء الأول يتعلق بسياق سياسة الميزانية في بلادنا، أما الجزء الثاني فيتعلق بإجراءات الميزانية ويتعلق الجزء الثالث بالإجراءات ذات الطابع القانوني. السيد الرئيس، في أواخر سنة 2000 كان السياق الخاص بسياسة الميزانية في بلادنا مرتبطاً بعدد من العوامل ومن الفائدة التذكير بها.

العامل الأول يتمثل في المحيط الدولي ولاسيما الأسواق النفطية، ومن المعروف حالياً أن الأسواق النفطية تدفع من 32 إلى 33 دولاراً سعراً للبرميل وهذا ناتج عن عدد كبير من الأسباب البعض منها سياسية وأخرى اقتصادية والبعض الآخر ناتج عن عوامل مناخية، وعليه انعقد اجتماع في الرياض في 18 من نوفمبر 2000 كانت نتيجته أن اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية سعراً ما بين 20 و 25 دولاراً أما منظمة الأوبك فمازالت تتماشى مع الميكانيزم الذي تم تأييده في السنة الماضية وهو ما بين 22 و 28 دولاراً.

يعني هذا أن المعنيين بالأمر في سوق النفط مازالوا لم يحدد وبعد سياسة واضحة فيما يخص أسعار النفط، ولهذا قررت الحكومة أن تبقي سعر 19 دولاراً للبرميل، كسعر مرجعي في قانون ميزانية 2001 وهذا أمر معقول للأسباب التالية. سيدي الرئيس، عندما نلاحظ الأرقام في ميزانية بلادنا نرى أشياء واضحة وبسيطة.

أولاً، حجم النفقات الضرورية للبلاد ترتفع من 25% إلى 27% من الناتج الداخلي الخام، ريعني هذا أنه مهما كانت أسواق وأسعار النفط فمن الضروري على الحكومة والدولة الجزائرية تغطية نسبة 25% من الناتج الداخلي الخام كنفقات عمومية ودعونا

وجميع هذه اللجان خصصت لها مصاريف وتكاليف لتسيير نتائجها وتطبيق اقتراحاتها وتوجيهاتها وليست هذه تكاليف تسييرها وتأخذ كمثال على ذلك قطاع العدالة حيث بمجرد ما انتهت اللجنة من عملها جاء السيد أويحيى «الله يذكره بالخير» وقال «هناك فاتورة يا جماعة (Il faut améliorer le statut des magistrats, il faut améliorer le statut des cours, il faut améliorer les infrastructures, il faut améliorer les prisons.... etc.... etc).

وأنا بودي - سيدي الرئيس - أن نتفق جميعا على أن كامل إصلاحات البلاد تكاليف، بما في ذلك الإصلاحات الإدارية، الاجتماعية، الاقتصادية أو الإصلاحات المصرفية، هذا ونحن على عتبة نقطة الانطلاق.

هذا هو السياق - سيدي الرئيس - وبودي الآن أن أقدم لكم أرقام الميزانية لسنة 2001 وهذا ضمن الجزء الثاني من هذا العرض.

أولا: هناك نوع من الغموض حسب قول بعض الملاحظين وبعض الصحافيين حيث قالوا بأنه لا جديد في هذه الميزانية، وعليه سأعطي الأرقام لتتضح الأمور حول الأشياء الجديدة والمختلفة عن السنوات الماضية.

أولا: النفقات الإجمالية: أخذنا بعين الاعتبار بقرارات مجلس الوزراء ولا سيما فيما يخص رفع أجور الموظفين بـ 15% ورفع الحد الأدنى للأجور بـ 2000 دج، يعطينا الأرقام التالية:

1- ترتفع كامل النفقات العمومية من 1176 مليار دج إلى 1351 مليار دج مايساوي بالضبط 30.06% من معدل الإرتفاع وبكل صراحة يا إخواني أقول لكم لقد درست الاقتصاد ودرست الاقتصاد ولأول مرة أرى معدل الإرتفاع يبلغ هذه النسبة أي 30.6%!!

أيها السادة والسيدات أعضاء المجلس الموقر! أريد فقط أن يعطيني أحدكم مثلا ولو واحدا في العالم أين نجد النفقات العمومية ترتفع بهذا المعدل 30.6% خلال السنتين الأخيرتين ونحن مسؤولون عنها! إن هذه النسبة أي 30.6% تساوي ست مرات معدل النمو الاقتصادي في البلاد، ونجد تقليديا في

العامل الثالث - سيدي الرئيس - ودائما في نفس السياق وهو عدم نجاعة كامل النفقات العمومية حيث نجد كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنفقات الاجتماعية تتطلب في الوقت الحالي فعالية أكثر ونجاعة أكثر وإنتاجية أكثر.

وأعطيكم - سيدي الرئيس - على سبيل المثال نسبة لنفقات التجهيز في بلادنا - وهذا في الوقت الراهن - والمقدرة بـ 415 مليار دينار وهو مايساوي بـ 5 ملايين و 300 مليون دولار وهذا حسب قيمة الدولار الحالي وهي مخصصة لنفقات التجهيز.

إن المغرب الشقيق - سيدي الرئيس - الذي يبلغ تعداد سكانه 30 مليون نسمة - مثلنا - نفقاته على قطاع التجهيز هي 1.6 مليار دولار أما نحن فنقدر بـ 5.3 مليار دولار، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف فعالية النفقات في الجزائر.

العامل الأخير الذي سنضعه - سيدي الرئيس - في هذا السياق هو الإرتفاع السريع في النفقات الاجتماعية، ولازالت الصحافة تعلق وتقول إن الحكومة والدولة ليستا معنيتين بالأمر، وسأعطيها بعض الأرقام حتى تأخذ نظرة عن الموضوع.

تقدر نسبة النفقات الاجتماعية لسنة 2001 بـ 294 مليار دج أي مايساوي بالدولار الحالي 4.5 مليار دولار. وهذا ناتج عن جميع القرارات التي اتخذت في السنوات الأخيرة والتي اتخذت من طرف مجلس الوزراء الأسبوع الماضي دون أن ندخل في الحسابان النفقات التابعة للمجاهدين وذوي الحقوق فهي خارجة عن الحساب لأنها لا تعتبر نفقات اجتماعية بل تعتبر نفقات مستحقة لتاريخنا ولمدىونية الدولة في هذا الميدان.

هذا هو - سيدي الرئيس - سياق سياسة ميزانية البلاد.

إنه لمن المستحيل أن نتم قائمة العوامل دون أن نأخذ بعين الاعتبار مايسمى «بتمويل الإصلاحات»، لقد شكلت لجنة لإصلاح نظام العدل وأنهت مهمتها كما شكلت لجنة أخرى لإصلاح المنظومة التربوية ولازالت تشتغل وكذا لجنة أخرى لإصلاح مايسمى بهياكل وصلاحيات الدولة ومازال عملها متواصلا،

فيما يخص نفقات التجهيز سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، سأزودكم بشأنها بأمثلة والأولوية والأسبقية منحنا للنمو المحلي حيث ارتفعت نفقاته أي النمو المحلي وهو ما يسمى (P.C.D) من 27 مليار دج سنة 1997 إلى 41 مليار دج سنة 2001، ويعني هذا أن معدل النمو قد بلغ 45% على امتداد أربع سنوات.

فيما يخص القطاعات الأخرى ونفقات تجهيزها نبدأها أولا بقطاع التربية الوطنية، ففي سنة 1999 قدرت نفقات التجهيز به بـ 21 مليار دج، في سنة 2000 وكنا مسؤولين على الوزارة، قدرت نفقات التجهيز بـ 25 مليار دج، سنة 2001 بـ 32,4 مليار دج.

قطاع الصحة، سنة 1999 قدرت نفقات التجهيز به بـ 4,1 مليار دج، سنة 2000 بـ 6,5 مليار دج، سنة 2001 بـ 11,2 مليار دج.

نفقات التجهيز الخاصة بالطرق، في سنة 1999 قدرت بـ 4,5 مليار دج، سنة 2000 بـ 5,3 مليار دج، أما سنة 2001 قدرت بـ 27 مليار دج (Il y a eu un doublement des dépenses d'équipements consacrés aux routes, elles en ont besoin malheureusement, elles en ont besoin puisqu'elles sont dans un état qui n'est pas digne de l'Algérie de 2001).

هناك قطاعات أخرى كقطاع الري، السكن، الشببية والرياضة.. ولناخذ أيضا قطاع التعليم العالي كمثال، ففي سنة 1999 قدرت نفقات التجهيز به بـ 12 مليار دج وفي سنة 2000 بـ 12 مليار دج، أما سنة 2001 فقد قدرت نفقات التجهيز به بـ 16,6 مليار دج.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، فيما يخص ميزانية 2001 - أقول بكل صراحة - إن الحكومة قامت بدورها وما بقي إلا أن يقوم الآخرون بدورهم في التطبيق لأن المتعارف عليه في الداخل والخارج، عند العام والخاص أن قضية النمو في الجزائر ليست بقضية مال وإنما هي قضية تنظيم وتسيير.. إلخ.

بعد هذا الجزء المتعلق بإجراءات الميزانية وقبل الخوض فيه نعود لصندوق ضبط الموارد وهو أمرا يهمننا جميعا.

البلدان الأخرى النفقات العمومية تتماشى مع معدل النمو فإذا ارتفع معدل النمو من 5 إلى 6% فهذا يعني أنهم هم الذين رفعوه إلى هذه النسبة، لكن الأمر يختلف عندنا، معدل النمو ارتفع إلى 4.5% لسنة 2001 ونسبة النمو مابين سنة 2000 وسنة 2001 تقدر بـ 15% من النفقات العمومية أي بثلاثة أضعاف!

فيما يخص التسيير فإن النفقات ترتفع مابين سنتي 2000 و 2001 بـ 9% ومابين سنتي 1999 و 2001 بـ 12.8%،

فيما يخص نفقات التجهيز فإنها سترتفع مابين 2000 و 2001 بـ 20%، وارتفعت مابين سنتي 1999 و 2001 بـ 48.2%.

لهذا سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، لا بد من تكرار القول بأن هذه الميزانية هي ميزانية الإنعاش الاقتصادي من طرف الحكومة لكن هذا الإنعاش يتطلب الكثير من الشروط وفي هذا الصدد نجد بأن الحكومة قد قامت بالدور المنوط بها وماعلينا الآن من خلال تطبيق هذه الميزانية سوى أن نراقب ما يحدث في الميدان، وقبل كل هذا أريد أن أقول لكم منذ الآن بأن الحكومة قد قامت بدورها فيما يخص دعم وإنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال الأرقام التي ذكرتها.

2 - نفقات التسيير، فيما يخص نفقات التسيير وكما كانت عليه في سنة 2001 ولاسيما في قانون المالية التكميلي فإن القطاعات التي أعطيت لها الأولوية هي: 1 - التربية الوطنية، 2 - قطاع الصحة، 3 - قطاع الشببية والرياضة، وهذا طبقا لما جاء في برنامج الحكومة، فعمل ودور الدولة هو تقوية القطاعات العمومية القاعدية، ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع التربية، قطاع الصحة وقطاع العدالة وسأعطيكم مثلا فقط. (la médecine scolaire 800 millions de dollars supplémentaires décidés par le chef de l'Etat lui-même, bourses accordées aux enfants, 4 milliards de dinars). وقد سمعتم بها وسنكررها إن شاء الله، وهذا اقتراح رئيس الدولة على الحكومة، وتم أخذ القرار في هذا الاتجاه (les cantines) وهي مهمة، لأول مرة يتم دعمها بأكثر من مليار دج.

فلسبب بسيط أقول، إنه من غير المعقول أن أرفع ملياري دولار وفي نفس الوقت أجد حجم المديونية المحسوبة بالدينار تبقى كما هي في آخر السنة، ومن ثم علينا التفكير في هذا الموضوع والحديث عنه بصراحة.

بالنسبة لصندوق ضبط الموارد ستكون به 300 مليار دج إضافية لما كان مسجلا في القانون، ما بين 140 و 150 تخصص لتمويل عجز الخزينة لسنة 2000 وتبقى 160 مليار دج لتمويل عجز الخزينة لسنة 2001، وهذا بأساليب ستحدد إن شاء الله، لماذا؟ إن من نتائج قرارات مجلس الوزراء - علما بأنني رحبت بذلك وبكل صراحة- مع أن عجز سنة 2001 لا يساوي 169 مليار دج وكما هو مسجل حاليا في الوثيقة بل يساوي 269 مليار دج، وفي هذه الحالة نجد وزير المالية أمام وضع جديد وهو أننا من جهة نجد الامكانيات الموجودة في الصندوق تقدر بـ 160 مليار دج ومن جهة أخرى نجد التمويل الضروري لسنة 2001 يقدر بـ 269 مليار دج وسندرس إن شاء الله وسائل تمويل العجز الإضافي، علما بأنه غير نوعا ما من قانون المالية الذي أقره المجلس الشعبي الوطني ولكن القرار اتخذ وعلى وزير المالية البحث عن تمويل العجز الإضافي.

الجزء الثالث من العرض سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يخص الإجراءات ذات الطابع القانوني، لقد تغير البعض منها وهذا بعد المصادقة على نص هذا القانون من طرف المجلس الشعبي الوطني وبودي أن أتحدث عن أهمها. أولا: إعادة الهيكلة للرسم على القيمة المضافة وقد انتقلنا في هذا الميدان وفي نص القانون من ثلاثة رسوم إلى رسمين حيث وجد الرسم 7، 14 و 21 وانتقلنا في النص إلى رسمين فقط وهما 7 و 17 من ناحية ومن ناحية أخرى توسيع تطبيق رسوم القيمة المضافة على القطاعات التي كانت معفاة منها ومن ذلك نجد الدفاع الوطني وهذا بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني وثانيا: تجار التجزئة، كل هذا لتوسيع تطبيق هذه الضريبة ويعتبر هذا كإجراء أول، أما الإجراء الثاني وهو مهم لأسباب اقتصادية، مالية وصحية

ستقدر الجباية التابعة للمحروقات في أواخر سنة 2000 إن شاء الله بألف وعشرين أو ثلاثين مليار دينار جزائري، علما بأن الأمور في تطور مستمر كما أن أمام زمام الأمر بيد الأقوياء وما نحن إلا مسيروا، يبقى أن نتساءل كيف تتم عملية توزيعها؟

إن توزيعها بسيط:

1- تمويل العجز لسنة 2000 (أي هاته السنة) ما بين 140 و 150 مليار دج، لماذا نقول ما بين 140 و 150 مليار دج؟ لسبب بسيط وهو أن النفقات مازالت لم تكتمل بعد، كما أن الالتزامات لم تكتمل أيضا وحسب حجم النفقات، فمن هنا إلى آخر السنة - إن شاء الله - سنكون قد فرغنا من الوفاء بها.

هناك عامل آخر وهو خدمة المديونية ولاسيما المديونية الخارجية، فمن المستحيل لوزير المالية أن يعرف مسبقا حجم خدمة المديونية الخارجية وهذا لسبب بسيط (parce qu'il y a de fluctuation de change) إنكم على علم بأن ثلث مديونية الدولة داخلي وثلثاها الأخران تابعان للخارج، وسأزودكم بالأرقام حتى نأخذ جميعا نفس النظرة، علما بأنني لا أتحدث على مديونية الجزائر إنما مديونية الدولة المغطاة عن طريق نفقات الميزانية وسأعطيكم مثلا:

سنة 2000 وما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر دفعنا ملياري دولار في خدمة المديونية الخارجية وبالنظر إلى الأرقام بالدينار نرى أن المديونية الخارجية للدولة قد ارتفعت لماذا؟ لسبب بسيط وهو أن قيمة الدولار في الفاتح من جانفي كانت تقدر بـ 69 دج أما حاليا فتقدر قيمته التقريبية بـ 80 دج.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة (ce que je vais dire est un point essentiel, l'Etat est l'agent économique qui court le plus grand risque de change). لماذا؟ بسبب هذه المديونية، هاته الأخيرة التي لا تغطي بالعملة الصعبة وإنما بالدينار وعندما تنخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار ترتفع هذه المديونية!!

وعليه سأقترح على الحكومة في الأسابيع القادمة إن شاء الله ميكانيزما جديدا في خدمة المديونية،

في السنوات القادمة، السنتين أو السنوات الثلاث القادمة إن شاء الله.

(le principe de prudence paie c'est le principe du gouvernement). هذا من زاوية، وأقولها - سيدي الرئيس - بكل صراحة: إن النشاط الاقتصادي لازال ضعيفا، فمن جهة نجد حالة الميزانية لا بأس بها علما بأن هذا ناتج عن سبب بسيط خارج عن إرادتنا وعن قوتنا ألا وهو ارتفاع سعر البترول وهذا مامكن الدولة من توزيع جديد للدخل في البلاد عن طريق الأجور وعن طريق النفقات الاجتماعية وعن طريق نفقات أخرى، ولكن الحالة الاقتصادية في البلاد لاتزال خطيرة وعليه فالمطلوب من الجميع بمافي ذلك الحكومة والبرلمان والمؤسسات بأن لا نخطئ في حساباتنا - بكل صراحة - (La situation budgétaire est bonne et elle va le rester quelques années grâce aux actions du gouvernement, la situation économique est mauvaise. La situation économique restera mauvaise tant que les réformes n'avanceront pas, pas suffisamment vite en tout cas).

شكرا على حسن انتباهكم وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد الوزير على هذا العرض القيم وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة عن نص قانون المالية لسنة 2001 فليفضل.

**السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية:**

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس المحترم، السيد ممثل الحكومة وزير المالية والوفد المرافق له، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الضيوف، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة عن نص قانون المالية لسنة 2001.

ويتمثل في إلغاء الاحتكار على المنتوجات التبغية في البلاد حيث نجد بعد التحليل البسيط مايلي:

- السوق الجزائرية مغطاة نسبيا من طرف الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (S.N.T.A) وحسب التقديرات الحالية فإنها تغطي ثلثي السوق وهذا مايساوي مع افتراض استهلاك مليار من علب السجائر في الجزائر ف 700 مليون منها تم إنتاجها من طرف (S.N.T.A) والباقي مصدره مختلف.

الأسباب المالية بسيطة حيث إنه وحسب تقديرات وزارة المالية - في الوقت الحالي - فإننا نعاني من خسارة تقدر مابين 07 و 08 مليار دج في كل سنة لاتدخل الخزينة وبسبب السوق الفوضوية الموجودة حاليا لمنتجات التبغ.

وأخيرا الأسباب الصحية وهذا أمر معروف حيث إن التبغ الذي يدخل بطرق لا قانونية لا يخضع للمراقبة من حيث نوعية التبغ وعناصر تركيبته، فهذه بعض الأسباب التي دفعت بالحكومة إلى اقتراح إلغاء احتكار منتوجات التبغ وستكون إن شاء الله في وزارة المالية هيئة مكلفة على وجه الخصوص بسوق التبغ أو مايسمى بـ (A. R. T) وسنضع على رأسها مسؤولا، المهم أن الأمور ستترتب - إن شاء الله - بكل شفافية.

الإجراء الثالث: من أهم الإجراءات وهو إلغاء قانون 81 - 01 وهو القانون المرتبط بأملاك الدولة والتنازل عنها وهذا أيضا لأسباب اقتصادية واجتماعية وبالتالي أصبح من الضروري إلغاء هذا القانون.

أخيرا، فيما يخص الإجراءات ذات الطابع القانوني فمن الممكن أن نشير إلى الإجراءات لتغيير الضرائب على المهن الحرة وهو أسلوب آخر وهو مفصل في النص يُعنى بأمر هذه الضرائب.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة هذه هي خصوصيات الميزانية وقانون المالية لسنة 2001.

وكخلاصة سيدي الرئيس أريد أن أقول شيئا بسيطا جدا وهو الآتي:

حالة الميزانية في البلاد لا بأس بها وهذا بوجود صندوق ضبط الموارد إذ تبقى حالة الميزانية مستقرة



## مقدمة

طبقاً لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، واستناداً إلى أحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة، لاسيما المواد: 15 و 16 و 21 و 28 و 32 و 33 (الفقرة الأولى) و 34 و 35 و 37 و 38 و 41 و 43 منه، وبموجب إحالة من السيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 22 نوفمبر 2000، تحت رقم 157/2000، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، تضمنت نص قانون المالية لسنة 2001، والمستندات المتعلقة به.

شرعت اللجنة في دراسة ومناقشة النص المحال عليها، في سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها برئاسة السيد رشيد ربيعي رئيس اللجنة، رغم ضيق الوقت الممنوح لها لدراسة هذا النص الهام جداً.

فقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات متتالية أيام: 25، 26 و 27 نوفمبر 2000، عكفت فيها على القراءة الدقيقة للنص الذي يحتوي على 71 مادة موزعة على أجزاء وفصول وأقسام وفروع.

كما عقدت اللجنة جلستي عمل يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2000، الأولى من الساعة العاشرة (10 سا) صباحاً إلى غاية الساعة الواحدة والنصف (13 سا 30د) زوالاً والثانية من الساعة الثامنة والنصف (20 سا 30د) ليلاً إلى غاية منتصف الليل، استمعت في الجلستين إلى عرض حول النص قدمه ممثل الحكومة وزير المالية السيد عبد اللطيف بن أشنهو، تلتته مناقشة عامة طرح فيها أعضاء اللجنة اهتمامات وأنشغالاتهم وملاحظاتهم التي انصبت أساساً على الإنعاش الاقتصادي.

كما عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 29 نوفمبر 2000، أعدت فيه هذا التقرير التمهيدي، وصادقت عليه في الاجتماع الذي عقده يوم الخميس 30 نوفمبر 2000.

## 1 - دراسة النص

بعد الدراسة، تلاحظ اللجنة أن نص قانون المالية لسنة 2001، يتميز خاصة، بإجراءات مالية جديدة من جهة، وإجراءات اقتصادية هامة من جهة أخرى. الإجراءات المالية:

- 1- إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة من ثلاث نسب (7% و 14% و 21%) إلى نسبتين (7% و 17%).
  - 2- توسيع ميدان تطبيق الرسم على القيمة المضافة إلى تجار التجزئة.
  - 3 - تعديل كفاءات حساب الرسم المطبق على المنتجات البترولية.
- فيما يخص نفقات التجهيز، يظهر اهتمام الدولة بالقطاعات الحساسة ذات الطابع الاجتماعي الهام وهذا برفع معتبر للاعتمادات المالية التي تخص القطاعات الآتية:

- التنمية المحلية

- الصحة

- التربية

- العدالة

- الموارد المائية

- الشبيبة والرياضة.

- 4- إستعمال الإيرادات الجبائية البترولية الإضافية في تخفيض المديونية العمومية.

- 5- أظهرت الحكومة اهتماماً خاصاً بالفئات المحرومة، وهذا برفع قيمة الاعتمادات المخصصة للجانب الاجتماعي.
- 6- بناء على المادة 50 من النص، تحتفظ كل بلدية بالمساهمة المقدرة بـ 7% من الإيرادات الجبائية ضمن ميزانيتها بدلاً من الاشتراك بها في الصندوق الولائي لمبادرة الشبيبة وتطوير الممارسات الرياضية. الإجراءات الاقتصادية:

1- إلغاء الاحتكار التجاري على المواد التبغية.

2- إلغاء قانون 81-01 المتعلق بأموال الدولة.

- 3 - توسيع مجالات الإعفاء من رسوم الحقوق الجمركية والقيمة المضافة إلى مواد التغليف والمواد الوسيطة قصد تشجيع الصادرات.

2- عرض السيد الوزير

في العرض الذي قدمه، حدد السيد وزير المالية ست ملاحظات كانت إطاراً ومحوراً للتفكير، ارتكز عليها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2001.

1 - السوق النفطية:

السعر المرجعي ليرميل البترول هو 19 دولاراً، محدد حسب معدل عام للعشرين الماضية.

2- ميكانزمات تحديد أسعار النفط:

تحول حداثة الميكانزمات المحددة من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط، دون التحكم الناجع في الأسعار.

3- ميزانية الدولة:

تحتوي على نفقات غير قابلة للتقليص، وهي:

أ- أجور الموظفين التي تمثل 10.5% من الناتج الداخلي الخام.

ب- المديونية العمومية بين 7 و 8% من الناتج الداخلي الخام.

ج- نفقات الأمن الوطني.

د- النفقات الاجتماعية.

4- الجباية العادية:

أكد السيد الوزير أن الجباية العادية التي تمثل

10.47% من الناتج الداخلي الخام، غير كافية لتغطية

النفقات غير القابلة للتقليص.

5- النفقات العمومية:

عدم فعالية هذه النفقات راجع إلى أزمة الكفاءات الملاحظة في كل القطاعات.

نسبة استهلاك الاعتمادات إلى نهاية شهر سبتمبر 2000 جد ضئيلة.

هنا أكد على أنه لا يمكن بعث الإنعاش الاقتصادي

بدون مسيرين مختصين أكفاء.

6- تمويل الإصلاحات:

لا يمكن إنجاز الإصلاحات بدون تمويل مناسب

لها.

### ميزانية الدولة

على إثر الزيادة الأخيرة في الأجور والرواتب،

تطلب الأمر توسيع الميزانية المقدره لسنة 2001،

بـ 100 مليار دج مما أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية إلى 1351 مليار دج.

وعليه اعتبر السيد الوزير هذه الميزانية ميزانية

إنعاش بالنظر للنفقات.

فيما يخص نفقات التجهيز، أكد على إعطاء الأولوية

إلى القطاعات الآتية:

- الصحة

- التربية الوطنية

- العدالة.

أما في الجانب الاجتماعي، فركز على ضخامة النفقات غير القابلة للتقليص التي أصبحت قيمتها 294 مليار دج، أي بنسبة 7.5% من الناتج الداخلي الخام.

وفي خلاصة تقديم هذه الفقرات، اعتبر أن هذه الميزانية هي ميزانية إنعاش وتضامن وحذر.

أما بخصوص الإجراءات التشريعية، فقد انصبت على المحاور الآتية:

1- إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة.

2- إلغاء الاحتكار على المواد التبغية.

3- إلغاء القانون رقم 81 - 01 الخاص بأملاك

الدولة.

4- إخضاع المهن الحرة للضريبة.

وختاماً، أكد السيد الوزير أن الوضعية المالية

الحالية للبلاد جيدة، على عكس الوضعية الاقتصادية

التي هي مزرية، نظراً لانعدام النمو بحكم أن هذا

الأخير، لا يتأتى إلا عبر المؤسسات الإنتاجية، وهنا

تساءل:

هل نمول الركود أم نمول الإنعاش؟

3- تساؤلات وانشغالات

وملاحظات أعضاء اللجنة

بعد دراسة اللجنة لنص قانون المالية لسنة 2001،

وبعد الاستماع للعرض الذي قدمه السيد ممثل

الحكومة، وزير المالية، كان للسادة أعضاء اللجنة

جملة من الانشغالات والتساؤلات، تمحورت حول

المواضيع الآتية:

1- التدابير المتخذة لتدعيم الاستثمار.

2- كيفية استعمال صندوق ضبط الموارد.

3- الاستمرار في الارتكاز على النظام الجبائي

غير المباشر في تمويل ميزانية الدولة.

4- الهدف من إعادة هيكلة الرسم على القيمة

المضافة (TVA).

5- إمكانية إلغاء الرسم الخاص الإضافي (TSA).

6- تحضير وتقديم الميزانية الاجتماعية للأمة.

7- عرض حال عن عملية تصفية مديونية البلديات.

8- عرض حال عن التطهير المالي للبنوك.

5- فيما يخص الجباية العادية، يبقى التحصيل جد ضعيف، حيث يرى السيد الوزير ضرورة اتخاذ تدابير لاثقة لتحسين نسبة التحصيل.

6- بخصوص الرسم على القيمة المضافة، صرح أن هناك 150 عائلة منتوجات مسها ارتفاع في قيمة الرسم من 14% إلى 17%، منها:

- 140 خاصة بالمعدات والآلات وأغلبها معفى من الرسم في إطار تدعيم الاستثمار (APSI).

- وكذلك 10 خاصة بالمواد الاستهلاكية، مثل: البيض، اللحوم البيضاء، الطماطم المصبرة، الزيوت الغذائية، الصابون ومواد التنظيف...

كما أفاد أن 1600 منتج عرف انخفاضا في المعدل من 21% إلى 17%.

- وفي موضوع حماية الإنتاج الوطني، أكد على عدم جدوى الإجراءات القديمة، مما أدى إلى تأسيس فوج عمل في إطار الثلاثية لإيجاد الحلول الملائمة.

- وفيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي تؤثر سلبا على البلاد، قدم أمثلة على الظروف المعيشية المزرية للطلبة، رغم الاعتمادات الضخمة المخصصة لهذا القطاع.

- وبخصوص مديونية البلديات، أوضح أنه خصص مبلغ 6 مليار دج في ميزانية سنة 2000 و 8 مليار دج في ميزانية سنة 2001، لتطهير مديونيتها.

- رغم كل المبالغ المعتبرة التي صرفت منذ سنة 1991، في إطار تطهير المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذه المؤسسات عجزت عن الإقلاع، مما أثر سلبا على الوضعية المالية للمؤسسات البنكية.

- يرجع تفاقم الفقر في البلاد إلى النسبة الضعيفة للنمو الاقتصادي الناتجة عن تراجع مستوى الإنتاج الصناعي الذي لايساوي معدل سنة 1990، وأكد أن ضعف القطاع العمومي الاقتصادي لا يمكنه تحقيق النمو، ولهذا يجب الذهاب بسرعة إلى الخوصصة والشراكة.

5- رأي اللجنة

رغم ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2001 من إجراءات جديدة والمذكورة أعلاه، ورغم الارتفاع المعتبر لقيمة نفقات التجهيز، إلا أن اللجنة ترى أن

9- التناقض الملحوظ بين تفاقم الفقر في البلاد والارتفاع المسجل في نسبة نمو الاقتصاد الوطني.

10- القرارات التي تنوي الحكومة اتخاذها في إطار تطبيق برنامجها، قصد إنعاش الاقتصاد، بغض النظر عن الإجراءات المذكورة في نص قانون المالية لسنة 2001.

11- ضرورة انسحاب الإدارة من القطاع الاقتصادي.

12- الأساليب الفعالة لحماية الإنتاج الوطني.

13- توجه الحكومة في تدعيم الإنتاج الفلاحي الخاص ببعض الزراعات الصناعية مثل القطن والتبغ وعباد الشمس.

14- توجه الحكومة في تدعيم الصادرات، خاصة الفلاحية منها.

15- التعتيل المسجل في عمليات الخوصصة.

16- الأسباب التي أدت إلى انعدام الاستثمار الأجنبي

17- تجدد ظاهرة عمليات الاحتكار، خاصة لبعض المنتجات، كالإسمنت في الغرب.

18- أضرار القيمة الإدارية الجمركية على التجارة عامة.

19- حصيلة المفاوضات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وبين الجزائر ودول الأورو-متوسطية.

20- إستفادة الجزائر من الإعانات المنجزة عن انخراطها في الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

4- إجابة السيد الوزير

لقد ورد في رد السيد وزير المالية عن الانشغالات التي طرحها السادة الأعضاء مايلي:

1- قانون المالية لا يكفي وحده لإنعاش الاقتصاد، بل هو وسيلة لدعمه.

2- الإنعاش الاقتصادي يفرض وجود مؤسسات اقتصادية قوية وفعالة، وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة قادرة على الوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي.

3- يجب اتخاذ قرار لا مركزية تسيير العقار، وهذا شيء هام لإنعاش الاقتصاد.

4- المبلغ المحصل عليه في إطار صندوق ضبط الواردات، سيستعمل لتغطية العجز المالي للميزانية لسنتي 2000 و 2001.

**السيد بوطويقة بن حليلة:** شكرا. سيدي الرئيس، سيدي الوزير، زميلاتي زملائي. أشكر اللجنة على عملها، ولكن فيما يخص قانون المالية فإن كل واحد منا يتصوره مثلما يراه. إن قانون المالية بالنسبة لي هو الفقراء والأغنياء والإنتاج والفلاحة التي يتكلم عنها الإخوة في اللجنة إقليلا، هذا هو قانون المالية الذي نبدأ فيه بالحديث عن الفقر وعن الندوة حول الفقر لأنها تدخل ضمن الأرقام التي قدمها السيد الوزير، فيما يخص البلديات الفقيرة وغير الفقيرة. ليس لنا الحق بأن نعقد ندوة حول الفقر، لأننا لسنا بلدا غنيا بإمكانه تقديم الديون أو إلغائها، إذن ليس لنا الحق في عقدها.

أمّا النقطة الثانية فهي أنه ليس من حقنا أن نعقد ندوة حول الفقر لأننا لسنا فقراء وبالتالي لسنا لا بلدا غنيا بإمكانه توزيع أشياء ما ولا بلدا فقيرا، فلو عقدنا هذه الندوة فمعنى ذلك أنه لا يكون لدينا فقراء. إن الله سبحانه وتعالى رزقنا رزقا وترك لنا المجال لتوزيعه ولكننا لم نحسن التصرف فيه. والندوة تعني أنه ليس من حقنا أن يكون لدينا فقرا مادام الله رزقنا، ولكن لم نعرف تقسيم الرزق، فالمشكلة بالنسبة إلينا هي ثروات لم نحسن توزيعها. ولا علاقة لها ببرميل البترول ولا بمديونية الجزائر. أنا أعتقد أن قانون المالية هذا هو مشكل سوء التوزيع المطروح في كل مرة. ونحن لا نتفق مع التسوية من الفوق، لأنه لم يصغ إلينا وأكثر من ذلك فإنه يتم تحريف ما نقوله. فيما يخص هذا التوزيع هناك أمثلة عن مدارس ابتدائية بالعاصمة تملك أرائك طبيب الأسنان - اللهم زدهم - وأندية وإعلام آلي - نتمنى المزيد - أما المدارس الأخرى فلغاية سنة 2000 ليس بنوافذها زجاج، بحجة أن البلدية لا تملك ميزانية، ولا كهرباء - إلى يومنا - لأن البلدية لا تملك أموالا لدفع الفاتورة، ولا مدفأة في أماكن تصل درجة الحرارة بها إلى - 3 و - 4، في انتظار - 7 و - 9، لماذا؟ المشكل ليس مشكل ميزانية ولا توفير الأموال، هناك مشكل توزيع، يوجد أشخاص قد ظلّموا في البلاد، فالمال الموجود يجب تقسيمه عاديا، فالمشكل إذن ليس مشكل تخصيص

نص قانون المالية لسنة 2001 لا يكفي لوحده لبعث الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من الأهداف المسطرة في برنامج عمل الحكومة الذي صادق عليه البرلمان، والذي ينص أساسا على بعث ديناميكية جديدة لإنعاش الاقتصاد الوطني، فإن اللجنة ترى غياب المؤشرات الملموسة التي تبين ذلك من جهة، كما تلاحظ اللجنة من جهة أخرى:

- استمرار تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة.
- الاختلال في التوازن الجهوي في التنمية.
- ضعف الإنتاج الصناعي والفلاحي.
- تفشي العراقيل البيروقراطية التي تحول دون تدعيم وتشجيع الاستثمار.
- الوتيرة البطيئة لعمليات الخصخصة.
- وفي هذا الإطار العام، تحث اللجنة على الإسراع في اتخاذ القرارات اللازمة للتطبيق الميداني لبرنامج الحكومة.

ذلكم هو سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي، التقرير التمهيدي عن نص قانون المالية لسنة 2001، أعرضه عليكم للمناقشة. وشكرا.

**السيد الرئيس:** أشكر السيد المقرر والآن نشرع في المناقشة العامة لهذا النص وأعلم السيدات والسادة الأعضاء بأن عدد المسجلين للتدخل يبلغ 26 متدخلا..

**السيد ناصر بوداش (نقطة نظام):** إسمح لي سيدي الرئيس، لقد أردنا أن نسجل أنفسنا قصد التدخل وهذا نظرا لظروف حالت دون أن نتمكن من تسجيل نفوسنا للتدخل سلفا وشكرا.

**السيد الرئيس:** ... سنوقف أشغالنا على الساعة الثالثة مساء وعليه سأمنح عشر دقائق أو اثنتي عشرة دقيقة لكل متدخل، علما بأن هناك من سيستغرق تدخله أقل من عشر دقائق وهناك من سيتعدها، ونبدأ المناقشة بالسيد بوطويقة بن حليلة فيلتفضل مشكورا.

هذا؟ هل نريد الإتقان ولا نعرف كيف نعمل؟ فهذا مسموح، ولكن إذا كان هناك تورط أو أشياء أخرى فهذا أخطر.

وهناك نقطة أخرى لم أفهمها إطلاقاً مع وزير المالية وهي تتعلق بالخصخصة، والمشكل أنني قرأت اليوم موضوعاً في الجريدة لأحد الأشخاص كان مسؤولاً في الخصخصة، والمشكل في الخصخصة هو من ضد من؟ أهم المنتخبون أم البرلمان أم النقابة أو الصحافيون؟ أنا لا أملك أي نص، فإذا تعلق الأمر بالمجالس الشعبية البلدية والولائية سنرى، من هو مع الخصخصة ومن هو ضدها؟ وماذا سنخصص؟ في كل يوم تعقد ندوات ونزلاً «هيلتون» و «شيراتون» لم يفتحا إلا من أجل ذلك! أفهمونا لأن الأرقام مقلقة، لأننا نتكلم عن الملايين بل 20 مليار دولار - إن لم تخني الذاكرة - قد صرفت في المؤسسات، لكن هذه المؤسسات لم تستطع النهوض بل ماتت. لنأخذ قراراً.

قالوا إن هذا يمثل الجزائر والثورة الزراعية والصناعة. فلنفهم ذلك وليس هناك مشكل، سنأخذ ذلك على عاتقنا. أم أنكم تنتظرون القادمين؟ يجب أن توضح الخصخصة بالأرقام، وماذا نخصص ومن هو ضد من؟ لنرى هاته العصابات!

هناك مشكل آخر بالنسبة لوزير المالية، عندما نتكلم عن الاستثمار ومنذ 3 سنوات لم تمنح لنا الفرصة ولم يسعفنا الحظ... فعندما ألاحظ استثمارات في مجال الري هذا شيء جميل، لكنني عندما أرى سدا دشنه رئيس الجمهورية، لكنه بقي مغلقاً لمدة 14 سنة، ولازلنا ندفع الأموال لماذا؟ لدينا الآن 640 مليون متر مكعب من الماء مخزنة، 6 سدود مغلقة منها سد القرقر الذي لا يصلح لشيء بما أن قناة وهران تشتغل ومنها سد داموني الذي لا يصلح هو الآخر لشيء، وكلما أتى أحد لضخ الماء للعمل في مستغلة صغيرة أو لبعض الهكتارات يطبق عليه القانون. ويقال له تلك هي سياسة الماء!! فعلى الحكومة حل مشاكلها أولاً، هناك 680 مليون متر مكعب مخزنة، مع ظاهرة التبخر كل سنة، سطوح مياه هامة معرضة في كل سنة إلى التبخر، والحجة

الميزانية، وحتى القطاع العمومي - فيما يخص التوزيع - يسعى لكي يكون تمركز الفقر في الداخل، والأمر يهم إنشاء المؤسسات، هناك قضية سألت عنها أهل الاختصاص وهي قضية الخصخصة، ورأيي الشخصي هو أن الخصخصة في الأراضي الفلاحية ضرر لا بد منه والصورة واضحة في ذهني، هناك خصوصيات في الجزائر فترى البعض ينال عن سعي، ومنهم من ينال عن غير سعي، وهناك طرق أخرى.

حقاً هناك مشاكل، لكن التنازل على الطريقة الانجليزية وعلى الطريقة التونسية تعيدنا إلى المشاكل التي عشناها. وفيما يخص قطاع الفلاحة الذي لم تعطه اللجنة الأهمية اللازمة سنتكلم في بعض المشاكل التي عشناها واقترحنا حلولاً لها. ولكن يالأسف فبعد مضي 25 سنة نجد أنفسنا مع مستشارين من مكاتب دراسات أجنبية استقدموا مستشار المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) مختص في الحبوب ليعطينا رأيه، وهو يبيع لنا الحبوب في عام 2000. لقد استقدم في إطار مكتب دراسة يعمل على خرائط القيادة العامة للجزائر وبكل بساطة يشطب بخط كبير على جنوب ولاية تيارت وولاية أم البواقي، حتى الخريطة لازالت تحمل أسماء المدن القديمة التي تركها المستعمر «دمينيك ليسيان» و «تاغرماريت» وهذا يدل على أنهم لم يخرجوا حتى إلى الميدان رغم أن الدولة دفعت أموالاً وعليه فهل سنرمي بمخازن الحبوب التي بنتها الدولة بملايين الدولارات وحتى محطات البذور التي مولت سنة 1996 و 1997 خلال السنوات الصعبة؟ ونأتي سنة 2000 ونصرح سنة 2000 أنه ليس لدينا بذور، ليس هناك مشكل، التقنيون أدري بذلك وعليه ماذا نفعل بـ 272 ألف ساكن؟ هل سننتظر 14 ألف هكتار من التين هذه هي الحقيقة، يأتون لبرمجة 15 ألف هكتار من الأشجار المثمرة بولاية تيارت لـ 272 ألف عائلة، وفي انتظار غرس التين، ماهو مصيرنا نحن؟ أرسلوا الدرك الوطني لتوقيف جرارات الفلاحين، فهو لا يعرف حتى نوع «الأنقلاو».

كان للمستعمر سنة 1958 طائرات تحرس استغلالاتهم، وحتى محطات الإحباط لاتزال موجودة، فما معنى

ولكن - للأسف - لم أجد جوابا وهي قضية كثرة الصناديق في الجزائر، فالصناديق كثيرة والأموال موزعة على الصناديق حتى أصبح يضرب المثل بنا (الغنى في الفم والفقر في اليد). الأموال كثيرة في الأفواه، في الصناديق ولكننا لم نر أي شيء، أطلب من السيد الوزير إن كان بإمكانه أن يفتح صدره ويذكر لنا عدد الصناديق وكمية النقود فيها وإلى أين تذهب؟.

أما السؤال الثاني - سيدي الوزير - فإن الصحافة تطالعنا في كل يوم عن الاختلاسات في البنوك والقروض التي تعطى لبعض الأشخاص من دون ضمانات وبدون أن ترجع ولا نرى متابعة ولا رد فعل سياسي ولا رد فعل قضائي وكأن هذه البلاد مهمله واسمحوا لي بهذه العبارة - ولولا حرمة شهر رمضان لقلت كلاما آخر - بوادي أن يشرح لنا السيد الوزير أين نحن ذاهبون في قضايا السرقة والاختلاسات والقروض الممنوحة إلى هنا وهناك؟

هناك نقطة أخرى تتعلق بنسبة 7% المخصصة للبلديات والممنوحة للشبيبة والرياضة والثقافة وإن كان لا دخل للحكومة في ذلك لأنه تعديل ورد من طرف الإخوة في المجلس الشعبي الوطني، فتمنح لكل بلدية نسبة 7% وتتكفل بتوزيعها على الشباب. بالنسبة للبلديات الغنية، نعم ولكن بالنسبة للبلديات الفقيرة التي تقدر ميزانيتها بـ 200 مليون فإن 7% تعني 14 مليون فلا أدري (كيف نستطيع حزم نملة؟)، إذا كانت 14 مليون كافية لتوزع على الشبيبة والرياضة والثقافة فلا بأس. لي اقتراح، فرجائي - وأكرر لأقول، إن الحكومة لا دخل لها في هذا الموضوع - أن يعاد النظر في هذا الموضوع لأن معظم بلدياتنا فقيرة وإن تركناها وشأنها فهي تزداد فقرا ويزداد شبابها حرمانا سواء من الناحية الرياضية أو من الناحية الثقافية.

سيدي الوزير، لقد كلفني السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي - واسمحوا لي عن هذا التكليف - وحملني مسؤولية لم أستطع ردها، وطرح المشاكل التالية: ظهر لي بأن الحوار الذي يجري بيننا وبين أعضاء الحكومة - سامحهم الله - حوار

أنه تقام دراسات حول ذلك فبعد 14 سنة من تدشين السد بقيت الدراسة لمدة 14 سنة لمعرفة هل يكون الري من عالية السد أم من سافلتة، ثم يرد المشكل إلى الجفاف وسوء نية الفلاحين في العمل، فماذا يفعل الفلاح؟ علينا أولا أن نعتني بأموال الدولة لأن الدولة هي التي بنت السدود وهي التي جلبت البذور واليوم يضعون الفلاح في قفص الاتهام. لم تبرم عقود خاصة أبدا، لأن الدولة الجزائرية بواسطة الديوان الوطني للحبوب التي استوردت الحبوب، وفرض على من غرسها أن يصل زرعها إلى 600 ميلمتر وليس أقل منها علما أن الأكياس كانت عليها علامات. لماذا استوردت هذه البذور وأعطيت للفلاحين، ثم نتهمهم اليوم أنهم كانوا السبب في الجفاف رغم أن الأكياس قدمت لهم وعليها علامات... لقد قلت إن الدولة هي التي استوردت البذور وهي تتحمل مسؤوليتها. وبخصوص مكاتب الدراسات، أقول إن المجموعة الأوروبية تورطت مع مستشاريها الذين أصبحوا أحسن قادة لنا في سنة 2000.

فيما يخص الشركات القابضة، فقد قال عنها رئيس الجمهورية إنه سيتكفل بها في تيارت، ومنذ ذلك الحين، وطيلة 9 أشهر لم يقبض العمال رواتبهم، إلى غاية هذا الشهر فقط، ولعل حتى الأسبوع الثاني من شهر رمضان سيقبض العمال رواتبهم على أساس أنها منحة بوتفليقة. ويقول الإداريون والمسؤولون الجزائريون أن هذا الشهر هو شهر بوتفليقة بعد 9 أشهر من خطابه. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** أشكر والكلمة الآن للسيد يوسف براهيم فليتفضل.

**السيد يوسف براهيم:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السيد وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات بين البرلمان والحكومة، الإخوة الزملاء، الأخوات الزميلات السلام عليكم.

سيدي الوزير، أود أن يكون صدرك مفتوحا لطرح بعض القضايا التي شغلتنا ولا تزال تشغلنا كثيرا. وأول قضية، كنت قد طرحت حولها أسئلة كثيرة

والله لن يأتي مستثمر واحد إلى غاية قيامه سيدنا عيسى عليه السلام. أما إذا فعل ذلك فيعتبر مجنوناً لا عقل له.

أما النقطة الثالثة - كنت قد طلبت من السيد الوزير أن يشرح لي صدره فأرجو أن يبلغ هذا الانشغال - كم من مرة قلنا من هذا المنبر ومن الولاية إن مطار قمار فيه رحلات يومية وتحط على أرضيته طائرات (Boeing - Airbus - Concorde) ولكن حجاجنا يمشون مسافة 500 و 600 و 700 كلم وبالقرب منهم مطار قمار، كم تكلمنا ونادينا يا عباد الله، يأمؤمنين، يامسلمين، ولكن لا حياة لمن تنادي.

الرجاء منكم سيدي الوزير أن تبلغوا انشغالنا إلى السيد وزير النقل أو الحكومة لكي ينتقل حجاجنا من قمار إلى الوادي وخاصة بالنسبة للمهاجرين ليكون لديهم مطار دولي وللتأكيد فإن مطار قمار من المطارات القديمة وهو مصنف سابعا ضمن المطارات الوطنية من حيث التجهيز وأقول السابع، وبما أنه مجهز ومصنف ويصلح محطة لكل الطائرات فما هو المانع؟ لقد أخرجنا أمام الناس حتى أصبحنا لا نساوي شيئاً في نظرهم...

**السيد الرئيس:** لقد انتهت العشر دقائق، لكن سأمنحك خمس دقائق أخرى.

**السيد يوسف براهيم:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الوزير، هناك ملاحظة تتعلق بالسيد وزير الطاقة - سبق وأن طلبت منك أن تفتح لي صدرك - لقد ردنا ألف مرة وعشرة آلاف مرة أن ولاية الجنوب حارة وكأنها في موقد ولا يتحمل العيش فيها إلا أهلها ونود أن تنقصوا لنا في فاتورة الطاقة الكهربائية لكي ينتج الفلاحون، مع العلم أن بعض الأراضي عندنا تنتج 500 قنطار من البطاطا في الهكتار الواحد، أقول 500 قنطار وبعض الزملاء - بارك الله فيهم - ذهبوا إلى عين المكان ورأوا ذلك، نطلب منكم أن تنقصوا من فاتورة الكهرباء لكي يتمكن المواطن هناك من أن يعيش في ظروف ملائمة وينتج أكثر. لقد تكلمنا عشرين ألف مرة ومائة ألف مرة ومائتي ألف

الطرشان، نحن نتكلم كثيرا وهم يتكلمون كثيرا ولكننا نتحدث على أمواج مختلفة؟ نتراسل فيما بيننا ولكن كل منا يتجه وجهة مخالفة للأخرى. هذه وجهة نظري - على كل حال - وقد أكون مخطئا.

من المعلوم أن ولاية الوادي لا تملك صناعة، فقد كانت تملك فلاحة قليلة رحمها الله وقد قيل بماذا يفيد صندوق الجنوب ولاية الوادي؟ لا بد من إلغاءه، فإن رفضتم وضع صندوق الجنوب فما عليكم إلا أن تصرحوا بأنكم ألغيتم الفكرة. لماذا توهموننا في لاشيء؟ قولوا بصريح العبارة لا يوجد صندوق الجنوب وانتهى المشكل. تتعالى أصوات من هنا وهناك عن صندوق الجنوب ولكننا في الواقع الملموس لم نر شيئاً، سواء عن مبالغه أم أين يتم صرفه. وفي الأخير لجأوا إلى إيها منا بحيلة وهي فكرة وهي أنه أنشئ من أجل التنمية. فلتشترك الدولة والحكومة فيه ونساهم جميعا في تنمية البلاد. ونود أن نعرف أين هو؟ وكم فيه؟ ونود من السلطات المحلية - لكي تستفيد منه - أن تساهم في مجلس إدارة صندوق الجنوب لتسييره لأنه لا يمكن أن تستفيد منه الولاية ولا تشارك في تسييره وهناك جماعة تهمس في الظلام وللأسف فإن الثقة فقدت في البلاد.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بـ (L'A.P.S.I) نود ألا يحرموننا في ولايات الجنوب، الطوق الثاني وتدخل ضمنها الوادي من امتيازات (L'A.P.S.I) لأننا نفتقر إلى مستثمرين ومازاد الطين بلة أن 1 متر مربع من الأرض عندنا يوضع في المزاد العلني مثل تيبازة وتيزي وزو فهل هي كالوادي وتمنراست؟ هذا غير معقول وإلا قولوا لنا اخرجوا من الجنوب نحو الشمال، واركوا الجنوب للطيور والوحوش لنعمر الشمال.

أرجوا من السيد الوزير - إذا أمكن - أن يبلغ انشغالنا إلى الحكومة فيما يتعلق بـ (L'A.P.S.I) لكي تنقص من مبلغ المتر المربع الواحد في الوادي لنجلب - على الأقل - المستثمرين الذين لديهم بعض الاستثمارات فيصبح المتر المربع الواحد يقدر بـ 100 دج وبالتالي ينقص المبلغ من 1000 دج إلى 100 دج لأنه إذا استمر الوضع هكذا وبقي المبلغ مقدرا بـ 1000 دج

مرة ولكن في كل مرة وزير الطاقة يرفض خفضها، فرجاء، رجاءياً أصحاب القرار أن تأخذوا طلبنا بعين الاعتبار وشكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى آماد، تفضل.

**السيد مصطفى آماد:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد الوزير، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله. بعد اطلاعي على قانون المالية لسنة 2001، لدي الملاحظات التالية:

أقتصر فيما يلي على الحديث عن أول قطاع وهو قطاع موارد المياه في ولاية تمنراست.. ولم نجد لها أي وجود في برنامج وزارة الموارد المائية لسنة 2001 رغم تكليف الحكومة بذلك في برنامجها والسؤال، سيدي الوزير، هل هذا التناسي شيء مقصود؟ أما السؤال الثاني فهو موجّه للسيد وزير السكن ووزير التضامن الوطني. هناك بلدية منكوبة من جراء فيضان أوت 1997 وبقي سكانها على حالهم لحد الساعة وهي بلدية عين قزام والسؤال للسيد وزيرين، ماهي الأسباب في ذلك، هل هناك تمييز بين المنكوبين في ولاية دون أخرى؟ أما السؤال الثالث فهو موجّه لوزير الأشغال العمومية حول طريق الوحدة الإفريقية، عين قزام - تمنراست الذي بقي مجمداً إلى حد هذه الساعة وكذلك لماذا هذا التأخير في إنجاز مطار عين قزام، وعدم وجود تسجيل طريق سيلت - تنزاواتين، عين المنجل، جانت، إدلس تارزت.

رابعا الإنارة الريفية، هناك قرى وبلديات لازالت تعاني من انعدام الإنارة الريفية في ولاية تمنراست. خامسا البريد والمواصلات، لازالت عدة بلديات في ولاية تمنراست تعاني من انعدام الهاتف العمومي كعين قزام، تينزاواتين، إدلس دون أن نتكلم عن الهاتف المنقول الباقي في مقر الولاية.

سادسا الثقافة والاتصال، نطالب بتقوية بث الإذاعة المحلية، وحل مشكل انعدام وصول الجرائد اليومية

إلى الولاية والبلديات هناك. سابعاً الصحة، تفتقر ولاية تمنراست إلى أطباء أخصائيين وانعدام الصيدليات في كل البلديات ماعداً تمنراست وعين صالح. هذا - على كل حال - مختصر تدخلي حول قانون المالية وشكراً والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً، والكلمة الآن للسيد طاهر خويضر.

**السيد طاهر خويضر:** شكراً سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس.

لأتطرق إلى الجانب التقني للميزانية من أرقام ونسب بعد أن أخذت قسطاً وفيراً من المناقشة في المجلس الشعبي الوطني وإنما سأتطرق إلى ماهو أهم وأعني بذلك تنفيذ الميزانية وتطبيق بنودها في الميدان. وفي هذا الصدد نسجل الأهمية التي يوليها هذا القانون للتنمية المحلية وكل مانرجوه هو أن يتوج هذا الاهتمام بتعديل قوانين تسيير الجماعات المحلية بما يحقق المرونة والنجاعة والاستجابة لانشغالات المواطنين وكذا تكثيف أعمال المتابعة الجدية والمراقبة الصارمة للمشاريع خلال الدراسة وأثناء أشغال إنجازها وذلك في كل المستويات الإدارية والتقنية والمالية.

لقد ركزت على جانب المتابعة والمراقبة بالنظر إلى استمرار مظاهر الفساد الإداري والتسيب الاقتصادي حيث لانزال نلاحظ مع الأسف الشديد انتشار آفة الرشوة والمفاضلة وغياب الشفافية وانعدام المنافسة الشريفة وعدم إتاحة الفرص بعدل، والتماطل والتهرب من الالتزامات وذلك إما عند برمجة المشاريع أو أثناء إعداد المناقصات وإبرام الصفقات أو في احترام مواعيد الإنجاز المحددة والتقييد بالموصفات التقنية المطلوبة. ومن منا لا يعلم أن بعض المسيرين المحليين يتعرضون باستمرار إلى ممارسة الترغيب والضغط لإسناد المشاريع لمقاولين معينين وبذر أشواك الرشوة وشراء الذمة



للأوضاع الاجتماعية الصعبة، بل إن الحل الأنجع يكمن في دعم أسس إنعاش اقتصادي حقيقي، وتنمية متوازنة شاملة بما يمكن الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين من اعتماد معايير علمية وعالمية في تكييف الأجور والمداخل مع واقع القدرة الشرائية، بدلا من الاستجابة لمطالب تخضع لضغوط اجتماعية أو إقرار بزيادات لامتناهات غضب الشارع، وإلا كيف نفسر صراع النسب أثناء الثلاثية؟ والسؤال المطروح هو هل أخذت توقعات قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشة هذه الزيادات في الحسبان أم أننا سنلجأ كالعادة إلى قانون مالية تكميلي؟

سيدي الوزير، بصراحة لم أستطع كباقي المواطنين أن أفهم المعادلة المتناقضة الغربية والمتمثلة في ارتفاع في مداخل البلاد وتحسن وضعيتها المالية بالعملة الصعبة، وارتفاع نسبة النمو وفي نفس الوقت تشهد الأزمة الاقتصادية تفاقمها والوضع الاجتماعي اختناقا والقدرة الشرائية للمواطن تدهورا، ألا يؤثر هذا التناقض استغراب المواطن؟ الذي يفسر الأمور بفهمه المنطقي العادي، فهو يؤمن بالملوس ويصدق ما ينعكس على واقعه اليومي وليس بتنظيم الملتقيات أو إلقاء الخطب الرنانة التي تعد بالنعيم تارة وتدعو إلى تضيق الأحزمة تارة أخرى وهي وسيلة لم تعد مقنعة أو ذات مصداقية.

لقد صادف مناقشة قانون ميزانية 2001 تسجيل ارتفاع في أسعار البترول - كما سلف ذكره - وإنما نتساءل إن كانت الحكومة قد فكرت في اتخاذ إجراءات معينة لاغتنام فرصة هذا الوضع المالي المريح لخلق أو دعم مصادر دخل بديلة للمحروقات، وهو ما لم نلمسه بشكل واضح في هذا المشروع بطبيعة الحال، لذلك ندعو الحكومة إلى التفكير الجدي في هذه المسألة لكون هذه الفرصة لا تتكرر كثيرا في المستقبل، وإن المحروقات آيلة للزوال إن آجلا أم عاجلا.

إن من البدائل الأساسية المتاحة هي تشجيع الاستثمار الذي يعد ضروريا لدفع عجلة الاقتصاد لكن عملية جلب مستثمرين جدد تبقى مرهونة باستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار، وهو ما يتطلب

وتبادل المصالح في طريق أداء مهامهم، وما يثير الاستغراب حقا هو أن يتمكن المقاول أو سنده في الإدارة من الاطلاع المسبق على الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع قبل أن يصل خبرها إلى الإدارة المحلية، فمن يسرب المعلومات أو يفشي هذا السر ولفائدة من وعلى حساب من؟ بالتأكيد أن الدولة هي الخاسر الأول والمواطن هو الذي يحرم أكثر. وهناك مظهر آخر من مظاهر الفساد الإداري وأعني به مسألة عدم استقرار الإطارات المسيرة ولا مبالغة إن قلنا إن الظاهرة تخضع في كثير من الأحيان لمعيار الولاء وليس لمعيار الكفاءة والنزاهة... إن ما يتعرض له بعض الإطارات من إقصاء وتهميش وإهانة في بعض الحالات، خلق جو من التوتر النفسي والشعور بعدم الاستقرار والانهيار المعنوي وفقدان الثقة في النفس والخوف من المجهول مما تسبب في حدوث حالة من الشلل المقنع وغياب روح المبادرة والدخول في وضع الترقب والانتظار وإزاء هذا الأمر المضر بالاقتصاد الوطني والمهدر لطاقات الأمة نطالب الحكومة بضرورة إصدار قوانين أساسية لحماية إطارات الدولة وخاصة في الوظيف العمومي ونأمل أن تكون هذه الاهتمامات من الأولويات العاجلة للجنة الوطنية لإصلاح الدولة.

وإذا تحدثنا عن وضع إطارات الأمة فهذا لا يعني أن وضع فئة العمال الأجراء في أحسن حال، إذ يلاحظ الجميع استمرار تدهور القدرة الشرائية لدى هذه الفئة مما يزيد من سوء وضعيتها الاجتماعية وتزداد مظاهر حرمانها اتساعا رغم أنها تدفع أعلى نسبة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة لخزينة الدولة، إن الزيادة الأخيرة المقررة في الأجور قد تخفف وطأة الأزمة لدى فئة العمال غير أن بعض المؤسسات الاقتصادية قد يتعذر عليها تطبيق هذه الزيادة في الأجور بالنظر إلى وضعها المالي المتسم بالعجز وتراكم الديون، بالإضافة إلى ذلك لا يجب أن ننسى بأن هناك فئة أخرى من المواطنين وهم البطالون الذين لا دخل لهم أصلا ولا ينتظرون شيئا في الأفق، لذلك كله نعتقد أن الزيادة في الأجور على أهميتها لفئة من العمال الأجراء، لا تمثل حلا جذريا

لسنا تقنيين في المجال المالي ولكننا جزء من الشعب ونعلم جيدا المصائب والكيّات التي تأتي من جراء تحرير ماتبيعه لي وتبخس ماتأخذه مني.

وإن كان الشأن كذلك فلتدفعوا لنا رواتب على أساس السعر الحقيقي بالعملة الصعبة سواء الوظيف العمومي أو القطاع الاقتصادي ثم بيعوا لنا بالسعر الحقيقي، وأتكلّم في مجال تحرير الأسعار عن بعض الولايات الجنوبية ومنها منطقة البيض التي تتميز بمناخ مزدوج، صحراوي وسيبيرى قارى جامد، والمجهودات التي بذلتها الدولة في تشجير الغابات أو الأراضي راحت هباء منثورا لأن المواطنين يقطعون الأشجار للتدفئة، من يستطيع شراء المازوت بسعره الحالي ولا أقول السعر الذي قرروا تحديده؟ في الماضي، كان للمازوت المنزلي وللمازوت الفلاحي سعر خاص، واليوم تغير السعر، فأصبح المواطن الذي يملك شاحنة أو مرسيدس مثل المواطن الذي يحتاج أبناؤه إلى التدفئة، ومثل المدرسة التي بقيت بدون تدفئة.

إن البلديات اليوم عاجزة عن تدفئة تلاميذ المدارس الابتدائية والمتوسّطات والثانويات على مدار السنة والمستشفيات كذلك عاجزة عن تدفئة المرضى؛ والمسألة التي طرحها قبل قليل السيد يوسف براهيمى عن الكهرباء في المناطق الحارة فيلجأ المواطن لاستعمال مكيف هوائى لإحيائهم لمدة 4 أشهر أو 5 أشهر لا يستطيع الاستمرار هكذا. أما بالنسبة للفلاحة فنفس الشيء، نطلب منك سيدي الوزير توضيحا حول تحرير الأسعار وإعادة صياغة مفاهيمه. وعلى ذكر مسألة إعادة صياغة المفاهيم أتطرق إلى مسألة البلديات الفقيرة والغنية واعتماد البلديات على مداخيلها. أقول إن ولاية البيض ليس بها لنقل جوي ولا بري ولا حتى عن طريق السكة الحديدية وحتى الكهرباء تقطع علينا في أغلبية أيام السنة. من هو المستثمر الذي يستثمر في بلدية من بلديات ولاية البيض في ظل سوء حال وعزلة كاملة؟ وهناك مسألة أخرى وهي فرضا أو قدر الله أن جاءها مستثمر أعمى أين يضع أمواله في ظل جباية مريضة علما أن تحصيل الجباية في المدن الشمالية لا يتم بطرق جيدة فما

مواصلة الجهودات بكل الوسائل المتاحة لتحقيق الأمن التام وتشجيع القائمين على هذا الواجب خاصة عناصر الحرس البلدي والمقاومين، وهنا نسجل بارتياح كبير الزيارة الأخيرة للسيد وزير الداخلية إلى مدينة عين تافورايت بتيبازة والتي تشكل في تقديرنا التفاتة هامة ودعم معنوي واعترافا ضمنا بتضحيات هذا السلك الذي يبقى محروما - للأسف - من قانون يحدد مهامه وواجباته تجاه الوطن والمواطن ويضمن حقوقه المادية والمعنوية. كما نجد دعما لحقوق ضحايا الإرهاب ونطالب الحكومة بوجوب مواصلة العناية والاهتمام دوما بهذه الفئة. وقبل أن أختتم تدخلتي أكرر طرح معضلة عدم اكتمال إنجاز الأشغال بالطريق الوطني رقم 11 الرابط بين شرشال وتنس رغم إلحاحنا على الأهمية القصوى والدور الحيوي لهذا الطريق.

وفي الأخير أريد أن ألفت - وأتفق مع الزميل الذي سبقني - الانتباه إلى أن الإجراء الوارد في المادة 50 من قانون المالية الخاص بدعم الرياضة لا يخدم البلديات ذات الدخل الضعيف ويعتبر ضربة قاضية للرياضة في البلديات الريفية وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد جيدل بن الدين.

**السيد جيدل بن الدين:** شكرا سيدي الرئيس. السيد الرئيس، السيد وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السادة الحضور، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله.

أبدأ مداخلتى بتساؤل حول مفهوم تحرير الأسعار أو السعر الحقيقي المتداول منذ أن حرر السوق.

إذا كان السعر الحقيقي هو المطلوب، فإنه لا يكون إلا في السلع ولا يمس سعر الكهرباء والبتترول والسكر وتدفع لي مقابل عملي وجهدي أبخس الأثمان، إذا أردت أن تباع لي السكر بالعملة الصعبة والكهرباء بسعرها الحقيقي فاشتري جهدي بسعره الحقيقي فلا تشتري مني بالدينار ثم تباع لي بالعملة الصعبة، أتمنى وأرجو من السادة التقنيين في المجال المالي،

الضرائب بمختلف تسمياتها وأجالها تؤدي إلى صعوبة في التحصيل. ثم هناك مسألة أخرى وأخيرة وهي أنه ليس كلما فرغت خزينة الدولة من الضرائب يسقط الثقل والحمل على صغار الحوت (les miettes)، ولكن يجب النظر إلى الناس الكبار الذين لا يدفعون الضريبة على مستويات عليا. وكما هو معروف فإن المقاول يدفع أحيانا - إذا كان منظما لأمواره - أقل من الحرفي، أما الذي يدفع أكثر فهو العامل والموظف، شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا، والكلمة الآن للسيد عبد السلام بو الشعر.

**السيد عبد السلام بو الشعر:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، الأخوات والإخوة الحضور السلام عليكم. أشكر في البداية اللجنة الاقتصادية والمالية على تقريرها التمهيدي المقدم إلينا والذي ألم بجميع جوانب مشروع قانون المالية لسنة 2001، المعروض علينا للمناقشة. سأحاول بدوري المساهمة في هذه المناقشة وذلك بالتطرق إلى نقطتين وهما:

أولا، ملاحظة حول ميزانية قطاع الصحة والسكان. ثانيا، انشغالات حول التنمية المحلية. فيما يتعلق بميزانية وزارة الصحة والسكان كما جاءت في مشروع قانون المالية لسنة 2001 فإن الاعتمادات المقترحة لميزانية التسيير لقطاع الصحة والسكان عرفت ارتفاعا يقدر بنسبة 9.05% كما عرفت ميزانية التسيير للمؤسسات الاستشفائية والقطاعات الصحية ارتفاعا يقدر بنسبة 7.63% وهنا سأحاول التركيز على بعض أبواب ميزانية القطاعات الصحية ومنها، باب الأدوية والمنتجات الطبية وباب التغذية وأخيرا نفقات أخرى للتسيير.

فيما يخص الأدوية والمنتجات الطبية الأخرى فإن الاعتمادات الطبية عرفت هي الأخرى ارتفاعا يقدر بنسبة 17.46% والمهم هنا أنه أخذ بعين الاعتبار ديون الصيدلية المركزية للمستشفيات (P.C.H)

بالكم بولايات سكانها صابرون نشجعهم ونعينهم على صبرهم وعلى بقائهم في هذه الولايات؟ وبخصوص هذه المسألة أدعوكم سيدي الوزير إلى إصلاح المالية المحلية التي لا بد أن تعاد صياغتها أو هيكلتها من جديد، أي تبنى على التضامن بين البلديات والولايات الغنية والفقيرة ثم مسألة أخرى وهي تحرير مبادرة البلدية، حرروا البلديات ليتمكنوا من تحصيل بعض المداخيل لأن اعتمادها على الجباية فقط لا أظن أن يذهب بها بعيدا.

هناك مسألة أخرى تتعلق بطريقة المحاسبة في البلديات. فإن المحاسبة المعتمدة الآن، القابض البلدي في جهة ورئيس البلدية في جهة أخرى، أحدهم يمضي (le bon de commande) والآخر.. فلا بد من إعادة النظر في طريقة المحاسبة البلدية لأنها غير مقبولة أساسا وموضوعة على أساس تسيب المال العام. ثم أرجوكم أن تفسروا لنا لماذا لا تعتمد وزارة المالية على مفتشين أمثال أولئك الذين يوفدون من وزارة الداخلية أو قطاع التربية، يصلون إلى بلدية من البلديات فيتجسسون ويتحسسون نبضها المالي ويبحثون في مال البلدية ليس على مستوى القابض (le receveur) وحده ولكن حتى رئيس البلدية وبصفته الأمر بالصرف فيطلعون على وثائق الملف المالي الفلاني لمعرفة كيف تتم طريقة الصرف، وهذه الطريقة تجعل البلديات أكثر صرامة في التسيير وأكثر تنظيما لمواردها. أما المسألة المتعلقة بالضريبة أو التحصيل الضريبي، أصارحكم بأن كثيرا من الحرفيين خاصة ذلك الحرفي المغبون الصغير، غارق فأحيانا يطالبون منه (ICET) وأحيانا أخرى (T.V.A) وهي أسماء يجهلها، وغالبيتهم أميون، فلماذا لا تعتمد صيغة لتحصيل ضريبي موحد في أجل موحد، فتجمع كل هاته الضرائب تحت تسمية واحدة من جانب التنظيم فقط، وتحصل مرة أو مرتين في السنة في أجل محدد، مثلا في 31 مارس فهناك يمضي مرة واحدة لدفع الضريبة فيفعل ذلك دون أن يبحث عن تسميتها يعني أنه لا بد أن تكون هناك إجراءات مسهلة لأن كثيرا من الحرفيين ينوون دفع الضريبة ولكن بسبب الإشكالات المتعددة المتمثلة في تنوع

المسافة المذكورة إلى يومنا هذا تشكل خطرا على مستعمليها وحوادث المرور هناك كثيرة وكثيرة جدا. هناك مشروع آخر يتعلق بمحور الميلية على نفس الطريق الوطني رقم 43، فقد توقف إنجازها في نوفمبر 1997 حيث بلغت قيمة هذه الأشغال المنجزة 160 مليون دينار وحسب الجهات المختصة فإن الأشغال المتبقية تتطلب غلafa ماليا يقدر بـ 110 مليون دينار جزائري، مما يدفعني إلى القول، هل يعقل إهمال مشروع دفع فيه مبلغ 16 مليار سنتيم من خزينة الدولة وبالضرورة فإن الإجابة ستكون، بلا. لذا نطلب من الوزارة المعنية تقديم الغلاف المالي اللازم لإتمام الأشغال المتبقية.

أما بالنسبة للطريق الوطني رقم 77 والذي سبق أن تطرقت إليه في مناسبات سابقة إلا أن هذا المشروع الهام لم يعرف أي تحسن بل بالعكس فإن مديونيته في ارتفاع مستمر بحيث وصلت إلى حد الآن إلى حوالي 18 مليار سنتيم، إضافة إلى تدهور وضعية الأشغال المنجزة بفعل العوامل الطبيعية التي تعرفها المنطقة وخاصة سقوط الأمطار الغزيرة، إلى جانب هذا العائق المالي فإن مشروع الطريق الوطني رقم 77 قد يعرف تعطيلاً آخر خاص بإنجاز جسر واد الرحي الذي تم تسجيله ثم جمد بسبب ظهور دراسة خاصة بمشروع سد قابلو، وعليه فعلى وزارة الأشغال العمومية إيجاد الحلول التقنية وتوفير قروض الدفع اللازمة (C.P.I) للاستمرار في إنجاز هذا الطريق الهام.

أما بالنسبة للطرق الولائية ونظرا للوضعية الصعبة التي مرت بها ولاية جيجل في العشرية السابقة، فإن معظم الطرق الولائية بها أصبحت صعبة الاستعمال، وأذكر على سبيل المثال الطريق الولائي الرابط بين بلدية بوراوي بلهاتف الجبلية وبلدية العنصر مقر الدائرة بمسافة 12 كلم وحسب تقدير مديرية الأشغال العمومية فإن هذا الطريق يتطلب حوالي 15 مليار سنتيم ونظرا لضعف ميزانية الولاية وضعف برامج التنمية المحلية فإن تدخل وزارة الأشغال العمومية ضروري لفك العزلة على سكان هذه المناطق وبالتالي ضمان استقرارهم.

والمقدرة بـ 1 مليار دينار والباقي من الزيادة أي 400 مليون دينار خصصت لتدعيم احتياجات هذا الباب خلال سنة 2001، هذا الإجراء - في نظري - إيجابي وقد يساعد على تصفية الديون المتراكمة غير أنه من الصعب التحكم في نفقات هذا الباب لكون مصاريفه إلزامية وبالتالي تحتاج إلى دعم أكبر. أما بالنسبة لباب التغذية في المستشفيات فإن اعتماداتها عرفت كذلك ارتفاعا بنسبة 2.99% وعلى الرغم من هذا الدعم، يجب أن تولى عناية أكبر لهذا الباب من أجل التكفل بالمرضى في مستشفياتنا على أحسن وجه، خاصة إذا علمنا بأن أغلبية المستشفيات تعاني من ديون سابقة. لذا فإن القيمة المحددة في هذا المشروع لليوم الواحد للتغذية قدرت بـ 65 دينار جزائري، وقد تكون غير حقيقية مقارنة مع النفقات الفعلية، وكذلك الديون المتراكمة وبخصوص الباب الخاص بالنفقات الأخرى الخاصة بالتسيير فعلى الرغم من كونها عرفت تحسنا بنسبة 11.26% إلا أن اعتماداته تبقى ضعيفة بالنظر إلى الاحتياجات الضرورية التي يتطلبها خاصة إذا علمنا بأن هذا الباب يعتبر من بين الركائز الأساسية التي تسيير عليها القطاعات الصحية.

سيدي الوزير، فعلا لقد أوليتم أهمية خاصة لقطاع الصحة في مشروع ميزانية 2001 ولكن يجب بذل كل الجهود أو جهد أكبر من أجل مسح ديون المؤسسات الاستشفائية والقطاعات الصحية لأنها تبقى دوما تؤثر سلبا على التسيير الحسن لهذا القطاع الحساس. أما بخصوص النقطة الثانية التي تتعلق بالانشغالات حول التنمية المحلية بولاية جيجل، فإنني أشاطركم سيدي الوزير عندما قلت في عرضكم بأن حالة الطرق في بلادنا لا تشرف، وبالفعل فإن الطرق بولاية جيجل غير لائقة سواء كانت وطنية أم ولائية وأعطيك مثلا الطريق الوطني رقم 43 وخاصة المسافة بين جيجل وبجاية مرورا بالكورنيش فهي تعرف صعوبات كبيرة تتمثل في عدد من النقاط السوداء والتي تم إحصاؤها وسبق أن زارها وزير التجهيز السابق والتزم بتسجيل عملية بهذا الخصوص ورصد الاعتمادات المالية اللازمة للقضاء على هذه النقاط إلا أنه لا تزال هذه

السلام عليكم.

نحن نعلم أن الدستور لم يسمح لنا بالتأثير على مسار الميزانية لدى مرورها بمجلسها، ولكن ما يقال في إطار المناقشة نذكر به إخواننا المكلفين بالتنفيذ في الحكومة وأتمنى أن يجدوا حولا ممكنة فما عليهم إلا الإصغاء والتنفيذ وإيجاد الحلول (إن الذكرى تنفع المؤمنين).

إن الكلام الذي سأقوله ينطبق عما جاء في كلمة السيد وزير المالية، الذي قال بأن هذه الميزانية هي ميزانية الإنعاش الاقتصادي الوطني. ويعرفني الإخوان أنني درست باللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية وفهمت من المعنى أنه (c'est le redressement économique) وكدت أن أقول للسيد الوزير بأنني متشائم كثيرا فيما يخص (le redressement économique) ففسر لي زميلي كلمة إنعاش وترجمها بكلمة (réanimation).

(et nous sommes dans une logique de bloc opératoire et je suis d'accord)

فإذا كان الإنعاش الوطني يعني أننا في (coma)

وهذه الميزانية (et tout ce qu'on va faire après ça sera pour réanimer peut être, mais une grosse partie de notre

économie, les entreprises, les banques etc....) فإن ذلك

لا يدعو إلى التفاؤل رغم أنني متفائل طبيعيا. وأقول

كذلك، فإن هذا الحسد (même si on doit le sauver économiquement, on est en mort cérébrale, et si on

peut découper le cerveau en deux, la moitié est en mort cérébrale)

فمن أي منطلق ياترى انطلقت لأقول لست متفائلا كثيرا ولست متشائما كذلك.

لقد انطلقت من منطلقين الأول، وهو أن الدولة أو

الإدارة في القانون لاتستطيع أن تكون مسيرا اقتصاديا،

والتجربة منذ 1962 إلى اليوم أثبتت ذلك، أقول

(l'Etat ou l'administration ne peut pas être un manager économique, il faut délester l'Etat de tout ce

qui a trait à l'économie du marché. أي البيع والشراء.

أمّا النقطة الثانية، سيدي الرئيس، سيداتي سادتي

التي تدعوني إلى عدم التفاؤل - وقلت لايمكن أن نتشاءم كثيرا - هي ظاهرة تعيشها البلاد في هذه الأشهر

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، قبل أن أختتم اسمحوا لي أن أعود مرة أخرى إلى قضية المنطقة الحرة لبلارة لأنها لم تعرف النور إلى يومنا هذا وعليه سأقدم بخصوصها بعض التوضيحات والمعلومات. قبل إقرار المنطقة الحرة لبلارة كان المشروع يعرف بمشروع بلارة للحديد والصلب وبلغت الأشغال المنجزة به 1 مليار دينار جزائري، ونظرا للظروف الاقتصادية وغيرها فقد تقرر تحويل هذا المشروع إلى منطقة حرة لبلارة بموجب مرسوم يعود تاريخه إلى أبريل 1994؛ وفعلا فقد منح غلاف مالي يقدر بـ 470 مليون دينار لإنجاز أشغال ومرافق خاصة بهذه المنطقة تم إنجازها وتعرف اليوم تدهورا مستمرا بفعل عدة عوامل وأهمها التأخر الحاصل في تفعيل هذه المنطقة الحرة. وحسب المعلومات المحصل عليها فإن ملف هذه المنطقة كان بين أيدي (A.P.S.I) التي قامت بنشر مناقصة دولية لتسيير المنطقة الحرة غير أن هذا العرض لم يلق أي رد، ويوجد هذا الملف اليوم على مستوى وزارة إعادة الهيكلة والمساهمة. نتمنى أن تصل هذه الأخيرة إلى تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع وفي أقرب الآجال خاصة ..

**السيد الرئيس: سنزيدك دقيقة.**

**السيد عبد السلام بوشعر:** ... وأن الاستثمار بولاية جيجل يعد منعدما ماعدا تدشين وحدة الإنتاج المعدني المسمى بسيدي يعقوب وهنا أصبح تدخل المصالح المختصة للحكومة ضروريا لتطهير ملف الاستثمار بهذه الولاية. وخلاصة القول، إن المنطقة الحرة هي الأمل الوحيد لتخفيف شبح البطالة بولاية جيجل.

أتمنى أن تجد هذه الاقتراحات صدرا رحبا يتقبلها ويعمل على ترجمتها وتجسيدها في الميدان شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس: شكرا، والكلمة الآن للسيد محمد طاهير.**

**السيد محمد طاهير:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، أخواتي إخواني، السادة الوزراء

أكانت زوجته أو إبنته وأن تخصص الدولة منحة شهرية ورمزية للمتكفل بذلك الشخص، كما أنهم يطالبون بمجانية الأدوية (et la disponibilité de l'appareillage) وحتى يتسنى لهم وأنا أقول (les outils) العيش بصفة عادية، وإذا تكفلت الدولة بهذه الأمور فلا أظنها تصعب عليها.

كما يطالب الإخوة كبار معطوبي الحرب الذين يسكنون العمارات والطوابق العليا كالطابق التاسع والطابق العاشر بأن تستبدل سكنهم من الطابق العلوي إلى الطابق السفلي - حتى ولو عندهم أولاد كبار - (Ils pouront bénéficier aujourd'hui) فهم يطالبون الدولة بأن تغير لهم سكناتهم لا أن تعطيههم سكنات جديدة.

هذه هي فقط مطالبهم سيدي الرئيس وسيدي الوزير (c'est pour cela qu'il ya eu un petit peu de bruit autour de ces gens). كما أخبرك أيضا سيدي الوزير - فربما تجهل هذا - أن لهؤلاء الأشخاص إرادة قوية، فكما عملوا على تحرير بلادنا، فهم الآن دين على الدولة الجزائرية وعلى حكومتها وشعبها، لهم إرادة أستطيع أن أقول عنها إنها إرادة خارقة للعادة كونهم متعاونين ومتعاهدين حتى الموت.

لقد قاموا ببناء مركز في مدينة وهران ليس من أجلهم فقط بل من أجل الأجيال الأخرى أي الفئة المعوقة وقالوا إننا بنيناها لغيرنا فالأحسن منا لن يعيش أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات، هذا إذا حدث وتذكرته الدولة خلال هاته الأيام!

وأكثر ما يمكن أن أقول عن هذا المركز أنه ذو جاذبية كبيرة سواء من حيث الحجم أو من جوانب أخرى، كل هذا قصد التكفل بالمعوقين الشيء الذي مازال ينقصهم سيدي وزير المالية هو القليل من الإعانة (puisque vous êtes l'argentier de ce pays, moi je le dirai) حتى يتسنى لهم الإنتهاء من بناء هذا المركز (et si vous avez l'occasion de partir à Oran et de le visiter vous serez séduit autant que je l'ai été) النقاط التي لا تدفعني للتفاؤل سأحكي لكم (une petite anecdote) حتى نخفف الجو قليلا وإذا إنتهت الدقائق العشر فما عليك إلا أن تقطع عني الكلمة.

الأخيرة حتى لا أقول السنين الأخيرة، أردت أن أعطي أمثلة أو ملاحظات هي عبارة عن نقاط ليست للفت الانتباه. لأنك لو خرجت من مسكنك وغيرت رداء المسؤول، وزيرا كنت أو عضوا في مجلس الأمة ستري مارأيناه، ولعلي بذلك أبعث أملا في نفوس المواطنين لما أعرف بمعاناتهم. إن وضعية هؤلاء جعلتني غير متفائل هذه الأيام وبهذا النداء سيعلمون أن هناك من يهتم بهم ويتكلم على لسانهم أمام الحكومة.

لم أر في حياتي بلدا في العالم يبخل على أعزّ أبنائه... لدينا ألفا شخص من كبار معطوبي حرب التحرير والبارحة ليلا كنت معهم - سيدي الوزير - ومالفت انتباهي وأنا أنظر إليهم وكان حاضرا معي أخ هنا وهو موجود يساري، أناس فاقدون للبصر وآخرون أيديهم مبتورة ومن بينهم كذلك آخرون فاقدون للبصر وأرجلهم مبتورة إلى الأوراك! آخرون عميان وأرجلهم مبتورة وهناك من هو معوق حركيا وآثار النابالم بادية على رجليه... في الدمامل والقروح! وبصفة عامة ألا نستطيع فعل أي شيء لجملة هؤلاء من ميزانية الدولة ودون الزيادة من طرف المؤسسات؟ علما بأنهم موجودون تحت النظر ويتابعونهم ب (les B.R.Q) ويجرون اجتماعات يتعاهد فيها كل من يستطيع السير قليلا مع من لا يستطيع، هناك إخوة في الحدود المغربية أو التونسية لا يرون الضوء، إنهم مدفونون في الظل ولا يوجد أحد قادر على حملهم!! فما هي مطالب هؤلاء المتابعين من قبل الجرائد الصادرة في غرب البلاد أو حتى في (les B.R.Q)؟ يمكننا استخلاص ذلك من خلال نتائج اجتماعاتهم. فما هي مطالبهم؟ سأسرد عليكم جملة مطالبهم الرسمية: إنهم يطالبون بأن تسخر لهم الدولة شخصا رجلا كان أم امرأة ويساعدهم في أداء حوائجهم الخاصة كأن يساعدهم في الذهاب إلى المرحاض ويساعدهم على الوضوء وعلى النوم وخاصة على الأكل فهناك من هو معوق حركيا، له رجلان ولا يملك اليدين ولا يستطيع مسح فمه بعد أن ينتهي من الأكل، فما بالك بمن هو أعمى ومن هو مبتور الرجلين؟ فجميع هؤلاء يطالبون بشخص حتى ولو كان من العائلة سواء

في الموضوع في الوقت الذي نجد فيه المساكين يمرضون ويموتون في حين نجد الأغنياء لا يمرضون وإذا حدث ومرض أحدهم فتجده يجري الفحوصات الطبية العامة وحتى (le lifting) ويحصل على تكفل من الدولة وذلك لأن Les caisses ne sont pas gerées إلا من طرف الدولة وهناك حتى أشخاص من القطاع الصحي من أهالينا سعيينا من أجل أن يتحصلوا على (une prise en charge) فتحصلوا عليها، ثم انتزعت منهم حتى وافتهم المنية!

وانظروا إلى تعليق في صحيفة (le quotidien d'Oran) للسيد بن مختار عندما قال: (la santé personne réaminateur à Ghazaouet, ce n'est pas un réanimateur, c'est une image). وأشياء كثيرة مثل هذه الأمور لا تتركنا نتفائل، إسمحو لي يا جماعة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد عبد القادر مازوزي فليتفضل.

**السيد عبد القادر مازوزي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي. يسعدني أن أتقدم أمامكم بمدخله ولو بسيطة حول مشروع قانون المالية لأنني أعتبر أن قانون المالية هو الأداة المثلى والمفضلة لتطبيق سياسة الحكومة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومن خلاله يظهر ويتبين للمجتمع مدى تطبيق هذا البرنامج خاصة إذا علمنا أن المواطن الجزائري يمر بظروف اجتماعية صعبة نتيجة السياسة المنتهجة والمتمثلة في إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني وما نتج عنها من آثار سلبية على حياة المواطن وعلى قدرته الشرائية التي أصبحت في خبر كان نتيجة حل المؤسسات العمومية وخصصتها وفقدان مناصب الشغل التي كانت إلى وقت قريب تحفظ كرامة المواطن الجزائري وتوفر له لقمة العيش وتقويه من التسول لكن تهب الرياح بما لا تشتهي السفن حيث أصبح الجزائريون والجزائريات يقاتون على الفضلات على مرأى ومسمع من جميع المسؤولين

في حدود الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل، كان الجو ماطرا، كنت أنا وأخي في طريقنا إلى البيت فوجدنا -سيدي الوزير- فقيرا كفيفا، مسنا، جالسا على الأرض واضعا بجانبه وعاء وما زال ينتظر من يتصدق عليه بشيء من المال! وربما يكون أطرش أيضا! (dans une rue commerçante d'une grande ville en Oranie et c'est le cas de tout le territoire national) وذلك لتحول الطرق التجارية في الجزائر إلى أرصفة هذا يجلس بحذاء، هذا فوق الورق المقوى، فعندما أنظر وأرى هذه الأمور خاصة في الأونة الأخيرة لا يمكنني أن أكون متفائلا، سمعت السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية يقول، يجب تحديد الأماكن التي يتواجد بها المساكين، إنه عمل سهل، فما عليكم سوى الذهاب إلى (les rues commerçantes la nuit dans les grandes villes et même les villes moyennes) وانظروا ماذا يوجد هناك - إنه العجب - المتقاعدون - سيدي الوزير - إنهم يوما على الساعة الخامسة أو الرابعة صباحا أو حتى ليلا - كما تريد - وقم بجولة قصيرة إلى ناحية البريد المركزي أو مراكز البريد أيام تقاضي المتقاعدين لمنحهم وأنظروهم... لقد عملوا طول حياتهم..

**السيد الرئيس:** أتركوه يواصل كلامه.

**السيد محمد طاهير:** شكرا سيدي الرئيس. الشباب، إنهم كمثل اليوم الذي تتفتح فيه الفراشات - (c'est deve nu le décor national, et on n'a pas l'impression de faire quelque chose pour eux, ça ne me laisse pas confiant) لقد كثرت الخيانة وكثرت البطالة وتحديث لك يوما - سيدي الوزير - عن الإطارات فنسبة 90% من الإطارات المعاقبة بالتوقف عن العمل تحتاج إليهم الجزائر وقد سلمتك ملفا كمثال لهذه الفئة فالجزائر بحاجة ماسة إليهم فلا داعي لإقصائهم ثم نجدهم في الخارج، أجورهم مدفوعة وهم جالسون لا يقومون بشيء ومقابلا لهذا ومالا يدعوني لتفاؤل - سيدي الرئيس - (la richesse) أن غنى الجزائر مكس في أيادي فئة قليلة لارحمة لها، وتحدث لكم رئيس الجمهورية

مناصب الشغل حيث تفوق البطالة في بعض المناطق الريفية والجنوبية ما يزيد عن 60% من اليد العاملة.

إن ما نقترحه في هذا المنظور هو استثناء هذه المناطق المحرومة والريفية من دفع الرسم على القيمة المضافة على التجارة المتعددة بالتجزئة حفاظا على النشاط التجاري من جهة وحفاظا أيضا على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة وأن قانون المالية لسنة 2001 من بين أهدافه الأساسية تحسين ظروف معيشة المواطنين فإذا طبق هذا الإجراء فإن المواطن في هذه المناطق ستضاف إليه تكاليف اجتماعية أخرى فضلا على قساوة الطبيعة الشيء الذي يجعله في الدرك الأسفل من الفقر والحرمان وهذا ما يتناقض مع سياسة الحكومة المعبر عنها وبصراحة في برنامج السيد رئيس الحكومة والمنبثقة أصلا من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يولي اهتماما خاصا بهذه المناطق للتخفيف من معاناة المواطنين.

نقطة ثانية أثارت انتباهي في قانون المالية لسنة 2001 هي إخضاع المهن الحرة للتصريح المراقب وهذا شيء جميل لكن فئة أخرى تخضع لنظام التصريح الحقيقي مثل بائعي اللحوم بالتجزئة مثل القصابين والجزارين ومحلات المواد الغذائية التي تبيع اللحوم بالتجزئة فهذه الفئة لا يمكن أن تخضع لنظام التصريح الحقيقي حيث إنهم لا يستطيعون تبرير تكاليفهم بوثائق قانونية وفي نفس الوقت فهم مجبرون بنظام التصريح الحقيقي أو الجزافي (حسب الحالة).

ونظرا لطبيعة عملهم ولعدم وجود نظام لسوق الأغنام التي لا تخضع للفواتير - سندات البيع - فإن هذه الفئة أي تجارة اللحوم بالتجزئة لا تستطيع تبرير مشترياتها بواسطة وثائق قانونية ولا تستطيع تبرير مشتريات مختلف الأعلاف التي تشتريها مباشرة من عند الفلاحين الصغار كما لا تستطيع أيضا تبرير مبيعاتها للحوم بالتجزئة لأنها تبيع للمستهلكين مباشرة ومع كل هذا فإن هذه الفئة من التجار تخضع لنظام التصريح الحقيقي فيما يتعلق بالتصريح

وانتشرت الآفات الاجتماعية من تسول وسرقة نتيجة الفقر المدقع وهذا أمر مؤسف لكنها الحقيقة بعينها. إن مايلفت الانتباه هو أن مشروع قانون المالية لسنة 2001 جاء لرفع معيشة المواطنين خاصة في المناطق النائية الريفية منها والجنوبية حسبما صرح به السيد الوزير لكننا لم نر أثرا حقيقيا لدعم هذه الاهتمامات بل على العكس من ذلك وجدناه يبحث في جيوب المواطنين القاطنين بهذه المناطق لتدعيم خزينة الدولة حيث أحدث هذا القانون الرسم على القيمة المضافة وأضافه إلى التجارة المتعددة بالتجزئة ومع الأسف هذا النوع من التجارة لا يوجد إلا في هذه المناطق وبرخصة استثنائية من وزير التجارة تتمثل في التعلية رقم 98/163 الصادرة بتاريخ 98/03/22 والموجهة بصفة حصرية إلى المناطق المذكورة أعلاه نتيجة صعوبة المنطقة بل وعدم إمكانية ممارسة التجارة بنوع واحد من المواد كما جاءت لتدعيم الأنشطة التجارية في هذه المناطق المحرومة وأيضا لمساعدة المستهلك في اقتناء حاجياته الضرورية من محل تجاري واحد خاصة وإذا علمنا أن هناك بعض القرى والقصور والمداشر لا تتوفر على نشاطات تجارية بتاتا حيث يوجد بها وفي غالب الأحيان تاجر واحد أو تاجران يقومان بتموين المواطنين ومن مناطق حضرية بعيدة عن ممارسة نشاطهم التجاري حيث تفوق المسافة في بعض الأحيان 700 كلم مثال على ذلك بلدية باجي مختار بولاية أدرار وبلدية تيمياوين ببلدية أدرار وبلدية عين قزام وتنزاوطين بتمنراست وغيرها من البلديات الأخرى.

إن تطبيق الرسم على القيمة المضافة المقترح على التجارة المتعددة بالتجزئة يعني مناطق بعينها استفادت برخصة استثنائية سابقا لممارسة هذا النوع من النشاط التجاري كما عرفناه سابقا. هذا الإجراء قد يزيد الطين بلة ويصبح المواطن في الحلقة الأخيرة من كل هذا هو الضحية وهو الذي يدفع الرسم على القيمة المضافة بما يضيف له عبئا آخر يؤثر سلبا لا محالة على قدرته الشرائية التي هي أصلا متدهورة نتيجة نقص بل وفقدان



لكون هذه الولاية تعاني من مشاكل كبيرة كثيرة ومتعددة خاصة منها المنشآت الأساسية كالطرق الوطنية والولائية والمطارات وغيرها نرجو أن يكون في الاستماع ويلبي هذا الطلب وهو مشكور مسبقا، شكرا لكم سيادة الرئيس وشكرا للزملاء والزميلات على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد عثمان بن مسعود فليتفضل.

**السيد عثمان بن مسعود:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أهنيكم جميعا بحلول هذا الشهر الفاضل وأتمنى أن يتقبل الله منا صيامنا وقيامنا، أما فيما يتعلق بقانون المالية فإن النصوص لا تسمح لنا بإجراء تعديلات مباشرة على القوانين وبما أن النص الذي بين يدينا يمثل عصب الحياة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ارتأيت أن ألفت انتباه السادة الوزراء إلى بعض الجوانب التي أرى ضرورة التركيز عليها أثناء وضع هذا القانون مجال التنفيذ وكنا نتمنى لو كان السادة الوزراء موجودين معنا في هذه الجلسة لأنهم معنيون بمثل هذا القانون وأول ما أبدأ به مداخلتني هذه هو قطاع التربية وهو القطاع الوحيد الذي يتحدد انطلاقا منه مصير المجتمع ومستقبله ولكن ومع الأسف يد وزارة المالية مازالت شحيحة على هذا القطاع فلم نبخل أنفسنا ونحرمه بسبب دريهمات يمكنها أن ترقى بقطاعات التربية، بل بالجزائر كلها إلى صفوف الدول المتقدمة وهو أمر ميسر إن توفرت الإرادة.

إن الوضعية التي يعيشها القطاع تجرنا للحديث عن الأقسام التربوية التي أصبحت بمثابة محشر يحشر فيه التلاميذ لا غير ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقدم تربية حقيقية لأبنائنا أمام هذه

السنوي إذا كان رقم أعمالها يفوق 1500 000 دج وعليه نظرا لما سبق ذكره فإننا نقترح في هذا المجال إعادة النظر فيما يتعلق بالتصريحات السنوية لهذه الفئة من المكلفين بالضريبة الذين يبيعون اللحوم بالتجزئة أن يتم إعفاؤهم من هذا النوع من التصريحات أي التصريح الحقيقي ويتم استبداله بنظام تصريحات أكثر ملاءمة يضمن حقوقهم ويشجعهم على مزاولة نشاطاتهم التجارية بصفة منتظمة على أن يكون هذا الإجراء في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

نقطة الثالثة لا بد من الإشارة إليها بل ولا يمكن السكوت عنها مطلقا وهي إمكانية مراجعة تسعيرة الكهرباء في المناطق الجنوبية من البلاد بصفة خاصة في فصل الصيف حيث يعاني المواطن من ارتفاع درجة الحرارة وقد تكفل السيد رئيس الجمهورية بهذا الموضوع ضمن برنامج الذي يدخل ضمن الاختلالات الكبرى الواقعة بين شمال البلاد وجنوبها كما تكفل بها رئيس الحكومة الحالي أثناء عرض برنامج عمل الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني وهذا المجلس الموقر لكننا ومع الأسف لم نجد له أثرا في قانون المالية لسنة 2001 حيث تمنينا أن يشير إليه ضمن هذا القانون لرفع الظلم والغبن المسلط على المواطنين القاطنين بالمناطق الجنوبية بحجة أن تسعيرة الكهرباء موحدة وطنيا.

وفي الأخير فإنني أطلب منكم السيد الوزير ونلح في الطلب على أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الجنوبية خاصة بالنسبة لإحداث الرسوم المختلفة والأتاوى عند تحضير مشروع قانون المالية والمراسيم التنظيمية والقرارات والمقررات التابعة له ونفس الشيء يقال بالنسبة لكل القوانين والمراسيم والقرارات والمقررات التي تصدر من مختلف الدوائر الوزارية الأخرى وهذا أمر مهم لا بد من أخذه بعين الاعتبار عن كل عمل يمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة الحياة اليومية للمواطنين في هذه المناطق.

وقبل أن أختم مداخلتني هذه أتوجه من هذا المنبر بدعوة إلى السيد رئيس الحكومة لعقد أول اجتماع للهيئة المسيرة لصندوق الجنوب بولاية أدرار وهذا

هذه السلبيات سلوكا عاديا ينمو مع أبنائنا يوما بعد يوم حتى يستحيل التحكم فيه لتنتشر العدوى حتى تشمل الذين يتصورون أنهم محصنون مصداقا لقول الشاعر.

عدوى البليد إلى الوليد سريعة

كالجمر يوضع في الرماد فيخمد.

لذا وجب تجنيد كل طاقتنا وإمكاناتنا للتكفل بالشباب خاصة وأن بلادنا مازالت بكرًا تحتاج إلى سواعد أبنائها، إلى سواعد كل أبنائها.

إن كل السياسات الترقيعية التي انتهجت حتى الآن لم تجد نفعا بل استفاد منها في الكثير من الأحيان غير ذوي الحاجات، فعمليات دعم تشغيل الشباب وقفت عاجزة أمام شبخ البنوك والسعيد من استطاع أن يحصل على قرض بنكي، أما عمليات دعم الاستثمار فحدث عنها ولا حرج - نعم سيدي الرئيس - لقد خصصت الدولة أموالا طائلة لإنشاء مناصب عمل ولكن البطالة تتزايد يوما بعد يوم، فأين الخل هنا يا ترى؟

لقد كانت المؤسسات العمومية تمتص كثيرا من اليد العاملة وقد كان حلها وبالا على الاقتصاد وعلى المواطن خاصة في المناطق المعزولة وهنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر ولاية تمنراست التي أقيم بها حيث تعتبر مؤسسات البناء والمناجم والوظيف العمومي المجالات الوحيدة لامتناس اليد العاملة، مع بعض المحيطات الفلاحية الصغيرة التي تعترضها مشاكل جمة سنعرضها فيما بعد، وأمام حل الأولى والشروع في الإعداد لخصوصية المناجم وجد المواطن نفسه عرضة للفقر والحرمان أمام صعوبات الطبيعة وقساوتها لذلك فإن تدخل الدولة يبقى الأمل الوحيد للمواطن، إذ لا موانئ ولا مصانع ولا استثمارات ولا حتى طريق صالحة تساعد على جلب الاستثمار.

ثالثا: الفلاحة، من أغرب الغرائب أن بلدا بشساعة بلادنا وتنوع مناخاته وخصوبة تربته وسواعد أبنائه الشابة، يستورد غذاءه من دول أقل من ذلك بكثير، فأين يكمن الخل إذن؟ لأريد أن أتطرق للجانب التاريخي للزراعة في الجزائر إلا أن ما نعرفه أن

الحالة، فأصبحت المدارس عبارة عن محارس للأطفال فقط، وعندما نسأل يقال إن المسألة تتعلق بعدم توفر مناصب مالية - مع الأسف - فهل نضحي بأبنائنا بل بمصير بلادنا في سبيل هذه المناصب التي طال انتظارها وكان من المفروض أن نضحي ببعض المشاريع التي يمكن تداركها فيما بعد ونوفر لأبنائنا تربية صحيحة وتعلima مناسباً؟

لقد تابعنا تدخل السيد وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني حول 31 ألف منصب شاغر في الوظيف العمومي وهو ما يمنعه حسب قوله هناك من تأسيس مناصب جديدة.

إن هذا الطرح غير مقنع تماما حيث إن عشرات الآلاف من الشباب يعيشون في بطالة ومنذ أمد بعيد، فلم لا تستغل هذه المناصب في تشغيل الشباب البطال؟ أما إذا كانت القطاعات التي وزعت عليها لا تحتاجها فالأولى تحويلها للتربية التي هي في أمس الحاجة إليها، وظاهرة أخرى نلفت سيادة وزير التربية لها ويؤسفنا أنه غير موجود، أخذت تستفحل هي ظاهرة الاستخلاف التي طغت في بعض المناطق حتى على الحالات العادية، وهنا أقدم مثالا بسيطا وهي بلدية من بلديات ولاية تمنراست «بلدية أبلسة» الموجودة في دائرة سيلت تجاوز فيها عدد المعلمين المستخلفين في الابتدائي فقط أكثر من 50%، فهذا يأتي من الشارع وله ربما المستوى النهائي فيطلب منه تدريس التلاميذ! ومن هنا نتصور - سيدي الرئيس - النتائج التي يمكن أن نحققها في مثل هذه الحالات، حقيقة أنه لا يمكن تجاهل المجهودات الجبارة المبذولة في هذا الإطار إلا أن غياب سياسة واضحة وهادفة لتكوين الإطارات كان لها أثر واضح على هذه الحالة، كما أن الأسلوب المعتمد لا يمكنه أن يحل المشكل على المدى القصير لذلك وجب اعتماد أسلوب مستعجل لتدارك الموقف.

النقطة الثانية وهي التشغيل، لقد ضربت البطالة في السنوات الأخيرة جذورها في أعماق المجتمع الجزائري فكانت سببا في الكثير من السلبيات والانحرافات الخلفية الغربية عن مجتمعنا والغريب أنها تنمو من يوم لآخر وأخشى ما أخشاه أن تصبح

والمنطقة الثانية من الولاية وهي منطقة عين صالح ذات المياه الوفيرة والتربة الخصبة التي يمكنها أن تكون قطبا فلاحيا، وطنيا، وفي زيارتي الأخيرة لهذه المنطقة وجدت بساطينها القديمة وكأنها تصرخ أنقذوني، أنقذوني، أنقذوا نخيلي من الضياع، فألاف النخيل ماتت بسبب الإهمال رغم وفرة المياه التي تحتاج فقط إلى جرها بداخل الحقول وتوزيعها بشكل عادل، صحيح لقد سارعت السلطات المحلية إلى حفر بعض الآبار ولكنها غير كافية إلى حد الآن، فالرجاء من السيد وزير الفلاحة أن يسارع إلى تدارك ما يمكن تداركه من هذه النخيل، وحالة أخرى وددت أن ألفت إليها السيد وزير الفلاحة وهي الوضعية المأساوية التي تعيشها الأغنام والإبل في المنطقة الحدودية الجنوبية حيث أصبح شبح الجفاف يهدد آلاف الإبل والضأن بالموت، لذلك فإن تدخل الدولة أصبح أمرا ملحا لأن المربين لا يمكنهم حماية حيواناتهم بمفردهم...

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد عبد الكريم بن عبد الكريم وأتأسف لك يا أخي.

**السيد عبد الكريم بن عبد الكريم:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي أن أشارك في إثراء قانون المالية لسنة 2001 وأعبر عن بعض الانشغالات التي يعاني منها المواطن في حياته اليومية وقبل التطرق إليها لا يسعني في البداية إلا أن أقدم جزيل الشكر للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة على الجهود التي قامت بها في إعداد قانون المالية لسنة 2001. سيدي الرئيس، إن قانون المالية لسنة 2001 المطروح بين أيدينا بعدما نال ثقة زملائنا بالغرفة الأولى والذي يعتبر خطة عمل لبرنامج الحكومة الذي نال ثقة البرلمان بغرفتيه والذي نتمنى أن

الجزائر كانت أحسن دول شمال إفريقيا على الأقل من حيث الإنتاج الزراعي كما وكيفاً ولكنها أخذت في التراجع حتى صارت على ما هي عليه. إن ذلك يعود في نظري إلى عدة عوامل منها ما هو سياسي ومنها ما هو نفسي ومنها ما هو إداري بيروقراطي محض - سيدي الرئيس - لقد استبشر الفلاحون خيرا عندما سمعوا بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي تضمن دعم المنتوجات الفلاحية وهو بالفعل برنامج يبعث على الارتياح إلا أنه حين الشروع في تطبيقه صدم الفلاحون بالإجراءات البيروقراطية من جديد والتي بقيت حاجزا دون الحصول على هذا الدعم مع العلم أننا على أبواب نهاية الموسم الفلاحي.

نحن نعلم أن ولاية تمنراست تتربع على مساحة تساوي ربع مساحة الوطن، أقيمت بها فلاحة على ضفاف الأودية منذ زمن سحيق نظرا لقلّة المياه ولأن وضعية هذه الأراضي غير واضحة من حيث ملكياتها بسبب تباعدها وصعوبة..

**السيد الرئيس:** إنتهى الوقت، لقد كُتِب في اللوح الإلكتروني خمس عشرة دقيقة... يكفي.. لا بأس واصل.

**السيد عثمان بن مسعود:** نحن نعلم أن ولاية تمنراست تتربع على مساحة تساوي ربع مساحة الوطن، أقيمت بها فلاحة على ضفاف الأودية منذ زمن سحيق نظرا لقلّة المياه ولأن وضعية هذه الأراضي غير واضحة من حيث ملكياتها بسبب تباعدها وصعوبة القيام بالإجراءات التي تمكن من التمليك وللحصول على الدعم الفلاحي يجب الاستظهار بوثائق الملكية ورخص حفر الآبار التي لم يكن المواطن يعلمها قبل ظهور هذه العملية، وبقي الفلاح يتردد بين هذا وذاك وانطلاقا من هذه الوضعية أوجه ندائي إلى وزارة الفلاحة ووزارة الموارد المائية والمديرية العامة لأملاك الدولة وأقول لهم يسروا ولا تعسروا، بشروا ولا تنفروا.

هامة ولكنها لا تستغل كمصدر للعملة الصعبة خارج المحروقات ولذا فإننا نرى من الضروري إعادة تنشيط هذا القطاع عن طريق إيجاد ميكانيزمات جديدة تسمح بالانتعاش والتكيف مع اقتصاد السوق والسوق الدولية للسياحة والوقوف أمام العراقيل البيروقراطية التي تقف أمام تدفق السياحة على بلادنا هذا بالإضافة إلى تحديث وسائل الاتصال والنقل لتسهيل إجراءات السفر والحج كفتح خطوط جوية مباشرة بين أوروبا وولايات الجنوب.

سيدي الرئيس، إذا كان المواطن يعاني من أزمة السكن فهذا نتيجة السياسة المنتهجة لحد الآن والتي لا تحل هذه المعضلة، وعليه وجب التفكير من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات خاصة وجعل قطاع السكن يحظى بالأولوية عند تحضير قانون المالية مع تخصيص غلاف مالي مضاعف لما هو عليه الآن وتسهيل رخص البناء ومحو الرسوم على العقارات غير المبنية لتشجيع السوق العقارية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد لفك الاختناق الواقع على المدن الكبرى مع الإسراع في تحضير قانون جديد للسكن، كما لا تفوتني الفرصة لألفت انتباه السيد الوزير المكلف بالقطاع بأن مديرية ديوان التسيير العقاري بأدرار والتي حولت إلى ولاية تمنراست التي تبعد عن أدرار بأكثر من ألف كيلومتر قد سببت متاعب وعراقيل عديدة للمسؤولين المحليين والمواطنين والمقاولين، وعليه فإننا نلح مرة أخرى على إعادة المديرية لولاية أدرار لكي لا تزيد المتاعب على ما هي عليه.

سيدي الرئيس، لقد لاحظنا في قوانين المالية السابقة وخصوصا قانون المالية التكميلي لسنة 2000 أن هناك إتمادات مالية قد خصصت لقطاعات استراتيجية لفائدة التوظيف ولكن قطاع التربية لم يحظ بالمكانة المرموقة حيث إنه لا زال يعاني من عجز كبير في المناصب المالية وفي مختلف الأطوار الشيء الذي يؤدي لا محالة إلى ضعف مستوى التحصيل عند التلاميذ نتيجة الاكتظاظ والعدد المرتفع للتلاميذ في القسم الواحد والذي ينتج عنه ضعف في مستواهم الدراسي، ولذا فإن فتح مناصب مالية

يكون معبرا عن إرادة راسخة لتقديم خدمة للبلاد والعباد عن طريق تعزيز ما أنجز واستصلاح ما هو في حاجة إلى إصلاح لكي تعبر الجزائر خطوات أخرى لا تزال أمامها.

سيدي الرئيس، لقد ارتاح المواطنون ولأول مرة وهم يسمعون من على منبر البرلمان رئيس الحكومة وهو يرد على انشغالات النواب عندما قدم برنامج حكومته وهو يعد بدراسة الشغل الشاغل لمواطني الجنوب الكبير ألا وهو تسعيرة الكهرباء.

إن إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء بولايات الجنوب الكبير لأمر ضروري في الوقت الراهن إيماننا ودفاعا عن واقع مر معيش لازال سكان هذه المناطق يعانون من مضاعفات صحية وعلى مستوى المعيشة، لكن هذه التوصية لم تجد طريقها للتنفيذ رغم أنها مطلب شعبي ملح يقيس به المواطن في تلك المناطق مدى تكفل الدولة بانشغالاته الأساسية لأن الكهرباء مثلها مثل الماء لا يمكن العيش دونها خاصة في فصل الصيف حيث يعيش الجحيم بأتم معنى الكلمة.

سيدي الرئيس، فيما يخص القدرة الشرائية للمواطنين فإنه يلاحظ تدهور كبير في السنوات الأخيرة بالنسبة لمستوى معيشة المواطنين وهذا نتيجة سياسة اقتصاد السوق المنتهزة بطريقة عشوائية زادت من حدة الفقر وانضمت الطبقة المتوسطة إلى طبقة الفقراء وتقلصت فرص الشغل في جل القطاعات حيث زاد تفشي البطالة بشكل رهيب في أوساط الشباب والمثقف وأصبح المواطن في حيرة من أمره.

سيدي الرئيس، إن الجباية وشبه الجباية تحتاج إلى إصلاحات جذرية تتسم بالمرونة والموضوعية وخصوصيات مناطق الوطن المختلفة خاصة أثناء إعداد قانون المالية وهذا حتى يعكس فعلا مدى صرامة الدولة في تحصيل الجباية من جهة والتكفل الحقيقي بانشغالات المواطن من جهة أخرى والتخفيض ما أمكن من الضرائب والرسوم التي لازالت عاتقا في وجه المستثمر وبالتالي نصل إلى ثقافة جبائية فعالة بالنسبة للخزينة والتنمية الشاملة للوطن.

سيدي الرئيس، إن الجزائر تزخر بثروات سياحية

نقص الاختلالات الموجودة في الداخل وبين الولايات وعليه فإننا نقترح ما يلي:

أولاً: من أجل فك العزلة يجب إنجاز طريق رفان، برج باجي مختار وإنجاز مطار برج باجي مختار، دراسة وإنجاز طريق تيميمون - البيض، دراسة وإنجاز خط السكة الحديدية بشار - أدرار.

ثانياً: في مجال الفلاحة: إن اقتصاد الولاية يعتمد على الفلاحة في نظامها التقليدي والحديث وعليه يجب التكفل بما يلي:

- 1 - التكفل السريع بأمراض النخيل أي البيوض.
- 2 - تخصيص اعتمادات مالية سنوية من أجل صيانة وتجديد نظام السقي القديم أي «الفقارة».
- 3 - دراسة صعود نسبة الأملاح والتي تشكل عاملاً سلبياً مؤثراً على مستقبل النخيل.

ثالثاً: الصحة، إن آلية التسيير في القطاعات الصحية تشكو من ضعف كبير وذلك بسبب وضع مجموعة من الإداريين على رأس هذه القطاعات والكثير منهم يتصرفون بتعسف وبجهل، بحيث أن الجهاز المنتج والذي يتكفل بالمرضى لا يلقى الرعاية اللازمة، لا بل يحاولون الإقلال من أهميته وتصوير الإدارة بأنها الأمر والنهي وهي صاحبة القرار وبدون الإدارة ستؤول الأمور مع أن العكس هو الصحيح وهي أن هذه التصرفات اللامسؤولة أدت إلى هروب الكثير من الأخصائيين مما وضع حالة المؤسسات الصحية في مأزق وبالتالي عانى المواطن جراء ذلك، وفي هذا الإطار لا يسعني إلا أن ألفت الانتباه إلى الجهة الوصية بأن المسافات البعيدة التي تفرق مناطق أولف، برج باجي مختار عن المراكز الصحية، رفان، أولف أقلها 400 كلم وأكثرها 1000 كلم فنظراً لصعوبة التدخلات يجب تسجيل المستشفى 60 سرير بأولف وتسجيل عملية شراء سيارات الإسعاف الملائمة (tous terrains) شراء طائرة صحية للاستعجالات بكل ولاية من ولايات الجنوب الكبير، يجب الاهتمام بتسجيل عملية صرف المياه حيث إن الولاية تسجل عجزاً كبيراً يقدر بأكثر من 75%، تسجيل عملية تسمية سكن تطوري بالمنطقة الحدودية تيمياون حتى يتسنى لنا تثبيت السكان بهاته المناطق التي

لقطاع التربية أصبح أمراً ضرورياً وملحاً ولا يمكن تجاهله في أية لحظة وحين.

سيدي الرئيس، أما بالنسبة للصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب فإننا نستبشر خيراً بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 242 المؤرخ في 16 أوت 2000 والذي بموجبه يحدد كيفية تطبيق المادة 17 من القانون رقم 2000 - 02 المؤرخ في 27 يونيو 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي يحدد البرامج التنموية السنوية والمتعددة السنوات للتنمية المترابطة لمناطق الجنوب وبعد تنصيب اللجنة الوزارية فإننا نرى من الضروري أن نعطي بعض التوضيحات لعلها تساعد في تنمية هذه المناطق.

إن ولايات الجنوب الغربي، أدرار، تندوف، بشار لا يمكنها أن تنمى إلا في إطار تكاملي وتضامني جهوي حتى يتسنى لها أن تصل إلى سياسة تهيئة إقليمية متكاملة، ومتجانسة تلعب فيها كل منطقة دورها المنوط بها.

في إطار التنظيم الإقليمي فإننا نرى بأن ولاية أدرار بموقعها الوسط بين الولايات الأربعة تندوف، بشار وتمنراست وبحكم الحدود المشتركة مع دولتين إفريقييتين مالي وموريتانيا وخمس ولايات هي: غرداية، البيض وتندوف وتمنراست وبحكم مساحتها 427968 كلم<sup>2</sup> أي ما يقارب 20% من المساحة الإجمالية للوطن وعدد سكانها المقدر بـ 313417 نسمة حسب آخر الإحصائيات، يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في هذه المعادلة.

إن ولاية أدرار بحكم مساحتها وعدد سكانها وعدد قصورها (294) ووضعيتها الحالية وإعادة انتشار السكان الملاحظ في السنوات الأخيرة والهجرة من الشمال إلى الجنوب حيث إن هذا التدفق ومع النمو الديمغرافي قد تسبب في ارتفاع عدد السكان بحوالي 90 ألفاً في العشرة الأخيرة مما انجر عنه ديناميكية اقتصادية واجتماعية جديدة سببت متطلبات جديدة لا يمكن تجاهلها.

إن إنشاء صندوق تنمية الجنوب جاء لتنمية هذه المناطق عن طريق تلبية تلك المتطلبات مع حل مشكلة

البيداغوجية النفسية وتشكل نقصا كبيرا في تكوين المعلمين وللأسف مازلنا نرى أولادنا في المدارس يعانون من العنف بكل أنواعه بما في ذلك العنف اللفظي والعنف الجسدي... إلخ وكما يقال في المثل الشعبي «لا نخفي الشمس بالغربال» فهي حقيقة معيشة ويجب علينا التفكير فيها.

كذلك بالنسبة لبعض المناطق المحرومة في الوطن (la même pédagogie normalement devrait être distribuée de la même façon) حيث نجد التلاميذ في بعض المدارس ما زالوا يجلسون ثلاثة في طاولة واحدة، في الوقت الذي نجد فيه مدارس أخرى وفي مناطق أخرى من الجزائر يستفيدون من أجهزة الإعلام الآلي فأنا أظن بأنه ليس عدلا أن نجد أمورا مثل هاته.

بالنسبة للثقافة وحتى لا أطيل عليكم أقول بأننا عملنا في الجزائر على خنقها وخنق المثقفين عندما وضعناها في إدارات وأوصدنا أبواب المكاتب عليها. فرجل الثقافة يجب أن لا نضعه في مكتب ونغلق الباب فكما أقمنا خلال الثورة الزراعية حفلا وأعطينا الفلاح الذي لا يعمل أرباحا فنفس الشيء مع رجل الثقافة عندما جعلناه موظفا لا ينتج أي شيء ونعطيه مرتبا.

بالنسبة للتنمية المحلية فالسيد الوزير قال لقد وصلنا في الوقت الحالي من 27% إلى 45% وهذا من سنة 1997 إلى سنة 2000 وإذا سمح لي السيد الوزير فربما تبدو هذه الأرقام كبيرة إذا قدمناها بصفة عامة لكن بالنظر إليها محليا وفي المناطق المنسية أي في الجزائر العميقة لكن اسمحو لي فالجزائر العميقة لا توجد لا في الجزائر العاصمة ولا في قسنطينة ولا في وهران بل توجد في الجبال وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد منطقة في ولاية غيليزان والجميع على علم بها ألا وهي الرمكة وحد شكالة وعين الطريق منذ سنة 97 وهي تعاني الإرهاب وويلات الإرهاب فهؤلاء الأشخاص لم يروا التنمية فحسب بل حتى الاستقلال وعليه يجب عليكم الذهاب لرؤية هؤلاء الأشخاص حتى تتأكدوا من صدق الموقف فهم في حالة صعبة ولم يعيشوا نعمة الحياة.

تشتهر بتربية المواشي. سيدي الرئيس، وختاما فيما يخص الولاية والبلديات فزيادة على المطلب العام ألا وهو مسح ديون البلديات المعقدة والمتعددة الجوانب، فإنني أرى من الضروري الإسراع في تعديل قانون البلدية والولاية، تحريك القانون المحرك لسلك الولاية ورؤساء الدوائر والأمناء العاميين، الإسراع في وضع قانون أساسي للمنتخبين المحليين والقانون المنظم بينها وبين الإدارة والأحزاب وفي الختام أتمنى لكم التوفيق في أعمالكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيدة آسيا شادلي فلتتفضل.

**السيدة آسيا شادلي:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة السلام عليكم. لقد سبقني زميلي محمد طاهير وقال بأن تدخلاتنا من الممكن جدا أن لا تؤثر على الميزانية لكن كل ما نطمح إليه هو أن تؤثر عليها وأن تؤخذ بعين الاعتبار جملة الملاحظات المسجلة في البرامج القطاعية وقد اخترت أن أتحدث في تدخلني عن قطاعين متقاربين وهما قطاع التربية والثقافة وقطاع ثان ذكره السيد وزير المالية وهو قطاع التنمية المحلية.

فيما يخص قطاع التربية فقد سبقني إليه كذلك زميلي عثمان بن مسعود وعليه سأوجز كلامي. مهما صرفنا على قطاع التربية فإنه يعتبر قليلا ودون نتيجة إلا في حالة واحدة وهي إعطاء الأهمية اللازمة لتكوين المكونين

(j'entends par là la pédagogie, nous avons été souvent endormis par de grands chiffres, par de grandes statistiques d'enfants scolarisés mais nous n'avons jamais pensé à la qualité de cet enseignement.

La pédagogie est un art, et n'est pas enseignant qui le veut. Donc il faut former des gens pour qu'ils (soient de véritables enseignants) وكذلك

الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد، في بداية الأمر، أتقدم بتشكراتي للجنة المختصة على المجهود الذي بذلته من أجل إعداد التقرير التمهيدي الذي يكاد أن يعبر عن كافة انشغالات أعضاء مجلس الأمة المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2001 كما أشكر السيد الوزير المختص على تقديمه للعرض القيم محلا وموضعا - على مسامعنا - ما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2001 وأبعاده وأهدافه.

سيادة الوزير المحترم، بعد إطلاعي في عجلة على الوثائق المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2001 وبعد سماعي لمداخلتكم القيمة رأيت أن أقدم بعض الملاحظات العامة حول الموضوع.

إن سمعة الجزائر وصورتها قد تحسنت في الخارج بفضل الجهود الجبارة والخرجات المتتالية لفخامة رئيس الجمهورية شارحا ومعللا كامل الأوضاع التي تمر بها بلادنا والإجراءات المتخذة من أجل الخروج نهائيا من كابوس الخطر الذي كان يحرق ببلادنا فكانت النتيجة أن ابيضت صورة الجزائر في الخارج وتحسن معها مدخول خزينة الدولة ومرد ذلك القفزة النوعية التي عرفت أسعار المحروقات لكن هذا الارتفاع وهذا التحسن وهذا الانتعاش لم يؤد إلى تحريك وتيرة النمو والانعاش الاقتصادي، ربما ذلك يعود للمرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد ومخاطر المديونية وخدماتها وأزمة الإنتاج الفلاحي حيث عرف هذا القطاع انخفاضا محسوسا في المنتج الفلاحي مما عكس سلبا على معدل النمو كما يكمن هذا الشلل في انخفاض الإنتاج الصناعي لا سيما المؤسسات العمومية التي تبقى فعاليتها محدودة، فلعل مشروع قانون المالية لسنة 2001 تدارك هذا الوضع واطر أهدافا أساسية ترمي إلى تحقيق آفاق تنموية شاملة والتقليص من مخاطر المديونية الخارجية وبالفعل فقد تم تسجيل عدة مشاريع هامة لا سيما في قطاع التربية، مشاريع جديدة لإنجاز 3300 قاعة للتدريس وحوالي 25 ثانوية وتجهيز حوالي 65 متقنة بالوسائل البيداغوجية.

لقد تفاجأنا - وأتمنى أن يكون الخبر غير صحيح - عندما سمعنا السيد وزير الفلاحة يقول: «لن أعطي إعانات لولايات الغرب الجزائري» لماذا؟ إذا كان الأمر يتعلق بالحبوب فلنغير الإعانة ونعطي شيئا آخر! ولكن وكما سبقني زميلي إذا أردنا أن نشجر هذه المناطق عوض زرعها بالحبوب لأن الجفاف لايسمح بالغرس فلنتذكر أن نمو هذه الشجرة يتطلب 14 عاما أو 15 عاما وفي الانتظار، كيف سيعيش هؤلاء الناس؟ وشكرا سيدي الرئيس.

(تصفيق).

**السيد الرئيس:** إن هذه التصفيقة تجعلك أهلا لمنحك دقيقتين إذا أردت.

**السيدة آسيا شادلي:** شكرا سيدي الرئيس. لا بأس لأنني سأثني على ما قاله زميلي منذ قليل فيما يخص الزيادة المتعلقة بالأجور، فبالنظر إلى 15% نرى إطارا ساميا في الدولة.. ونأخذ كمثال على ذلك قطاع التربية لأنني أعرف هذا القطاع جيدا، فمدير ثانوية ما يتقاضى 14 ألف إلى 15 ألف دج فعندما تضيف إلى مرتبه نسبة 15% فماذا يعني هذا؟ فالأرقام تبدو كبيرة عندما تكون مجملة ولكنها تبدو صغيرة عندما تصغرها وعندما تنظر إلى وظيفة الشخص، وأنا أظن بأن الموظف دائما هو الأخير (c'est le plus régulier dans le paiement de ses impôts mais malheureusement c'est toujours lui qui paie plus quand il s'agit des taxes!) وذلك لأن له كرامة لا تسمح له بالوصول إلى درجة التسول ولا يملك الإمكانيات للوصول إلى درجة الأغنياء ويبقى في الوسط، فالفئة القليلة تصعد ويزداد الأغنياء غنى أما الموظف (il est écrasé entre les deux) وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد بوقرة وارث، فليفضل.

**السيد بوقرة وارث:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس المحترم، السادة

فأرجو أن يؤخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار مستقبلاً. الملاحظة الثانية: المرسوم رقم 76-63 المؤرخ في 25 مارس سنة 1976 المتعلق بالسجل العقاري - سيادة الوزير - هذا المرسوم له أيضا ارتباط مع قانون المالية كسابقه، ونظرا لكون عملية مسح الأراضي في بلادنا تسير ببطء وحسب الإمكانيات المتوفرة فإن انشغالي ينصب حول اعتماد الإشهار الشخصي بالموازاة مع الإشهار العيني سيما في المناطق التي لم تمسها عملية مسح الأراضي كما هو معمول به في بعض الدول الأخرى كجمهورية مصر مثلا، أرجو أن ينصب تفكير الوزارة حول إعداد هذا المشروع المتعلق بتعديل المرسوم رقم 76-63 المؤرخ في 25 مارس سنة 1976.

الاقتراحات في باب التسجيل، تندرج هذه الاقتراحات في إطار الإصلاحات الاقتصادية وكذلك الإصلاحات الجبائية التي تقوم بوضعها الدولة لتكون متزامنة مع التحولات الاقتصادية الجارية على الساحة الوطنية.

الاقتراح الأول متعلق بفسخ عقد البيع بالتراضي، الوعد بالبيع الملزم لطرف واحد، الاقتراح المطلوب هنا هو أن يكون رسم التسجيل المقرر على هذه التصرفات رسما ثابتا قيمته 500 دينار جزائري وليس الرسم النسبي المحدد بـ 5% على كل عملية. كما أقترح الرسم الثابت المقدر بـ 500 دينار على فسخ الوعد بالبيع سيما في حالة عدم استحالة إتمام الإجراءات المتعلقة بالبيع حيث يود الأطراف الرجوع إلى الحالة التي كانوا عليها في السابق أو الوضعية القانونية التي كانوا عليها قبل التعاقد.

الاقتراح الثالث في بيع المنقولات، في هذا الصدد فإنني أقترح تخفيض رسم التسجيل الواقع على التصرفات المنقولة من 5% إلى 3% وسيعمل هذا على حث وتوسيع وتشجيع المتعاملين على إبرام عقود رسمية في هذا المجال، كما يجب أن تكون من ضمن التصرفات التي تخضع للشكل الرسمي، بيع السيارات الصغيرة والشاحنات والحافلات والجرارات وكافة الآلات ذات المحركات التي تفوق قيمتها 10 آلاف دج على أن يحدد لهذا التصرف رسم تسجيل

في ميدان التنمية المحلية والهيكل القاعدية، قررت الحكومة تخصيص اعتماد مالي مخصص للتنمية المحلية لإنجاز برنامج جديد يخص التزويد بالكهرباء الريفية وتوزيع الغاز كما خصص اعتماد مالي من أجل تطهير ديون البلديات.

أما في شأن قطاع الفلاحة والري فقد تمت برمجة عدة مشاريع أهمها الشروع في تزويد منطقة مستغانم، أرزيو، وهران بالمياه الصالحة للشرب وتزويد العاصمة من سد «تاقصبت» وانطلاق محطة الضخ للعثمانية انطلاقا من سد بوهارون لتموين قسنطينة بالمياه كما تم إعادة تأهيل محطة التصفية لكل من قالمة، المدية، بني مسوس بالإضافة إلى المشاريع الأخرى المسجلة في ميدان الطرقات، الجسور والبناء ويبقى انشغالنا في هذا الصدد منصبا حول الانطلاق في هذه المشاريع وتعميمها مستقبلا لتشمل كافة الولايات التي هي في أشد الحاجة لمثل هذه المشاريع. سيادة الوزير أقدم لكم ملاحظة ثانية لا تتعلق مباشرة بقانون المالية المعروض علينا للمناقشة وإنما تتعلق بقوانين المالية السابقة.

الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 9-12-1976 المتضمن قانون التسجيل، سيادة الوزير، نظرا لكون الأمر المنوه عنه أعلاه مرتبطا ارتباطا وثيقا بقانون المالية التي تعدده وزارتك كل سنة ونظرا لكون أكثر مواد هذا الأمر قد عدلت بموجب قوانين المالية والتي صدرت من بعده وكادت أن تجرده من محتواه مما استعصى على المتتبعين لهذا القانون متابعة مواده عبر قوانين المالية الصادرة من بعده، الانشغال المطلوب في هذا الموضوع: ألم يحن الوقت لإعداد قانون تسجيل جديد تعدده الوزارة المعنية؟ مراعية في مضمونه النظام الاقتصادي الجديد ورسوم المعاملات التي تخضع للشكلية الرسمية العقارية منها والمنقولة بما فيها المبيعات الواردة على السيارات والشاحنات والحافلات، والجرارات والحاصدات وكل الآلات ذات المحركات والتي يفوق تقويمها عشرة آلاف دينار جزائري وصولا إلى توسيع المجالات التي تجر موارد مالية لخزينة الدولة، كما أنه تدريجيا يقضي على عملية التحايل والغش بين المتعاملين،



التي يكون فيها تشجيع الاستثمار وتخفيض الرسم الجبائي الخاص بفائض القيمة عندما يتعهد البائع بإعادة استثمار مبلغ البيع في مجالات أخرى أو توفير هذه الأموال بأحد صناديق التوفير مع تقليص المدة من خمس عشرة سنة إلى عشر سنوات من تاريخ الاكتساب إلى تاريخ البيع.

إسمح لي سيدي الرئيس، فمزال عندي اقتراح واحد.

سيادة وزير المالية المحترم، اسمحو لي أن ألقى على سيادتكم سؤالاً حول التدابير الأخيرة التي اتخذها معالي رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي لم تكن مجدولة أو مقترحة في مشروع قانون المالية الحالي وتمثل هذه التدابير سيدي الوزير في: 1 - رفع الأجر بزيادة 15% بالنسبة للوظائف العمومي ورفع الحد الأدنى للأجر القاعدي بـ 2000 دج، إلغاء ديون الفلاحين، هذا المسعى العظيم الذي اتخذه سيادة الرئيس يرمي إلى تغيير النمط الزراعي بما يتلاءم ومتطلبات اقتصاد السوق، وإن هذا المسعى يتطلب إمكانات مالية إضافية مخصصة لتخفيف الأعباء المتركمة على الفلاحين سيما الذين هتكهم القروض وخدماتها وكذلك الذين عجزوا على تسديدها.

2 - منح الدعم للفئات المحرومة بمناسبة شهر رمضان - سيادة الوزير - ما هي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟ وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة للسيد احميدة ماضي لكن يبدو أنه غائب، إذن الكلمة للسيد أحمد شيخ، ألفت انتباهكم إلى خطإ ربما أكون قد ارتكبه هو سماحي لمن لم يسجل نفسه للتدخل قبل أن يسجل نفسه أثناء هذه الجلسة، فسجل خمسة عشر عضوا أنفسهم ما يدعو إلى ضرورة الاختصار والتركيز على الأمور المهمة كالاقتراحات وغير ذلك حتى يتسنى للسيد الوزير أخذها بعين الاعتبار، تفضل السيد أحمد شيخ.

**السيد أحمد شيخ:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله. سيدي الرئيس، السادة

يحدد بموجب قانون المالية.

الاقتراح الرابع، فيما يخص الهبات، أرى من الأرجح إدخال تعديلات على القيمة المعفاة من تسديد رسوم التسجيل وحسب التفصيل التالي:

بين الأصول والأزواج، رفع القيمة المعفاة من 225 ألف إلى 100 ألف مع الاحتفاظ بالنسبة الحالية المطبقة وهي 10% بين الإخوة والأخوات، رفع القيمة من 100 ألف دج إلى 300 ألف دج مع تخفيض النسبة المطبقة من 20% إلى 15%، بين الأقارب بالدرجة الرابعة والأجانب، رفع القيمة من 70 ألف دج إلى 200 ألف دج مع تخفيض القيمة المطبقة حيث يرمي هذا الاقتراح إلى بعث النشاط العقاري وتشجيع المتعاملين بالتصريح بالقيم الموهوبة وكذا بالتركات الموروثة على حد سواء.

الاقتراح الخامس في باب التسجيل للقانون الحالي، المادة 18 من هذا المشروع التي تعدل أحكام المادتين 213 و 265 من قانون التسجيل، حددت هذه المادة الرسم الذي يجب دفعه في الدعاوي أمام المحاكم أو المجالس القضائية وكذا الوثائق والأوامر بالدفع وعقود أخرى، يبقى تساؤلي هو لماذا فرض هذا الرسم على الوثائق القضائية دون وثائق الحالة المدنية؟ وحتى يتسنى توزيع الأعباء على المواطنين بالتساوي، أقترح أن يؤخذ في المستقبل بعين الاعتبار وضع رسم بسيط على وثائق الحالة...

**السيد الرئيس:** دعوه يواصل، فاقترحاته تبدو مهمة لكن شرط أن لا تطيل.

**السيد بوفرة وارث:** .. وضع رسم بسيط على وثائق الحالة المدنية سيما عقد الزواج المبرم أمام البلديات كالرسم المفروض على عقد الزواج المبرم أمام الموثقين.

الاقتراحات المتعلقة بالضرائب المباشرة: تعديل نسبة الرسم الخاص على فائض القيمة، المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة في هذا الصدد أقترح تعديل المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة بصيغة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحالات

التي تعطيها لهم الإدارة، وقد ازدادت ثروة البعض منهم بسبب التهرب من الضرائب وعدم احترام القانون في المعاملات التجارية في حين أثرى الآخرون قدرتهم دون غيرهم على تموين السوق بالاستفادة من الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، بسبب التحول إلى اقتصاد السوق.

سيدي الرئيس، هذه الفئات الثلاث هي التي أصبحت تشكل الواقع السياسي والاجتماعي اليوم، وينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة أي مشروع قانون، فالفئة التي تدهورت قدرتها الشرائية أصبحت أكثر لومًا للحكومة عما كانت عليه في السابق، باعتبارها مسؤولة عن الوضع الذي أصبحت فيه، فضلا عن كونها لا تحس بآلامها وتردي أوضاعها، وهو ما نراه اليوم على وجه المواطنين في الأسواق والمحلات التجارية، خاصة مع بداية هذا الشهر المعظم.

إننا لا نرى تلك السعادة العارمة التي كانت تغمر الآباء والأمهات في مثل هذه المناسبات، بل صرنا نرى عكس ذلك. إن القلق والخوف من عدم القدرة على تلبية حاجيات الأسرة أصبحت هي السائدة ولذلك تأثير واضح على إدراكها وتفاعلها والتطلعات السياسية للدولة ومشاريعها السياسية، كما له تأثير على إدراكها وتفاعلها مع الخطاب السياسي الصادر من القمة والداعي إلى التضامن والتآزر.

إن واقع الأزمة الاقتصادية جعل أرباب الأسر في هذه الفئة، والأمهات أحيانا، يقتنعون بما لا يدع مجالاً للشك أن الحاجة إلى الغذاء والخروج من مأزق السكن ستستمر إلى يوم الدين، وبعبارة أخرى أن قنابل الوضع الاجتماعي أصبحت تصم آذانهم، وحاجيات الأبناء قد تنسيهم التفكير في الأزمة وفي السياسات التي تعلن عنها الحكومة للتخفيف منها، وهي حالة سلبية لم تكن بارزة من قبل، تجعل من تنفيذ البرنامج الاقتصادي من الصعوبة بمكان. إن فقدان حماس هذه الفئة للمشاريع السياسية والسياسات الوطنية يعني بأنها ستنفذ من غير تفاعل شعبي إيجابي، أي أنها ستنفذ فقط، وهذا يعني أنها لم تنجح بالكيفية اللازمة ولعلني لن أجد مثالا أكثر وضوحا عن الضغط الذي تعرفه الفئات الشعبية، من فئات أبناء وبنات

الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون. السادة الحضور.

اسمحوا لي أن أخص كلمتي هذه في ثلاث نقاط رئيسية النقطة الأولى وتتناول الوضع العام الذي جاء فيه قانون المالية لهذه السنة والنقطة الثانية وتتناول الوضع السياسي بالتحديد والنقطة الثالثة وتتناول أهم الاقتراحات التي سأقدم بها في جلستنا هاته.

سيدي الرئيس من خلال احتكاكنا المستمر بالمواطنين يتبين لنا أن القدرة الشرائية لدى نحو 90% منهم قد ازدادت تدهورا عن السنة الماضية في حين استقر الوضع لدى نحو 5% وازدادت القدرة الشرائية ازديادا كبيرا لدى أقل من 5%، أما المواطنون الذين تدهورت قدرتهم الشرائية فهم ثلاث فئات الفئة الأكثر تضررا وهي فئة العمال المسرحين والبطالين، الفئة المتضررة من الدرجة الثانية وهي فئة المتقاعدين والفئة المتضررة من الدرجة الثالثة هي فئة الموظفين في القطاع العمومي والعمال الأجراء، العاملون والأستاذة، بما في ذلك أساتذة الجامعة، الأعوان الإداريون، بائعو التجزئة الصغار، العمال اليوميون، ويجد هذا التدهور تفسيره في كون متوسط الأجر اليومي للعامل لا يتعدى 250 دج ومتوسط أجر العون الإداري لا يتعدى 300 دج، ولم يعد يكفي لسد حاجيات أسرة متوسطة من الحليب والخبز ناهيك عن الحاجيات الأخرى من خضر وفواكه ولحوم، وأسماك وألبسة وكهرباء وغاز ودخول مدرسي، وكمثال على ذلك فإن 300 دج هي ثمن 3 كغ خبز و4 ل حليب و1 كغ سكر و100 غ قهوة لا غير، أي أن الأجير أو الموظف العادي أصبح اليوم عاجزا بالفعل عن تلبية حاجيات أسرته الأساسية، وقد لاحظنا أن علامات الفقر في الأحياء الشعبية قد ازدادت وأن الأطفال أصبحوا أكثر حاجة لغذاء متوازن عادي، أما المواطنون الذين بقيت قدرتهم الشرائية مستقرة فعددهم محدود للغاية، ولم تستفد من هذه الوضعية إلا فئة قليلة من كبار المستوردين والمضاربين في العقارات وغيرها، ومن المستفيدين من امتيازات التشريع الجزائري في حينه ومن بعض الصلاحيات

الشعب عرضة لكل شيء، ذلك أن الشخصية المهزوزة بإمكانها اتباع كل السبل الأمر الذي انعكس على الأولياء وشكل لديهم ما أصبح يعرف الآن بصعوبة التحكم في الشباب وتلبية حاجياته، الأمر الذي لا يسمح لنا بمعرفة أي جيل نحن بصدده تكوينه اليوم! فهل نضمن أنه سيكون الجيل الذي يحمي الجزائر حقا؟ وهو أخطر أمر يمكن أن تتعرض له أي دولة.

سيدي الرئيس، أما في الجانب السياسي الذي له علاقة بالجانب الاقتصادي، فبعد كل هذه السنوات الماضية من عمر الأزمة يبدو أن الخريطة السياسية اليوم راكدة وكأن البلاد لا تحتاج إلى مواقف سياسية وإلى تحاليل تعبر عن انشغالات المواطنين وهذه الحالة من شأنها أن تترك المجال مفتوحا للمعارضة غير المهيكلة وإن حركة الاحتجاج العفوية تشكل عامل التوازن الفعلي والحقيقي في المجتمع بدل الأحزاب السياسية وهذا الجو المناسب لتمير الإشاعة والتلاعب بالمواقف والتأثير في الرأي العام عن طريق الدعاية المغرضة، ولعلها ما نلاحظه بكثرة في هذه الفترة إلى درجة جعلت الجهات تجعل التوازنات السياسية محصورة في بعض الأفراد، مغيبة تماما لدور المجتمع والأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة ومتناسية التحولات العميقة والتطلعات المتضاربة والمشكلات المعقدة التي تعيشها الأوساط الشعبية، وهذه الظاهرة من شأنها أن تجعل من العمل السياسي داخل الأحزاب منعدم الأثر وتترك الساحة السياسية عرضة لكل التقلبات المفاجئة متى حان موعد انتخاب معين مما يجعل ضمان تصور معين لتطور الأحزاب بشكل منطقي أمرا عسيرا، وهي من الحالات التي تجعل الدولة لا تستطيع ضبط استراتيجيات معينة لضمان الاستقرار ولا معرفة تداعيات المستقبل لتحتاط بها، بما في ذلك سياستها المالية التي نناقشها اليوم.

سيدي الرئيس، مما سبق، يمكن أن أخص كلمتي في الملاحظات التالية:

- فيما يخص الزيادة المعلنة أخيرا في الأجور بالنسبة للوظائف العمومي، فإننا نثمنها ولكننا نعتبر أنها ستصبح من غير معنى إذا لم تتبعها سياسة محكمة

الشهداء الذين بعد معاناة السنين الطويلة مع الشعب الجزائري ومساندتهم اللامشروطة للدولة ها هم اليوم يحرمون من حق بسيط طالبوا به في إطار القانون بسبب بعض المواقف الشخصية وحسابات البعض الآخر، وإنني أؤكد هنا على شرعية مطالب هذه الفئة وأعتبر حرمانها من حقوقها مؤامرة على شريحة واسعة من أبناء الشعب الجزائري.

سيدي الرئيس، أؤكد مرة أخرى أننا إذا عدنا إلى السنوات الماضية فإننا نجد أن الفئة الوسطى في المجتمع كان موقعها هو الذي يضمن الدافع الشعبي لتنفيذ سياسات الحكومة، أما الآن فقد تحولت تدريجيا إلى فقر، أي أن الفئة المقدرة بـ 10% والتي كانت في الساحة تشكل الفئة الأكثر فقرا، اتسعت لتصبح 80% أو 90% في السنوات العشر الأخيرة، وهذا يبدو واضحا في مستوى معيشة الجزائريين التي أصبحت ولأول مرة منذ الاستقلال أقل من مستوى معيشة جيرانهم وعادوا كما لو كانوا أفقر منهم، يلجأون إلى أسواق الملابس المستعملة البالية لكساء أنفسهم، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات عند الرأي العام عن مصير مداخيل الثروات الكبيرة التي تزر بها البلاد، وعن طبيعة السياسات التي تعتمد عليها الحكومة لتسيير هذه الثروات، وعمّا إذا كانت هذه السياسات ناجحة خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط في المدة الأخيرة.

إن خصائص الوضع الاقتصادي السابق ذو تأثير كبير على الواقع الاجتماعي والنفسي الذي صار اليوم سائدا لدى المجتمع الجزائري، لقد أمسى أكثر اندارا منحنى القدرة الشرائية مؤثرا على طبيعة التماسك الاجتماعي وعلى القيم السائدة، إنه لا يمكننا الآن أن نتكلم عن فرد جزائري أو أسرة جزائرية، أو حي جزائري كما كنا نتحدث عنه منذ ثلاث سنوات خلت، إن الظاهرة الملفتة للانتباه هي زيادة الكبت الاجتماعي لدى الجزائريين، فالفتاة أو الشاب وحتى الرجل والمرأة، لم يعد أي منهم قادرا على التعبير بحرية عن سلوكه الاجتماعي. لقد ازدادت الحيرة لدى الشباب الذي وجد نفسه لا يعرف تفسيرا لسلوكاته سوى أن هذا هو السائد اليوم، وأصبح

الشعبية، لم يعد الجزائريون الآن بمقدورهم قبول - كما في السابق - منطق النضالية مهما كانت المبررات. أستسمحكم على هذه الإطالة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد بوزار قوادري، فليفضل.

**السيد محمد بوزار قوادري:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والوفد المرافق له، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي، السيدات والسادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أتمنى لكم ولكل أفراد الشعب الجزائري رمضان كريما وصوما مقبولا، كما أتمنى أن يكون هذا القانون، قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 رحيمًا بالشعب الجزائري، لطيفا به، خاصة في الوقت الذي ما يزال فيه المواطنون والمواطنات يرزخون - في معظمهم - تحت ويلات الفقر والبؤس في جزائر الاستقلال وجزائر الألفية الثالثة.

يأتي هذا القانون كالعادة في نهاية كل سنة ميلادية وفي الدورة الخريفية للبرلمان بغرفتيه، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة جدا، وأكثر من ذلك إذ تتميز بالخطورة لما تشهده البلاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية وتدني الوضع الاجتماعي، حيث تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وانتشار الفقر والحرمان خاصة في المناطق الريفية والناحية والجزائر العميقة، هذه المناطق التي كانت الزاد الأول والرئيسي لثورة التحرير الوطني قد تحولت اليوم مع كل أسف إلى ديار خاوية مع عدم القدرة على مواجهة متطلبات العيش أو على الأقل الضروري منه، فلا كهرباء ولا ماء ولا شغل ولا مرافق للحياة.

إن الجزائر ليست فقط شوارع ديدوش مراد وشوارع العاصمة أو وهران أو قسنطينة أو عنابة،

في الأسعار، لأن أي زيادة ستكون منعدمة إذا قابلتها زيادة مماثلة في الأسعار.

- إن الغالبية من الشعب الجزائري أصبحت مقتنعة أن الأزمة الاجتماعية أصبحت ذات واقع مستمر فهو ليس بمعقد، وهي حالة سلبية لم تكن بارزة من قبل، تجعل من تنفيذ برنامج الحكومة من الصعوبة بمكان. - هناك استياء كبير لدى فئات أبناء الشهداء من التهميش المفروض عليهم من غير حق ولا قانون.

- إن فقدان حماس الفئات الشعبية بما في ذلك الفئة المتطلعة إلى المشاريع والسياسات الوطنية يعني بأنها ستنفذ من غير تفاعل شعبي إيجابي، أي أنها ستنفذ فقط.

- نظرا للتسريجات الجماعية للعمال وتفاقم البطالة، أصبح لا بديل للمواطنين سوى اللجوء إلى كبار التجار والمقاولين مما أكسبهم تعاطفا شعبيا على حساب الحكومة.

- الفئة الأكثر ثراء تستقطب الفئات الشعبية أكثر فأكثر، وتدل الملاحظة الميدانية أنها تريد أن تكون البديل عن السياسات الحكومية...

**السيد الرئيس:** عفوا، ولكننا لو واصلنا هكذا، وطلب كل واحد منكم دقيقتين إضافيتين فلن نفرغ من مناقشة نص هذا القانون والقائمة لا تزال تضم 16 متدخلا تفضل سيدي وأكمل.

**السيد أحمد شيخ:** الفئة الأكثر ثراء تستقطب الفئات الشعبية أكثر فأكثر، وتدل الملاحظة الميدانية أنها تريد أن تكون البديل لسياسات الحكومة في المستقبل باعتبارها الأقدر على حل مشكلات المواطنين الاجتماعية، واستيعاب أولئك الذين سرحتهم الحكومة من العمل أو لم يجدوا مكانا في سوق اليد العاملة.

- في ظل غياب دور فعال للأحزاب والمؤسسات المنتخبة أصبحت بعض الجهات تجعل التوازنات السياسية محصورة في بعض الأفراد مغيبة تماما لدور المجتمع والأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة، ومتناسية التحولات العميقة والتطلعات المتضاربة والمشكلات المعقدة التي تعيشها الأوساط

يكمن الخلل؟ لقد حان الوقت للتقييم والمتابعة والمحاسبة والمعاقبة والمكافأة، فبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في كل المستويات تبقى النتائج دون الأهداف المنشودة والبرامج المسطرة، هل يعود ذلك إلى سوء التسيير أو التطبيق غير السليم للقرارات أو عجز الكفاءات أم ماذا؟

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، حاولت في تدخلي هذا التركيز على أهم الانشغالات التي تراودني بخصوص أهم القطاعات ذلك أن الوقت لا يسمح بالتطرق إلى كل المواضيع الشائكة التي يتناولها قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001، لذا أكتفي بالتطرق إلى بعض أهم القطاعات مع الإشارة إلى وجود تشابه كبير من حيث المشاكل المطروحة على كل قطاع.

وددت إذن لفت انتباه السيد الوزير إلى بعض الملاحظات التي لا تخص في الحقيقة وزارة المالية وحدها بقدر ما هي تعبير مر لصرف الميزانية من قبل قطاعات الدولة الأخرى وسأطرق إلى قطاع الفلاحة والري والشبكة الاجتماعية.

– الفلاحة: لا تخفى على أحد أهمية هذا القطاع الحساس والاستراتيجي في تحقيق ما يسمى اليوم بالأمن الغذائي، وكل المسؤولين الذين تعاقبوا على هذا القطاع ينادون به بألسنتهم. ولكن الفلاحة في بلادنا لا تزال مهمة ومهمشة وهذا الأمر هو أحد التناقضات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني.

كلنا يعلم أن الجزائر بلد زراعي بطبيعته وجغرافيته غير أن اقتصادنا ما يزال يعتمد بالأساس على مداخيل المحروقات، بل إن قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2001 – هذا الذي بين أيدينا – قائم في الأساس على أساس مرجعية سعر برميل النفط في الأسواق العالمية.

متى نعي أهمية الفلاحة ودورها في الاقتصاد الوطني؟ ليس الأمر سحريا، بل يتطلب قبل كل شيء تشخيص الواقع والتفتح على العالم للاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا الميدان.

إن القانون رقم 87-19 الذي جاء سنة 1987 لهيكل المزارع المسيّرة ذاتيا وخصوصة تسيير

وإنما هي امتداد الفرد الجزائري في رقعته الجغرافية شرقا، غربا، شمالا وجنوبا، والمسؤول الواعي هو من يعي هذه الحقيقة ويدرك مراميها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، إننا ندرس في نهاية كل سنة قانون المالية وميزانية الدولة الذي يخصص اعتمادات مالية لكل قطاعات الدولة للتسيير والتجهيز، غير أننا نلاحظ غياب التجسيد الفعلي لهذه الاعتمادات في الميدان، مما لا يخدم الصالح العام، فمثلا وزارة الصحة والسكان التي تشهد ميزانيتها ارتفاعا محسوسا في كل سنة لا نجد مقابل ذلك تحسنا في المرافق التابعة لها، إذ لا تغيير في مجال التجهيزات الطبية، ولا تحسين لمصالح الاستعجالات، ولا ثم ضبط سياسة دواء بنجاعة في البلاد، والسؤال الذي يبقى يطرح نفسه هنا بإلحاح هو: أين تذهب هذه الاعتمادات؟ هل هناك مراقبة على أموال الدولة؟ وهل هناك تقييم؟

إنني أتساءل فقط، خاصة لما أرى أن اعتمادات التسيير التي خصصت لوزارة الصحة والسكان لسنة 2001 تصل وحدها إلى أكثر من 38 مليار دج، ونفس الشيء يقال عن قطاع الأشغال العمومية، حيث ما تزال طرقتنا الوطنية والداخلية متدهورة وفي حالة يرثى لها! وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التربية الوطنية إذ ما تزال المدارس الجزائرية تعاني نقصا وعجزا فادحين من حيث حالة الطاولات والكراسي والتدفئة والنقل والترميم، ناهيك عن الاكتظاظ داخل الأقسام، رغم أن هذا القطاع يحصل في كل سنة على حصة الأسد من الاعتمادات، فهل هي موجهة حقًا لخدمة الصالح العام؟ أم أنها تصرف في غير محلها؟ أم أنها لا تصرف بتاتا؟

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، إن الاعتمادات المالية المخصصة لكل قطاعات الدولة في ارتفاع مستمر في كل سنة، غير أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في تدهور مستمر، فغلق المؤسسات وتسريح العمال مستمران، والوحدات الإنتاجية الموجودة عاجزة بسبب سوء التسيير وغيره، أفلا يجدر بنا أن نقف مع أنفسنا وقفة تأمل ومحاسبة ونتساءل: أين

الصعبة لإنجازها وتشغيلها، واليوم أصبحت عالية على الدولة، فلا خصوصية سريعة لهذه الوحدات ولا إعادة هيكلة بسرعة لتنتقل في الإنتاج من جديد، إنها البيروقراطية بعينها التي تقتل الاقتصاد الوطني. السكن والتعمير: إن الجزائر اليوم في حاجة ماسة إلى إنجاز المشاريع في كل القطاعات الحيوية خاصة ما تعلق منها بالسكن والتعمير، غير أننا نلاحظ تباطؤا كبيرا في إنجاز الوحدات السكنية بسبب سوء التسيير واللامبالاة في ظل غياب الرقابة والصرامة...

**السيد الرئيس:** كم يلزمك من الوقت لإنهاء تدخلك؟

**السيد محمد بوزار قوادري:** دقيقة واحدة سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** إذن إليكها.

**السيد محمد بوزار قوادري:** سيدي الوزير، إن هناك سكنات أنجزت بأموال من الخزينة العمومية ولا زالت مهملة وهي السكنات التي أنجزت في إطار (CNEP - APC) ومؤسسة (EPLF)، فكل السكنات المنجزة في إطار هذا البرنامج مهملة وشاغرة، لم يستفد منها لا المواطن ولا الدولة وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** ربنا للوقت، سنعطي الكلمة للسيد عبد المالك تيجاني الذي ستليه السيدة نورية حفصي ثم نوقف الجلسة، تفضل سيدي.

**السيد عبد المالك تيجاني:** بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السادة الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة، زميلاتي زملائي الأكارم أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد: سيادة

المستثمرات الفلاحية كان بمثابة الكارثة على الفلاحة في بلادنا لما أحدثته من النتائج وخيمة ما تزال ظاهرة للعيان إلى يومنا هذا، حيث إن الأراضي الزراعية مهملة إذ لا تمثل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة سوى 3% من مجموع مساحة التراب الوطني، فأين هو الاستصلاح وأين هو الاستثمار؟ وهنا نقول أيضا أين كانت تذهب اعتمادات وإعانات الدولة لهذا القطاع؟

إن الفلاحة في بلادنا مريضة ولا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي إلا بوضع استراتيجيات زراعية محكمة تأخذ في الحسبان القطاع الفلاحي، وعليه فمن المستحيل الحديث عن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في ظل هذا العبء الخانق للفلاحة حيث - كما أسلفت - الأراضي مهملة ومتروكة بورا، والثروة الحيوانية في تناقص مخيف، إن تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أمر محتوم ولا يمكننا الاستمرار في سياسة الترقيع التي جعلت من نسبة تغطية السوق الداخلية من الحبوب ومشتقاتها لا تتجاوز 35% في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي سطرته وزارة الفلاحة في الغرب ويحقق المنشود، إننا نشكك في ذلك بالنظر إلى المبالغ المالية المعتمدة لهذا القطاع، وكذا ضعف الدعم، هذا بالإضافة إلى مشكل آخر مازال يعاني منه قطاع الفلاحة منذ عهد الاستقلال وهو مسألة العقار الفلاحي الذي يجب الفصل فيه نهائيا لأنه ما يهم في نهاية المطاف هو المستغل وليس المالك.

يعاني قطاع الصناعة هو الآخر من ويلات غلق المؤسسات وتسريح العمال حيث ترتفع قائمة البطالين في كل يوم، وأكثر من ذلك فإن الوحدات الصناعية الإنتاجية التي انبثقت عن إعادة الهيكلة أصبحت مشلولة، فأغلب آلات الإنتاج معطلة وفاسدة ومعظم هذه الوحدات موشك على الإفلاس ومع ذلك يتشدد البعض بالحديث عن الاستثمار، أي استثمار تريده في ظل هذه الوضعية المزرية؟

يجب علينا أن نتمكن من التحكم في الصناعة الجزائرية والمؤسسات التي انبثقت عن هيكلة المصانع وكلفت خزينة الدولة أموالا باهظة بالعملية

الوزير، إن المتفحص لنص قانون المالية لسنة 2001 لا شك أنه يلاحظ تميزه بإجراءات مالية جديدة وإجراءات اقتصادية أخرى، وهذا شيء طبيعي حسب التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية سلبا وإيجابا، وعليه سيادة الوزير فإنه بعد تتبعي وتفحصي لنص القانون وددت الإشارة لبعض النقاط التالية: أولاً سيادة الوزير، جاء في نص القانون المادتان 40 و41، واللتان هما بصدد الأملاك العقارية التي كانت موضوع طلبات اكتساب، واللتان تنصان كذلك على إمكان التنازل بالتراضي على أساس القيمة التجارية، والسؤال المطروح سيادة الوزير هو: كيفية تطبيق هاتين المادتين في ظل استمرار الحصول على طلبات التنازل؟ ثم ما هي مشكلة الممتلكات المعنية، وما مصير الأملاك المبنية بعد سنة 1991؟ يضاف إلى ذلك أن تركيز القانون على تحديد القيمة التجارية للأصل المتنازل عنه قد يؤدي إلى بروز نوع من المحسوبية والتلاعب في التقييم، وعليه فلا بد من إخضاع هذا التقييم إلى التنظيم، بحيث نفرق بين الممتلكات على أسس صحيحة ودقيقة مثل التقادم، طبيعة البناء، العلاقة بالمحيط العمراني، والواجبات الرئيسية. كذلك سيدي الوزير، وددت الإشارة إلى المادة 50، فالإبقاء على صندوق مبادرات الشباب وتطوير الممارسات الرياضية حكرا على مساهمة ميزانية البلدية، وفي الحقيقة أن هذا الإجراء يعتبر حرمانا للبلديات التي لا تملك موارد معتبرة وما أكثرها، فهي محرومة من ممارسة الأنشطة الرياضية وتنويعها، كما يحرمها هذا من القيام بالدور المنوط بها، من ناحية الاعتناء والتكفل بالشبيبة الرياضية.

الأمر الثاني الذي وددت الإشارة إليه هو مراجعة نظام الإعفاءات الجبائية الدائمة والمؤقتة، ونظام الإعفاءات الجبائية الساري المفعول الآن هو في حقيقة الأمر يشمل المجالات التالية:

- المشاريع المعتمدة من وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI).
- الشباب المستثمر،
- الاستثمارات ذات الأهمية الوطنية،

- الطوق الجنوبي الأول،  
 - الاستثمارات في المجال الفلاحي،  
 - الإعفاءات الخاصة بالمعاقين،  
 وكذا بعض الإعفاءات الأخرى وهي في إطار النظام الحالي لا تستجيب للمشاكل الحقيقية للدولة والمتمثلة أساسا في خلق مناصب عمل، وخلق توازن جهوي يشمل كل جهات الوطن، وعليه سيادة الوزير، نقترح مراجعة نظام الإعفاءات بحيث تمنح هذه الإعفاءات على أساس:

- 1- الإعفاء من الضريبة على الأجور، والدفع الجزافي لكل مستثمر، وهذا يخلق مناصب عمل لمدة يمكن أن تحدد باستشارة وزارة المالية وأرباب العمل.
- 2 - خلق إعفاءات في المناطق الواجب تنميتها وفي الطوق الجنوبي الثاني وهذا لتشجيع المستثمرين على التواجد في المناطق المعزولة وبالتالي إيجاد مناطق استقطاب تعمل على خلق التوازن الجهوي المنشود، وبالتالي تخفيف الضغط والكتب على المدن الكبرى مثلما نشاهده دوما.

سيادة الوزير، ما دنا بصدد الإعفاءات الجبائية أردت التذكير فقط بأن هنالك ضمن قانون المالية لسنة 1999، مادة وهي المادة 60 التي تنص على ما يلي: «إنشاء هيئة استشارية لدى وزارة المالية تدعى هاته الهيئة المجلس الوطني لإصلاح المنظومة الجبائية. يتشكل هذا المجلس من ممثلين عن الجمعيات المهنية، والأعوان الاقتصاديين والخبراء الجامعيين وممثلين عن الإدارة».

وعلى الرغم من أهمية هذا المجلس وما يكتسبه من قوة وتنفيذ وما فيه من إيجاب لزرع عامل الثقة إلا أنه وحسب المستجدات لدينا لم ينشأ بصفة فعلية بعد!! وعليه فإننا نريد التذكير بأهمية الصلاحيات المخولة لهذا المجلس والتي من شأنها أن تدعم المنظومة الجبائية كتحسين النظام الجبائي على ضوء التطور الاقتصادي والإدلاء بكل جهات النظر والآراء حول الإجراءات الجبائية المعروضة عليه وإشراك كافة القطاعات المعنية بالجباية في مجال تحديد تطبيق الأحكام الجبائية، وهذا مع مراعاة الانعكاسات الفعلية على المكلفين بالضريبة كذلك،

الواسع، وفي ظل غياب أية سياسة جادة لحماية المستهلك، فسوف تزداد أعباء المواطن، فإن كان هذا القانون يأخذ حقه من المواطن العادي، فهو لا يملك أدوات قانونية حقيقية إجرائية لمراقبة النشاطات والمداخل المتأتية من المهن الحرة التي يعلم الجميع الحيل والطرق التي يتبعها أصحابها لتمويه حول مداخيلها، وهذا يعني أن المواطن البسيط هو الذي سوف يتحمل العبء الأكبر من الضريبة الإجبارية، فصانعو هذا القانون كانت لهم مهمة واحدة وهي الحفاظ على توازن الميزانية والبحث عن مصدر مدخول مالي لسد العجز وتغطية نفقات الميزانية متبعين بذلك مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وتجاهلوا بذلك التوازنات الاجتماعية، فليس لهذا القانون نظرة إنمائية، فمنذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أي منذ 1994 والنمو الاقتصادي منخفض رغم كل القدرات البشرية والمادية المتوفرة لدينا، ولكي يكون تغيير في نسبة النمو يجب أن نشغل كل هذه القدرات التي هي وحدها كفيلة ببعث الاقتصاد الوطني.

إننا حين نتكلم عن النمو الاقتصادي، يجب علينا -اقتصاديا- التكلم عن نمو الطلب الإجمالي المتكون من استهلاك المنازل (la consommation des ménages) واستثمارات الدولة والمؤسسات فحينما يرتفع هذا الطلب سينشط المؤسسات التي ستستعمل كل قدراتها الإنتاجية وتنشأ قدرات أخرى وبالتالي تصبح الآلة الاقتصادية في طور إنشاء النمو، وطلب المنازل لا يمكن أن يرتفع أو ينشط إذا لم ترتفع الأجور أو إذا لم تنشأ مناصب شغل جديدة، وطلب المؤسسات في الاستثمار يندفع وينشط في السوق الداخلية وذلك بخفض الضرائب وانخفاض نسبة الفائدة. إن إنعاش الاستثمار لا يمكن أن يكون إلا في نفقات التجهيز لميزانية الدولة، فهذا القانون لا يحفز طلب المنازل، لأن الأجور ارتفعت بصفة رمزية وهذا لا يساعد على إنشاء مناصب شغل جديدة، ومن جهة أخرى، كيف يمكن للمؤسسات أن تنشط الاستثمار وهي تحت مديونية تقدر تقريبا بـ 370 مليار دج ومكشوف بنكي يقدر بـ 160 مليار دج والذي امتنعت الدولة عن تسديده؟

إذن سيادة الوزير المحترم، نرجو من سماحتكم العمل كل العمل من أجل تجسيد هذا المجلس وإنشائه، وهذا لما يلعبه من دور في زرع عامل الثقة بين الدولة والمواطنين الحرفيين والتجار والفلاحين وكل المتعاملين الاقتصاديين.

بارك الله مسعاكم وأيد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** الكلمة الآن للسيدة نورية حفصي فلتفضل.

**السيدة نورية حفصي:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيدي وزير المالية، سيدي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي، السيدات والسادة الحضور، أؤف لكم تحيتي الرضائية. سيدي الوزير، اسمحو لي أن أؤمن ما جاء به السادة النواب وبعض الزملاء الذين تدخلوا لكي أقول بأن قانون المالية لسنة 2001 لا يشمل في طياته نظرة إنمائية ولا يختلف عن القوانين السابقة التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات وهذا رغم المعطيات المتغيرة، محليا، إقليميا ودوليا.

إن هذا القانون يبحث أساسا عن توسيع الوعاء الضريبي العادي، بينما مستوى الدخل الفردي قد انخفض إلى 1600 دولار سنويا، فرغبة الحكومة في حد ذاتها مقبولة تقنيا لأنه يجب أن تكون إيرادات الجباية العادية أكبر من إيرادات الجباية النفطية ولكن يجب أن يكون المصدر متوفر ولا يكون الحل هو جيب المواطن والبحث عنه في التهرب الجبائي المقدر بأكثر من 40%، وزيادة على ذلك تريد الحكومة أن تمر من ثلاث (3) معادلات للرسم على القيمة المضافة إلى معادلتين لأن الإدارة الجبائية يصعب عليها تسيير ثلاث معادلات، فتقلص المعادلات يتطلب عموما شروطا اقتصادية إيجابية وتحسين مردودية الإدارة الجبائية وهذا غير متوفر حاليا، فالضريبة على القيمة المضافة ستفرض على تجار التجزئة الذين سيلجأون إلى تعويض خسارتهم برفع الأسعار وخاصة أسعار المواد ذات الاستهلاك



فكل هذه الآليات يجب أن تذهب إلى من يستحقها عموماً.

أخيراً، تعتبر الخصوصية عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي إلا أنها لم تأت أو لم تجد طريقة عمل شفافة، أو يبدو لي أنه لا توجد أية رؤية واضحة في إمكانية تطبيقها خاصة عندما يتناقض الوزراء المعنيون في تجسيدها، فوزير المالية يقول: يجب تطهير المؤسسات قبل خصوصتها، ووزير الإصلاحات يقول يجب خصوصية المؤسسات مباشرة! ووزير الصناعة وإعادة الهيكلة يقول بأن القطاع العمومي لا زال ذا مستقبل في الجزائر...

**السيد الرئيس:** دعوها تكمل، قد يكون لها حليف هنا...

**السيدة نورية حفصي:** بقيت لي نقطة أخيرة، وهي خاصة بالبنوك التي يتفق الجميع على أنها تشكل العائق الرئيسي لتحريك الآلة الاقتصادية، وأنا أسأل: متى سنبدأ في إصلاحها؟ ومن أين ستأتون - السيد الوزير - بـ 1275 مليار دج لتطهيرها؟ فلحد الآن لا زلت لا تجيبون على سؤال لماذا تشكل البنوك خطراً على الاقتصاد الوطني؟ أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً. قبل رفع جلسة اليوم أحيطكم علماً بأننا سنستأنف أشغالنا غدا صباحاً وألفت انتباهكم أنه ما يزال لدينا 25 متدخلاً، لذلك سنحدد مدة التدخل في جلسة يوم غد إن شاء الله بسبع (07) دقائق، ذلك أنكم لم تستسغوا فكرة عقد جلسات ليلية، وأظن هذه المدة كافية. إذن إلى منتصف نهار يوم غد والجلسة مرفوعة وشكراً.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والعشرين مساءً.**

ومن جهة أخرى، فيما يخص نفقات التجهيز، التي ارتفعت فعلاً من 345 مليار دج إلى 415 مليار دج، ولكنه كان من المفروض على السيد وزير المالية أن يقول لنا - مثلما قال لنا بشأن المديونية منتبهاً إلى وجود (des fluctuations) - بأن هذه النفقات معبر عنها بالدينار الجاري وبالدينار المنخفض، أي بنفس الكمية من الدولارات لدينا دنانير أكثر! وهذا يدعونا إلى القول بأنه لا يوجد مجهود إضافي لرفع نفقات التجهيز.

إن في الوقت الذي كان فيه المواطنون يتطلعون إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وخاصة بعد ارتفاع سعر البترول بشكل لم يكن في الحسبان، ورغم هذا العامل الإيجابي فإنه لم يسجل أي انفراج حقيقي، ومن جهة أخرى لا يستبعد أن يكون هناك تراجع في أسعار البترول وهذا بعد ارتفاع سقف الإنتاج الذي لجأت إليه منظمة الأوبك بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما صرحتم به أنتم سيدي الوزير، وهذا سيؤدي إلى تراجع إيرادات البلاد مما يعقد الأوضاع الاجتماعية، فكان من الأجدر - سيدي الوزير - أن نستعمل الإيرادات الإضافية الفائضة من إيرادات البترول لبعث النمو الاقتصادي إذ به سترتفع الجباية العادية التي بإمكانها أن تغطي عجز الجباية البترولية، هذا ومن جهة أخرى فإن صندوق ضبط الموارد لن يصبح ذا معنى إذا لم تبق إيرادات البترول مرتفعة لمدة أربع سنوات متتالية على الأقل، وبالتالي فإن الحل الوحيد هو بعث النمو الاقتصادي الذي هو وحده كفيل بالحد من البطالة وإنشاء مناصب شغل جديدة ووضع حد للتدهور الاجتماعي المخيف الذي تجاهله هذا القانون.

أريد أن أقول أيضاً وكما أكد عليه الزملاء أن انتشار ظاهرة الفقر باتت تهدد نسبة كبيرة من المجتمع في غياب الاستثمار المنتج وغياب عدالة في توزيع الثروات التي تستحوذ عليها فئة قليلة من الأغنياء، وأقول ما الجدوى من عقد ندوة حول الفقر والحكومة لا تتحكم حتى في الآليات البسيطة التي وضعتها للحد من هذه الظاهرة، ومنها الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب، ومؤخراً منحة التمدريس،

## محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم الأحد 07 رمضان 1421هـ الموافق 03 ديسمبر 2000م

أودّ بادئ ذي بدء أن أقدم شكري لجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية على المعالجة القيمة والشاملة لهذا النص.

سيدي رئيس الجلسة، نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2001 وكلنا أمل أن تنتعش الحياة في جزائرنا الحبيبة، وأن يجد الشعب ضالته المنشودة وهي السلم والتنمية والرفاهية التي فقدها تحت ضغط الأحداث والحوادث، إن السلم الذي ينشده الشعب هو الذي يأتي عن طريق مصالحه وطنية شاملة ولقد سعدت كثيرا حين سمعت كلاما عن ترقية الوثام، هذا الشعار والمبدأ والعمل الذي طالبت به حركة مجتمع السلم منذ أكثر من ثمانية أشهر وكنا نقصد بترقية الوثام بأن نضيف إلى الصبغة القانونية التي صادق عليها البرلمان، أقول نضيف إليها مجموعة أخرى من الإجراءات الضرورية الداعمة والمرافقة لقانون الوثام المدني وأذكر منها: نشر ثقافة الحريات وحقوق الإنسان وحماية اختيار المواطن، احترام وتجسيد قيم ومبادئ الشعب الذي هو سلاحنا ورمز وحدتنا، نشر الفضيلة والقيم الأخلاقية السامية التي تحفظ المجتمع من التمزق ونبذ ومحاربة سلوكات الرشوة والمحسوبية، تحقيق مبدأ استقلالية العدالة، واعتبار المواطن بربنا حتى تثبت إدانته، فسح مجال وفرص العمل للشباب والعاطلين عن العمل، التوزيع العادل للثروات الوطنية، واعتبار قيمة العمل والبذل والتضحية هي المعيار الأول والأساسي لكسب الرزق والاهتمام بالتربية والتعليم خاصة للنشء.

سيدي رئيس الجلسة، إن المجال الذي علينا أن نوليه الاهتمام الأكبر هو المجال الذي يوفر لنا أكبر قدر ممكن من اليد العاملة ويضمن لنا الضروريات والمطالب الأساسية للمواطن ولا أرى مجالا أكثر

**الرئاسة:** السيد حبيب دواقي، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:** السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية.  
السيد عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة في الدقيقة الثانية والخمسين بعد منتصف النهار.

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، لقد كلفني السيد رئيس مجلس الأمة برئاسة هذه الجلسة نيابة عنه وذلك لارتباطه بمهام أخرى وربما سيلتحق بنا أثناء الجلسة.

يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم مواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2001 وأعلمكم بأن الوقت المسموح به لتدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة هو سبع دقائق لكل متدخل، وأحيل الكلمة الآن إلى أول متدخل وهو السيد لخضر بكار فليتكلم.

**السيد لخضر بكار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء ومرافقوهم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أدعو الله أن يتقبل منا صيام رمضان الكريم بمزيد من الأجر والثواب.

والبطالة والتعمير والبيئة.

سيدي رئيس الجلسة، أما فيما يتعلق بانخفاض الرسم على القيمة المضافة بمعدل تعدت نسبته 17% فهو تخفيض في الكماليات من 21% إلى 17% وزيادة في المواد الأولية.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد لخضر بكار وأحيل الكلمة إلى السيد بكير حني تفضل.

**السيد بكير حني:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله .

السادة الحضور رئيسا ووزراء ومرافقين، زملائي وزميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

إن مناقشة قانون المالية تتطلب الإطلاع والمعرفة الجيدة للحسابات وفنون التسيير والمقارنات بين السنوات المتتالية. ولا بد أيضا من دراسته على ضوء الأوضاع العالمية والمعطيات الوطنية الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق إذا كانت الميزانية تعتمد في مجملها على الجباية أو بما يسمى بالمجهود الوطني أو المواطنة الحقة الأمر الذي يستوجب ضرورة وجود جو من الثقة وسيادة روح الاطمئنان والراحة فإن ذلك المجهود الوطني يتجه صوب غايته وينفق كلية في خدمة الوطن والمواطن ليس إلا.

سيادة رئيس الجلسة، سيادة الوزير،

إذا كانت تلك الثقة والاطمئنان والراحة هي التي تحدد مدى تسديد المواطن لتلك الجباية أو المجهود الوطني بالسخاء والرضى والوضوح نجد تلك الثقة مهلهلة إن لم نقل منعدمة في بلادنا وذلك:

- بما تطالعنا به مختلف الصحف يوميا بما تسميه بمافيا السلطة والاختلاسات والفراغات المهولة في حسابات البنوك والمؤسسات المالية للدولة والهيئات دون أي رد من قبل السلطة نفيا أو إثباتا أو محاسبة.

- مس كرامة رموز الدولة في الموضوع دون أي تحرك في الشأن بداية من السيد رئيس الجمهورية

حيوية من المجال الفلاحي الذي عليكم - سيادة رئيس الجلسة - أن تعطوه اهتماما كبيرا إذ أن الاستثمار في الأراضي الفلاحية هو الاستثمار الصحيح ولا يمكن لأي حكومة أو برنامج يسعى لتحقيق الأمن الغذائي من دون اللجوء إلى الفلاحة التي هي المصدر الأساسي للغذاء وهنا بودي أن أقدم إلى سيادتكم مجموعة من الآراء:

1 - الاهتمام بالسدود سواء من حيث الإنشاء والإنجاز أو من حيث الصيانة والرعاية وتحرير الأراضي من يد العاطلين على خدمتها.

2 - الدعم المادي والمعنوي للفلاحين ومربي المواشي وخاصة في ظل الجفاف الذي عانت منه البلاد في السنتين الماضيتين باعتبار أن الأرض ملك للدولة الجزائرية وهي في خدمة الشعب الجزائري لتأمين احتياجاته الضرورية والصرامة في متابعة حسن استغلالها.

3 - أما فيما يتعلق بالوضع المالي والاقتصادي، فإنني أعتبر أن أهم ما يجب المبادرة إليه هو إصلاح المنظومة البنكية، والمصرفية إذ إن المتابعة البسيطة لسير المؤسسات البنكية والمصرفية توحى بأننا مازلنا في العصور البدائية في جميع الخدمات المالية للمؤسسات المذكورة فكيف يمكن للمستثمر الوطني أو الأجنبي أن يتشجع للاستثمار أمام مؤسسات شبه عاطلة ليس فقط أثناء تقديم الخدمات ولكن أثناء سحب الأموال أيضا، فهي لا تزال تسير بعقلية الاقتصاد الموجه الذي يتناقض تماما واقتصاد السوق.

سيدي رئيس الجلسة، لا شك أن المظهر العام للبلاد من أهم الأسباب التي تبعث على الاستقرار والأمن وتدفع للعمل والتنمية والعاصمة هي وجه الوطن المعبر عنه، إن الجزائر البيضاء وعروس البحر الأبيض المتوسط قد تدهور وضعها على كل المستويات، أذكر منها وضعية المطار والمترو ونظافة المحيط بشكل عام ومكان رمي القمامات على حافة الطريق السريع بالقرب من المطار الدولي الذي يعتبر وجه الجزائر.

وعندما أتحدث عن العاصمة أعني بذلك وسطها وأحياءها الشعبية التي تعيش حالة مزرية في السكن

الضوء الكافي لإزاحة هذه الغمة عن هذا الجو الوطني المشحون باتهامات الاختلاس وغيرها؟  
 ألا يكون في الأمر نية تعويض للانعكاسات السلبية عن الإرهاب ببث الشكوك لإبعاد المستثمرين وإيجاد شروحات عدم الثقة بين السلطة والمواطن والمستثمر؟  
 أين هي وزارة الشؤون الدينية للتوغل في الجماهير والحيولة دون تسييس الدين وتبني الأفكار والمعتقدات والتصرفات المسيئة للدين الإسلامي، لا سيما وأن بلادنا تتمتع بالمدارس الفقهية المنسجمة والرزينة والمعتدلة - المالكية والإباضية والحنفية - وأن الثورة التحريرية قد صفت بلادنا من اليهود والحاquدين على الدين الإسلامي ويندرج كل ذلك في المثل الشعبي القائل: «من لدغته الحية يخاف من الحبل».

معالي وزير المالية، لم تسلط على هدم بنايات المواطن الضعيف بدعوى الفوضى؟ أين هم المسؤولون وقت حفر الأسس والبناء؟ أين هم اليوم من تعويض هذا المواطن ومحاسبتهم؟ ويبقى المواطن دائما هو كبش الضحية.

سيادة الوزير، أتساءل عن الشح الموجود في المادة 9 من قانون المالية بالنسبة لأعضاء جيش التحرير وجبهة التحرير وذوي الحقوق وكذلك عن قانون المجاهد والشهيد فلماذا هذا الشح وهذا التماطل؟

إن مواطني الجنوب يرجون منكم بإلحاح:

- تجسيد أموال صندوق الجنوب ميدانيا وبكل سرعة لأن عمره يقارب الأربع سنوات ولم ير النور.  
 - إعادة ترتيب مدن الجنوب بالنسبة للرسم العقاري.

- منح امتيازات لموظفي وأساتذة الجنوب ليتمتعوا بالتنوع اللازمة.

- جعل منافسة على غرار الرياضة بين المنتجين الفلاحيين والصناعيين.

- تحبيب روح العمل والعمل المنتج وحده ويكفي من دغدغة البطالة المقنعة والفقر المتستر والاحتياج المتصنع.

- الكف عن كلمة الجزائر غنية ثم نسكت بل يجب التعقيب عليها فهي غنية بفرص العمل وعدم الاتكال

ومن سبقه من الرؤساء.  
 ومن خلال ذلك أصبح المواطن البسيط يعتقد أننا نعيش سلطة النهب والماфия وتقسيم الريع.  
 - يُعطى عجز التحكم في الموائى والحدود والمطارات بالتسلط على تجار التجزئة وناقلي البضائع والحرفيين الصغار.

فما قولكم سيادة وزير المالية، فيما نقلته إلينا التلفزة مؤخرا من قاطرات قطار وهران كانت محملة بسلع مستوردة تقدر بالملايير، ولم يكشف أمرها إلا لدى محطة الجزائر العاصمة ولربما لخلاف نشب بين الأطراف المتعاملة في الأمر.

- لقد برمجت التلفزة مؤخرا حصة حقائق لما يجري في الميناء وانتهى بإلغائه، فما قولكم سيادة وزير المالية في الأعداد الهائلة من السيارات المستوردة والجاثمة في أماكن استراتيجية متعددة، كلما تفرغ يعاد ملؤها بحيث أصبحت بلادنا سواقا رائجا لكل أنواع السيارات. ألا يكون من الأفضل توجيه تلك الزحمة والتكاليف على السوق الجزائرية لإيجاد وحدات لها صنعا وتركيبا.

فما قولكم سيادة وزير المالية فيما يصرح به وزير الطاقة من حين لآخر في العمل لتحديد سعر البرميل من البترول ما بين 22 و25 دولارا تخفيضا له من السعر الموجود في حين أن الدول المستهلكة لم تشفق علينا إطلاقا لما كان سعر البترول بأقل من تكلفته الإنتاجية أي أقل من عشرة دولارات، والتخوف يزداد ونحن على مقربة رئاسة الجزائر لمنظمة الأوبك.

- هذه الأوضاع ببث الشكوك والقلق لدى المواطن إزاء الأموال العمومية. بحيث أصبح اليوم يطلب منكم سيادة الوزير توضيحا شافيا عن أموال الصناديق المختلفة والتيليطونات المتعاقبة، وأموال البترول الزائدة عن 19 دولارا، وعن حساب المديونية.

سيادة الوزير، إن المواطن اليوم يعتقد أن المشاريع المتوقفة ليست بسبب نقص في الأموال وإنما لهدرها هنا وهناك.

سيادة الوزير، أين هي وزارة الاتصال والثقافة للحد من هذه الهستيريا لوسائل الإعلام وتسليط

هي نابعة من صميم حياة المجتمع الجزائري الذي يطمح إلى حياة سعيدة ومستقرة وأمنة على جميع الأصعدة.

السيد الوزير، كنت قد حضرت عدة ملاحظات وتدخلات أساسية - كما ذكرت آنفا - تهم المجتمع الجزائري إلا أنني عدلت عن تدخلتي وسحبت هذه الملاحظات بعد قراءتكم للمشروع وردكم الموفق على نواب الغرفة الأولى بكل موضوعية، لقد ارتحت لذلك الرد وأدركت أن ما تقدمتم به كان نابعا عن قناعة كرجل اقتصادي ومنظر قدير مقدما نظريات وتقديرات تتفق في عمقها وغورها مع نظام اقتصادي مهتر ومهزوز نالت منه السنوات العجاف الماضية ما نالت ويا للأسف الشديد.

السيد الوزير، فترقيتكم لهذه الثغرات الاقتصادية المفتوحة من كل جانب يتطلب منكم جهدا كبيرا وحكمة وصبرا وتبصرا لقفها أو على الأقل للتقليل من اتساعها.

السيد الوزير، نحن على يقين بأنه من الصعب جدا إيجاد صيغة اقتصادية مقنعة فهمها سهل وغايتها بسيطة، ولعل هذا ما زاد المشروع صعوبة وتعقيدا في الفهم والإدراك بسهولة. فالمشروع المقدم من طرفكم أعتقد أنه خضع إلى تحاليل اقتصادية رفيعة ومتطورة جدا وب عقلية اقتصادية عالية المستوى لا ينكرها إلا جاهل بالنظريات الاقتصادية العالمية المتطورة.

السيد الوزير حقا، إن المشروع أخذ بالبعد المبني على أساس النظام الاقتصادي الجزائري المعروف بجميع علله وأسبابه وهذا هو المهم في فهم النظريات الاقتصادية الحديثة وكيفية ربطها وتطبيقها على نظام اقتصادي مهلهل وهش يشوبه الغموض في العرض والطلب، بل نقول إن أغلب مؤسساتنا الاقتصادية بمفهومها الواسع قد دخلت في الإفلاس ومنها حتى مؤسساتنا الإدارية كبلديات وغيرها.

فمن هذا المنظور نستطيع أن نقول: من الصعب جدا أن يلم المشروع بجميع النقائص التي كثيرا ما تسببت في الأزمات السابقة، هذا مما يؤثر تأثيرا

وغنية لمن يحب أن يعمل وينتج. هذه بعض الانشغالات. سيادة الوزير، أرجو منكم توضيحا في هذا الشأن والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بكير حني وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى عبيد.

**السيد مصطفى عبيد:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله والتابعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا عدوان إلا على الظالمين.

السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد وزير المالية والوفد المرافق له، السيد الوزير المكلف بالعلاقات البرلمانية والحكومة، السيدات والسادة الصحفيون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أيها السادة والسيدات سألني بدلوي في عجلة قصيرة جدا، بالنسبة للمشروع الضخم والهام، فهو يحمل في طياته ما يحمل.

بعد تتبعنا للمشروع على أعمدة الصحافة المكتوبة منها والمرئية وقمنا بتصفحه وخرجنا بعدة ملاحظات. السيد وزير المالية المحترم، قبل دخولي في صلب الموضوع وإبداء رأينا حول مشروع المالية لسنة 2001 الذي يصادف مناقشته بداية شهر رمضان المبارك الذي قال فيه المولى تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان». صدق الله العظيم نأمل أن يدخل علينا باليمن والبركات والمصالحة مع بعضنا البعض ومع نفوسنا وشعبنا، فهنئا للشعب الجزائري.

السيد الوزير، لعل المتتبع لبرنامجكم المفصل يجد نفسه مضطرا إلى التزكية والمصادقة عليه وخاصة بعد الملاحظات والتعديلات التي أدخلتها الغرفة الأولى على المشروع المقدم من طرفكم، ومما لا شك فيه أن سيادتكم تفهمتم الغاية المثلى من التعديل التي كانت الغرفة الأولى تسعى إلى تحقيقها والدفاع عنها، ونحن موافقون على ذلك والتي

هل في حساباتكم - سيدي الوزير - كم من شباب مسعف عام 2015، يتيه بحثا عن هويته، وكم من طالبة جامعية مثقفة تكون ضحية لهذا المهرجان؟ هل في حساباتكم ما تكلفه الأمراض المعدية الواردة مع المشاركين؟

ومن الناحية الواقعية، عندما ينتهي الإرهاب وتحل العافية الأمنية ويعود المواطن للتجول في الغابات والفلاح لاستثمارها، ننصح المواطن بعدم الدخول إلى مخابئ الإرهابيين التي يكتشفها خوفا من أن تكون ملغمة.

فما الفرق بين كازمات الإرهاب الملغمة بالقنابل والكازمات البشرية الملغمة بالسيدا والإيدز وغيرها؟ الجريمة واحدة القتل بالألغام والقتل بألغام الميكروبات البيولوجية والثانية أخطر من الأولى.

فإذا كان الجانب الاقتصادي من اختلاط ذكور وإناث الأنعام، هو توفير لحوم الاستهلاك فما هو الجانب الاقتصادي من الأمهات العازبات والطفولة المسعفة التي ينتجها هذا المهرجان؟

ورغم تحسين مداخيل البترول بقيت السمة الغالبة في قانون المالية هي الجباية والقدرة الشرائية التي بشرنا بها في برنامج الحكومة اجتمعت عليها الثلاثية وتمخضت فولدت لنا فأرا وعلا فيها سوط الأحادية على صوت الإجماع وهذه سابقة خطيرة.

معالي الوزير، كيف تعيش أسرة متوسطة من خمسة أفراد عيشا كريما بأجرة 8000 دج، هل يمكن للفرد أن يعيش بأقل من 100 دج يوميا؟ فمنذ سقوط ورقة التوت البترولية عن عورة اقتصادنا، اتسمت الخطابات بعبارة التخبط:

الفلاحة، الاقتصاد، التعليم، الإدارة، البنوك، القطاع العام، الصحة، الجبهة الاجتماعية، كل شيء يتخبط حتى فصول السنة، وكشفت الحكومة الحالية والسابقة سبب التخبط، هو شيطان الربا الذي سمي لنا بخدمات المديونية الذي أشارت إليها المادة الثانية من الدستور في قوله تعالى: «إن الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس» ومعالي وزير العلاقات على علم بذلك.

واضحا على الاقتصاد برمته وعلى كل الحسابات والتقديرات، فالحسابات والتقديرات مبنية على الاحتمالات والتوقعات المنتظرة وما تطرحه الساحة مستقبلا، وهذا راجع إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني الذي أصيب في الصميم منذ سنوات بأمراض مزمنة.

وعلى كل حال فمهما قيل ويقال فإن المشروع المعروض علينا أصبح مستوعبا لجميع أهدافه التي أرادها الشعب الجزائري التواق إلى المزيد من المطالبة بحياة أفضل وسعادة أشمل وعزة أكرم وفقكم الله لما فيه الخير للشعب الجزائري والمزيد من التضحية والصبر والوقوف أمام المتطقلين العابثين المتلاعبين بالاقتصاد الوطني وكرامة هذا الشعب الصامد للتحديات المصطنعة، والمفروضة عليه من كل جانب.

وفقكم الله وخير ما أختتم به هذه الآية الكريمة: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مصطفى عبيد وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى بلمهدي.

**السيد مصطفى بلمهدي:** سأحذف المقدمة وإثمها على من حدد مدة قصيرة من الوقت.

بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الوزير، طبقا للحكم الراشد ضبط رئيس الجمهورية الميزانية بالتحكم الصارم والحذر من الانخداع بتحسين أسعار البترول.

هذه الضوابط تقتضي مستقبلا حذف المشاريع - التي ضررها أكبر من نفعها - من الميزانية ومن هذه المشاريع مهرجان الشبيبة المخصص له 38 مليار والشبيبة في حاجة إلى شغل وسكن وتكوين وزواج وتمويل مشاريع التشغيل.

معالي الوزير، إذا كان المهرجان يدر على الخزينة بعض الدولارات كذلك يدر على الجزائر أمهات عازبات وطفولة مسعفة تحير «حصّة كل شيء ممكن».

العمل بها حاليا تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية ريثما تتوقف المقاطعة.

قانون المالية أسس رسما على استهلاك الجعة دون غيرها من الخمور، لماذا هذا التمييز؟ أليس القاسم المشترك بينها هو الإضرار بالصحة والأخلاق وتماسك الأسرة كما أشار الأطباء والاجتماعيون والمربون ونحن في عصر الإصلاحات وفي حاجة إلى لجنة لإصلاح أخلاق الأمة التي أوشكت أن تذهب بذهاب أخلاقها...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مصطفى بلمهدي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نذير زربيبي، تفضل.

**السيد نذير زربيبي:** شكرا، السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة، معالي الوزراء والوفد المرافق لهم، زملائي أعضاء مجلس الأمة. يطيب لي في بداية هذه المداخلة أن أبدأ بما يلي، وأقول بأن المحللين لواقع الاقتصاد الجزائري والعارفين بخفاياه يجمعون على أنه يتميز بطابع الركود المزمن، وهذا أصبح يشكل مصدر قلق لكل الشعب الجزائري وخاصة ما يشهده الواقع الاجتماعي من فقر مدقع وبطالة مزمنة، وإذا كانت الحكومات المتعاقبة منذ انتهاج البلاد اختيار اقتصاد السوق قد راهنت على الاستثمار كبديل اقتصادي لتفعيل حركية الاقتصاد الوطني وإنعاشه إلا أن ذلك لم يحقق الانفراج المأمول، ففي مجلسنا هذا ناقشنا أربعة برامج لأربع حكومات، يعني أربعة حلول لتفعيل الاقتصاد الوطني، ولكننا نجد أن انشغالاتنا هي نفس الانشغالات التي كانت تطرح منذ مجيئنا إلى هذا المجلس، فنسمع على مستوى الانشغالات الوطنية - في كل مرة - عن ميترو الجزائر ومطار هواري بومدين، أي أن الانشغالات بقيت نفسها منذ 3 سنوات وكذلك الأمر بالنسبة للانشغالات المحلية، فمن خلال سماعنا لكل المتدخلين نجد بأن نفس المشاكل هي التي تطرح منذ 3 سنوات. وهنا أطرح سؤالاً لماذا إعادة تكرار هذه الانشغالات في كل جلسة

وبسبب هذا التخبط تدهور الناتج الداخلي الخام لكل ساكن من 2790 دولارا سنة 1980 إلى 1600 دولار سنة 1999 وبسبب التخبط اجتمعت الثروة الوطنية في يد الأقلية وقذفت بالأغلبية إلى منطقة الفقر والفقر المدقع.

وأشارت الإحصائيات الإعلامية أن هناك حوالي 10000 غني جزائري ورؤوس أموالهم بالملايير تنتمي أن تتوسع هذه الرقعة، ونجاح وزارة المالية لا يكمن في جمع الجباية من جيوب صغار الحوت وصرفها على التسيير والتجهيز وإنما نجاحها في تخليص القطاعات من شيطان التخبط لأنه لا يمكن أن تقوم لها قائمة بنص قول رب العزة الأحادي.

وعوض أن نتسول للشعب لدى الأشقاء والأصدقاء والأعداء، نتسول من الشعب إلى الشعب وهذا هو الشعار الذي لم يطبق في الأحادية الأولى.

إن نجاح وزارة المالية يكمن في تحويل المدين للجزائر من الصندوق الدولي إلى أبناء الجزائر الأغنياء بأصول الديون، دون شيطان الربا.

ومقابل هذه الاستجابة يكرم الأغنياء الجزائريين تكريما وطنيا وتسجل أسماءهم في سجل ذهبي بعنوان محررو الجزائر من المديونية، يضاف إلى سجل الشهداء وسجل المجاهدين.

في الوقت الذي يعلن فيه العالم المتقدم الحرب على التدخين ويطالب ضحاياه شركات التبغ بالتعويضات عن الأضرار نجد وزارة المالية الموقرة، تفتح الباب لاستثمار والشراكة في هذه المواد السامة ورفع احتكار استيرادها.

معالي الوزير، الاستثمار في التبغ هو استثمار في الآفات الاجتماعية التي يجب تضييق مساحتها وتجنب أجيالنا منها لأن الآباء المدخنين لا يتمنونها لأبنائهم.

إن عادات التدخين والمخدرات والإدمان يتعلمها المواطن كدليل على الانحراف التربوي والأخلاقي ونتيجة لمعاشرة قرناء السوء، فقد دخلت حتى المدارس والثانويات والجامعات، فبدأت باستنشاق اللصاق «الباتكس» وانتهت إلى تعاطي المخدرات.

وبمناسبة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على هذه المادة وليس لنا الحق أن نحذفها نقترح تجميد

ديناميكية الاقتصاد الوطني، أم أنها أنشئت لتبقى جهازا وجدرانا واقفة. فإذا لم يكن لها دور في تفعيل عمل الاقتصاد، فما هو سبب وجودها؟

لقد ورد في التقرير التقييمي الذي قدم إلينا، أنه منذ سنة 1998، وهي السنة التي أصبحت فيها حصة القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة أعلى من حصة القطاع العام وتعتبر الوزارة بأن هذه الحصة انتقلت إلى أكثر من 53% في سنة 1998، والسؤال هو كيف تفسرون مساهمة هذا القطاع الخاص على أرض الواقع ومدى مساهمته في حل أزمة البطالة؟ لأن ما يهمنا أكثر هو قضية دور هذا القطاع الخاص في التفعيل أو الحد من البطالة، ومدى تفعيل عملية الإنتاج والتصدير خارج المحروقات؟ هذا هو فهمنا لما يسمى بالقطاع الخاص.

أنتقل إلى نقطة أخرى وهي أنه من حقنا أن نتابع التوصيات التي يتقدم بها المجلس إلى الجهاز التنفيذي وهنا أذكر بأن إحدى التوصيات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وأذكر الوزير ببعض التوصيات، وأبدأ بالتوصية الأولى التي تنص على ضرورة التكفل بمعالجة مسببات ظاهرة صعود المياه وتلوثها بالولايات المعروفة ورقلة، الوادي وأضيف بلدية من بلديات الوطن وهي بلدية برج بن عزوز بولاية بسكرة. والسؤال هو ما مدى تحقق هذه التوصية؟ وقد قلت بضرورة متابعة التوصيات لأن مجلسنا يناقش ولا يغير فاصلة ولكن من حقه أن يتابع ويستفسر عن توصيات وضعها ووددت في البداية أن تكون التوصيات أولا، لأنها - ربما - تكون عاملا مساعدا للهيئة التنفيذية في صياغة مشاريع القوانين بصفة عامة وليس من باب آخر، فما مدى تحقق هذه التوصية...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد نذير زريبي وأحيل الكلمة إلى السيد بوبكر بوقرنوس.

**السيد بوبكر بوقرنوس:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله.

وفي كل مناقشة؟ ويمكننا أن نقرأ كذلك من حركية الاقتصاد الوطني، التي أستطيع أن أقول بأنها متوقفة، إذن فالحلول الأربعة المقترحة لم تفعل عمل الاقتصاد الوطني، ربما نقدر الظروف كالوضع الأمني، صحيح ولكن نتمنى أن يفعل هذا الاقتصاد في هذه الحكومة وعليه فإن نظرة جديدة للاستثمار في بلادنا أصبحت تفرض نفسها، لأن واقع هذا الأخير لا ينبئ على أنه سيحقق خيرا كبيرا للبلاد ويساهم في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وكنا نعرف وضع الاستثمار في الجزائر على مستوى كل ولاية، كاحتلال الأراضي، ولكن قضية التشغيل وقضية كذا وكذا أي أن الملفات المقدمة شيء والواقع شيء آخر. فإذا كان الرهان الأساسي على الاستثمار هو للقضاء أو للحد من ظاهرة البطالة، نجد بأن هذا الاستثمار لازال يتراوح مكانه لحد الساعة وأعيد القول بأن نظرة جديدة أصبحت تفرض نفسها في هذا الاستثمار أو في هذا الأمر بصفة عامة.

بالنسبة لانتهاج أسلوب الخوصصة كآلية، فقد اعتمد كذلك في التخفيف من وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لكن الملاحظ للاقتصاد الجزائري يجد بأن موضوع الخوصصة - في نظري - قد أزم الوضع أكثر، وعليه فكيف يرى السيد الوزير مسيرة هذه الخوصصة ودورها في رفع حركية الاقتصاد الوطني وما هو دور الرأسمال الأجنبي فيها؟ سواء كانت شراكة أو غيرها، فما هو دور الرأسمال الأجنبي في هذه الخوصصة؟ ومن جانب آخر فإن الآليات الضرورية لنجاح اقتصاد السوق لم تساير التحول الذي يشهده الاقتصاد الجزائري، فالجهاز المصرفي على سبيل المثال - وقد ذكره الإخوة - بقي جامدا وكذلك بالنسبة للنظام الجبائي، ومن هذا المنطلق، فما هي الإجراءات العملية - سيادة الوزير - القريبة المدى والتي تنوي وزارتك القيام بها لتفعيل عمل هذه المنظومة المصرفية والنظام الجبائي. وبهذه المناسبة أسأل كذلك عن دور البورصة فقد سمعنا عن دورها في اقتصاد متفتح، متطور، فما هو دورها في دفع حركية السيولة النقدية وتفعيل



تبين أن القضية قضية استعمال عقلاني للمعرفة ونتائج البحث العلمي لربح معركة الإنتاج ومثال ذلك الجمهورية السورية التي تحولت من مستورد إلى مصدر للحبوب، تنتجها في مناطق شبه جافة. ولدي أربعة تساؤلات في هذه القضية:

1- كيف نتصور تحويل فلاح الهضاب العليا من ثقافة الحبوب التي لا يعرف سواها وهو يؤمن إيماناً قاطعاً بالمقولة الشعبية «الحرث دوام، والصوابة عوام» إلى ثقافة الأشجار المثمرة وإن أصبح كذلك فهل تعتقد الوزارة الوصية أن هذا الفلاح قادر على منافسة الفلاح الإسباني في زيت الزيتون والفلاح الإيطالي في الكروم والتفاح أمام المجموعة الاقتصادية الأوروبية المنسجمة في المنتج الفلاحي، أطرح هذا السؤال لأن اعتقادنا أننا سوف نصدر منتج الأشجار ونستورد به الحبوب التي لا ننتجها.

2- منذ 1962 عرف عالم الفلاحة عدة سياسات إصلاحية كان الكثير منها سياسوية وليست اقتصادية، وكل سياسة تأتي وتطبق دون معالجة أي مشكل من المشاكل التي تركتها السياسة التي سبقتها وتترك هي بدورها مشاكل أخرى وتذهب، وهكذا تتراكم المشاكل في هذا القطاع حتى أصبحنا لا نعرف من أي باب نبدأ والسؤال: لماذا بدأنا مباشرة في تطبيق المخطط دون محاولة علاج المشاكل السابقة؟ وهل لدينا الضمانات الكافية لنجاح سياسة التحويل لأن التخوف هو أن عدم وجود ضمانات يؤدي بنا مرة أخرى إلى تبذير أموال باهظة وخلق مشاكل تدعم تلك المتراكمة من السياسات المطبقة آنفاً؟

3- إن عملية التحويل سخرت لها أموال الخزينة العمومية وهي تقدر بالملايير، ألا تظنون سيدي الوزير أن هذه العملية تشبه بكثير عملية الاستثمار في الصحراء حيث كان يقول كل من هب ودب - آنذاك - إنه سوف يستثمر في الجنوب ولكن بأموال الدولة دون الوصول إلى الغاية المرتقبة.

وفي هذا المجال سيدي الوزير، ما هي التكلفة الحقيقية لعملية التحويل بالنسبة للخزينة العمومية؟ وما هي النتيجة المنتظرة من الناحية النقدية؟

السيد الوزير، إن الفلسفة التي بني عليها قانون المالية من حيث المحتوى والمضمون لن تختلف كثيراً عن سابقتها التي انتقدت وهذا من حيث الإجراءات الملموسة في إحداث انطلاق حقيقي للاقتصاد ودفعه نحو إنعاش حقيقي رغم العائدات البترولية الهائلة.

لكن ونظراً لخصوصية الغرفة الثانية سوف لن أناقش قانون المالية وأكتفي بطرح بعض الانشغالات والاقتراحات التي تتعلق بالعالم الفلاحي في برنامج الحكومة والتي لها علاقة مباشرة مع صرف الأموال العمومية من الخزينة.

النقطة الأولى: عمدت وزارة الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى انتهاج سياسة التحويل الزراعي والقطاع المستهدف أساساً هو زراعة الحبوب التي تغطي مساحات شاسعة، خاصة في الهضاب العليا، ولقد سخرت أموال باهظة لدعم عملية التحويل وأصبحت هذه العملية تلخص في دعم مالي فوري لكل فلاح يعلن عن رغبته في تغيير النمط الزراعي من الحبوب إلى الأشجار. المبرر الوزاري هو أن مردودية الحبوب ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى اقتصادي مقبول. ولعل النقطة الإيجابية هي ضعف المنتج لعدة سنوات ولكن الجزائر ليست وحدها في هذه الوضعية وإن خلفية سياسة التحويل أتت بدون دراسة علمية عميقة محضة لتجنب الأخطاء والاستعمال العقلاني والفعال لملايير الدينارات وآفاق لا نعرف نتائجها بدقة.

إن مبرر الجفاف لا يكفي وحده لكي نستغني بهذه السهولة عن زراعة الحبوب وتدعيمها بدون دراسة عميقة، لأن الحبوب وفي هذا الوقت بالذات خيار استراتيجي نظراً لما يشكله من أهمية في الاستهلاك الوطني، ناهيك عن وضعيتها ومكانتها في الأسواق والبورصات العالمية.

إن نقص المردودية لا يتسبب فيه الجفاف وحده، بل عوامل كثيرة أخرى كما أكدت معاهدنا العلمية والتقنية المختصة في تطوير الحبوب.

إن مقارنة الجزائر مع البلدان العربية من حيث الظروف المناخية والتي تعاني الجفاف أكثر منا

التي في كثير من الأحيان تسوق وهي لا تخضع للمقاييس الدولية المعمول بها في التبادل التجاري وأول مثال في هذا هو وجود أدوية بيطرية، وخاصة مبيدات فلاحية تستعمل عند الفلاحين وهي لا...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوبكر بوقرنوس وأحيل الكلمة إلى السيد جيلالي فنيير.

**السيد جيلالي فنيير:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السادة أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لدي بعض الانشغالات، أطرحها في هذا المجمع الكريم وأبدأها بسد بريزينة الذي طال إنجازها لمدة 11 سنة وأخيرا انتهت الأشغال به هذه السنة، وامتلأ ماء ولكن لا حديث عن قنوات السقي لحد الآن ولا عن المحيط الفلاحي، بينما أنفقت الدولة عليه أموالا كثيرة تقدر بـ 140 مليار وبقي الماء بدون استغلال والمنطقة جافة، فالماء متوفر ويراه الناس ولا يستفيدون منه! وعليه نطلب من السلطات المعنية الإسراع إلى عين المكان لإنشاء قنوات السقي حتى تعم الفائدة البلاد والعباد.

أما فيما يخص شبكة الطرقات، كثر الحديث عن الطريق الرابط بين متليلي - بريزينة الذي لم ينجز لمدة 6 أو 7 سنوات فإن تم إنجازه سيسهل التنقل بين الشمال والجنوب لا سيما الطريق الذي يربط ولاية غرداية وولاية البيض، فبالنسبة لولاية البيض تم إنجاز 50 كلم، أما ولاية غرداية فقد تم إنجاز 65 كلم والبقية عبارة عن زفت إلى أن تصل إلى الخلاء فلا تعرف من أين تتجه؟ نود لو يتم إنجاز هذا الطريق وكذلك طريق تيارت - البيض الذي يعلق عليه سكان المنطقة أمالا كبيرة ويكون بمساهمة صندوق الجنوب لكي يسهل على المواطنين التنقل بين الولايات، وعلى ذكر صندوق الجنوب نتمنى إن شاء الله أن تحل به قضية الطرقات.

هناك قضية ثالثة وهي الحرث في ولاية البيض، لدينا 48 ولاية منها 47 ولاية تحرث وولاية البيض ممنوعة من ذلك، لست أدري ماذا سينشئون في

4 - في السنوات الماضية عودتنا وزارة الفلاحة بحملة إعلامية واسعة حول تقييم موسم الحصاد سواء كانت السنة ممطرة أو جافة، فما هو سبب الغياب الكلي لتقييم موسم هذه السنة، حيث لاحظنا صمتا تاما حول النتائج المحصل عليها والتي - كما نعرف - تميزت بجفاف كبير؟

الانشغال الثاني، يتميز هذا الموسم بالتوقيف الفوري لدعم الفلاح في كثير من الأنشطة من طرف الدولة، في حين أن الفلاح مطالب بتسديد ما يماثل عشر (10) سنوات من الضرائب المتراكمة. ألا تظنون سيدي أن ظاهرة الجفاف منذ سنوات ووقف الدعم والمطالبة بتسديد الضرائب، تؤدي إلى إفلاس مؤكدا لكثير من الفلاحين وتهميش القطاع الذي أصبحنا نسمع عنه وبكل ارتياح أنه سوف يندرج أخيرا كقطاع اقتصادي في الجزائر؟

الانشغال الثالث، وهو على شكل اقتراح لقانون المالية لسنة 2002 ويتمثل في إعادة النظر من طرف الحكومة للسماح باستيراد العتاد الفلاحي الذي يقل عن ثلاث سنوات مستهلكة كما هو الحال بالنسبة للسيارات وذلك لعدم قدرة أي فلاح اقتناء جرار أو أي عتاد فلاحى وهذا لغلائه الفاحش.

ومن جهة أخرى عدم قدرة المؤسسة الوطنية تغطية الحاجيات الوطنية كاملة في الظروف الحالية، كما هو الشأن في قضية الأسمدة التي أصبحت تقتنى عن طريق الرشوة وهذا بعد قرار رفع الحقوق الجمركية بـ 45% عن الأسمدة المستوردة في قانون المالية لسنة 1999 وقد رحبنا بالإجراء آنذاك. وإذا اقترحنا السماح باستيراد عتاد فلاحى أقل من 03 سنوات مستهلكة، فهذا لا يفهم أننا نطالب بإجراء ضد المنتج الوطني لأن ظاهرة الاستيراد أصبحت واسعة الانتشار وأكثر النشاطات التجارية، التي تحقق أرباحا كبيرة أدت في بعض الأحيان إلى إفلاس بعض القطاعات الحيوية والاستراتيجية، التي أصبحت منعدمة في بعض النشاطات من جراء الاستيراد الفوضوي والمتوحش.

الانشغال الرابع والأخير: سيدي الوزير، باسم اقتصاد السوق أصبحت حدودنا مفتوحة لكل البضائع

سواء ارتفعت أم انخفضت وإنما أتكلم عن الذين لا يملكون...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جيلالي قننبر وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كمال ياحي، تفضل.

**السيد محمد كمال ياحي:** السيد رئيس الجلسة، السيد معالي الوزير، الإخوة والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي، الإخوة الصحفيون، السلام عليكم، واحتراما مني وتقديرا.

إنشغالي الأول يخص البيئة، هناك مرسوم وزارى لسنة 1989 الذي ألغى استعمال الزيوت في المحولات الكهربائية وجمعها في أماكن مأمونة ألا وهي (les P.C.B) وتسمى بالعامية (les ascarelles) وقد ذكرها الصحفيون في هذه الأيام. ومنذ 1989 إلى يومنا لم يصدر أي إجراء لحرقها أو إزالتها لأنها تمثل خطرا على البيئة، لو تذكرون الكارثة والضجة التي حدثت من جراء هذا النوع في فرنسا وبلجيكا فإذا احترقت (les P.C.B) في منطقة زراعية أو حيوانية (c'est la création de la dioxyde) فتلوث البيئة والمأكولات، لقد مرت بنا عشرية مليئة بالحرائق ولم يقل لنا أحد إن احترق المخزون أم لا، علما أن هناك كمية محدودة في الجزائر، وكل ما أطلبه من السيد ممثل الحكومة أن تخصص ميزانية لإزالة هذا المشكل لأنه سيأتي اليوم الذي تحدث فيه كارثة بحيث لا ينفع الندم إن لم نتخذ الإجراءات من الآن. لأن كمية قليلة قد تنجم عنها كوارث. هناك بعض الشركات والمختصين في البيئة قاموا بدراسات تحتاج إلى مبالغ مالية محدودة وهي لا تكلف الوزارة كثيرا.

هذا فيما يخص الانشغال الأول الذي لا يخص أصحاب البيئة فقط وإنما جميع المواطنين.

فيما يخص قانون المالية، فقد شغلتنى الكلمة الأخيرة للسيد الوزير الذي قال إن الحالة المالية حسنة والحالة الاقتصادية مزرية وإن قانون المالية هذا قد يساهم في الإنعاش الاقتصادي وأنا أقول بأن هذا ممكن إذا قومنا المجتمع أخلاقيا وأظن أن هذا

ولاية البيض حتى يمنعون الحرث الذي يعتبر مصدر الرزق الوحيد لسكان الهضاب العليا والأرياف. وما يهم هؤلاء من الأرض هو الحرث، فلهم تجارب فيها منذ آلاف السنين، هي أرض أجدادهم، يعيشون من رزقها ويسكنون بجوارها، فما الدافع لمنع الحرث؟ لقد أصبح الناس في قلق وهم يستفسرون لماذا يمنع الحرث؟ فمنطقة الهضاب العليا وأخص بالذكر منطقة البيض تنتج أحسن من المناطق الأخرى، فلماذا يمنع هذا الفلاح من الحرث وهو يملك وادا ويعمل على تطوير البلاد وتعميرها. وما هو تعويضه عن ذلك؟ أهو الفقر؟ أو النزوح نحو المدينة؟ لأن من ليس له عمل هناك يرحل إلى المدينة التي يعاني سكانها من الجوع حتى لا نقول شيئا آخر، ماذا سيعمل إذن؟ أيوجد سكن؟ لقد بلغت البطالة رقما فظيعا، فالبلدية التي تجمع أقل عدد من السكان نجد بها 300 إلى 400 بطال وهم في تزايد! أما بالنسبة للأشخاص المتواجدين في الأرياف أو في المناطق الداخلية فيعتبرون نعمة بالنسبة للدولة فهم يقومون بحراسة المنطقة لكي لا تخلو، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب والأمن لأن المناطق العامرة بالسكان خير من الخالية التي يسكنها كل من هبّ ودبّ ولكن ما هو الهدف؟

لقد سمعنا من توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية يقول إن الكلمة للشعب ولكن الشعب - في بعض الأحيان - لا قيمة له! وهذا يجرنى إلى طرح عدة أسئلة.

أعطيك مثلا، هناك من يقول لا توجد فلاح في ولاية البيض، ولكن ما هو شأن الفلاح في ولايتي وهران والجزائر في السنوات التي لم تمطر؟ لا شيء. فيوم يرزقنا الله بالمطر لا أحد بيده القدرة على منحه أو منعه. كيف يمنع الحرث اليوم والناس هناك تعودوا عليه منذ قرون؟ هل سننتج التفاح في البيض أم ماذا؟

أعطيك مثلا آخر في جنوب ولاية البيض، منذ عامين جاءني أحد وقال لي أحتاج إلى آلة للحرث لمدة شهر، على كل حال هناك من يتكلم عن الأجور وعن أصحاب الأجور وأنا لا أتكلم عن ذوي الأجور

مراقبة أو تطبيق القانون؟ لقد كان هناك إعفاء...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد كمال ياحي وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيد لزهارى فليتفضل.

**السيد بوزيد لزهارى:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، السيد وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الوفد المرافق للسيد الوزيرين، زميلاتي، وزملائي.  
في البداية أشكر اللجنة الاقتصادية والمالية على عملها المميز والمعتاد.

سيادة الوزير، جاء في تدخلكم أن النفقات الاجتماعية في هذه الميزانية تمثل 294 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 4.5 مليار دولار، وهذا المبلغ يغطي النفقات الاجتماعية الناتجة عن القرارات السابقة وقرارات الأجور الأخيرة. كما أنكم ذكرتم أمثلة عن التوجه الاجتماعي للميزانية وأعطيت أمثلة كدعم المطاعم المدرسية بمليار دينار والصحة المدرسية بـ 840 مليون دينار جزائري. هذه الأمور - سيادة الوزير - لا يمكننا إلا أن نثمنها، لكن سيادة الوزير أرى أن هذا هو واجب الدولة حاليا، فإذا كان مطلب العولمة هو تحرير التجارة وتحرير البنوك وتحرير الاتصالات وهو ابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فالدولة يجب أن تبقى راعية والدولة يجب أن تكون ضامنة للرعاية خصوصا لفائدة الطبقات المحرومة.

ومن جهة أخرى فالدولة عليها أن تنتقل من معاينة النقص والضعف في تسيير النفقات الاجتماعية إلى مرحلة مراجعة النصوص وتعديل الهياكل لضمان وصول المساعدات إلى من يستحقها فعلا، كما أن المجتمع المدني وبكامل تشكيلاته ومكوناته عليه أن يراقب شفافية توزيع هذه المساعدات والإعانات ويحرص على أن تذهب إلى من يستحقها فعلا وإلا فإن الذهاب إلى الكارثة محقق.

سيادة الوزير، لقد جاء في تدخلكم أن هذه الميزانية هي ميزانية الإنعاش الاقتصادي وكمثال على ذلك

هو الحافز لأنه سبق أن تلقينا وعودا من طرف وزراء كالأ تكون هناك مستقبلا (prise en charge) إلى الخارج حتى قلنا إن (les scanners) وجميع الأدوات الطبية ستصبح متوفرة في القطاعات الصحية غير أنها لم تكن كذلك، أظن أن المشكل ليس في الأموال ولكن في كيفية استعمالها في أي ميدان كان والظاهرة نعيشها في الوقت الحالي بالنسبة للجامعيين والجامعات الذين لم يتحصلوا على مناصب شغل وهم يستحقونها بسبب المحسوبية، ربما لا نستطيع توظيف مائة ألف جامعي ولكن يمكننا ذلك على الأقل للعشرة آلاف ممن يستحقونها. وهذا غير وارد اليوم في كل الولايات وذلك بسبب المحسوبية. علينا الاعتراف بذلك (parce que la vie n'est pas moralisée) فكم من طريق بدأت الأشغال بها ثم ترمم في السنة أشهر التالية وهذه حقيقة! وكم من مسكن اجتماعي يحتاج إلى ترميم قبل أن يسكن وكم من سكن عقاري اشتراه صاحبه ثم أعاد ترميمه، وكم؟ وكم؟ وكم؟ وهي تساؤلات عن حالات كثيرة وكثيرة جدا لأن الأموال لا تعمل شيئا في غياب الأخلاق، نحن نبذر فقط.

أنا مسرور لإلغاء قانون 81 ولكنني أظن أنه لم يبق شيئا، فلا بد من تقييم العملية لتلقي درسا تاريخيا على الأقل (parce qu'on a dilapidé les biens de l'Etat algerien) وهذه لا يمكن تغييرها من أذهاننا. فيما يخص الاستثمار المنتج، ما أسجله أن هناك فيلات وقصور تبنى أكثر من إنشاء مناصب شغل. والسؤال المطروح، أين تذهب أموال قانون المالية؟

فيما يخص الاستثمار (les C.A.L.P.I) أظن أن وزارة المالية تتصرف في هذه الميادين. لقد جرت فضائح في إطار الاستثمار ولم نر مديرا في الميدان أبعد عن منصبه مثلما جرى لمدير النقل ومدير الشبيبة.. ويبقى السؤال مطروحا، لماذا لم يمس أحد في هذه الميادين رغم الفضائح؟! هذه أموال الشعب!

فيما يخص (l'investissement par l'intermediaire de l'A.P.S.I) كنا قد تكلمنا عنه منذ سنتين ووصفناه بلعبة وذلك لعدم وجود متابعة ولكن الحمد لله هناك أشخاص قاموا باستثمارات خاصة مع عائلاتهم وكانوا نزهاء، ولكن ليسوا جميعا كذلك. فهل كانت هناك

سيادة الوزير، إن نسبة التضخم في الجزائر هي الآن ما بين 1% و2% وهي نسبة محترمة ومشجعة، لكن ومع فرض رسم القيمة المضافة على تجارة التجزئة ورفع الأجور الأخير، ألا ترون بأن الحفاظ على هذه النسبة أصبح ربما مستحيلا، فما هو رأيكم بالنسبة لهذا الموضوع؟

سيادة الوزير، إن صناعة الصلب والحديد في بلادنا وكما هو الأمر في كل دول العالم تتطلب كامل الدعم وإذ نثمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا بالنسبة لمركب الحجار، فإننا نرى أن الحل الدائم يكمن في اتخاذ كما تفعل كل دول العالم باتخاذ إجراءات في قانون المالية لتخفيض الإتاوات الجمركية والضريبة على المواد التي تدخل في صناعة الحديد حتى يستطيع المركب مواجهة المنافسة بأسعار معقولة ومقبولة ونوعية حسنة وهذا لا ينفي أبدا الاتجاه نحو الشراكة بل سوف يساعد على الإتيان بها ومن موقع قوة.

وفي الأخير، لفت انتباهي في المادة 298 من قانون المالية - سيادة الوزير - التي تنشئ سلطة ضبط سوق التبغ والمواد التبغية وهي سلطة تحدث لدى وزير المالية أن هذه المادة لا تحيل على التنظيم تماما لتحديد لنا تشكيل واختصاصات اللجنة فهذه لجنة مهمة ولا بد أن يعرف المتعاملون اختصاصاتها وتشكيلها وبالتالي لا بد من مرسوم أو قرار وزاري على الأقل يحدد ذلك، أيضا تتكلم المادة 32 وهي مادة جديدة في قانون المالية عن الأشخاص المعنوية الحائزة على اعتماد صفة صانع تبغ لكن المادة لا تحدد هل الأمر يتعلق بأشخاص معنوية خاضعة للقانون الجزائري أم أن الأمر يتعلق أيضا بشركات معنوية أجنبية فهذا غير محدد في المادة؟ مع العلم أن قوانيننا التي تفتح الباب للمتعاملين الأجانب تحدد ذلك دائما كما جاء في قانون البريد وقانون الطيران وغير ذلك، أيضا في المادة 301 نجد منح صفة بائع تبغ متجول من اختصاص الإدارة الجبائية سيادة الوزير هل.....

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوزيد لزهاري وأحيل الكلمة إلى السيد عمر مريان فليتفضل.

ذكرتم أن نفقات التجهيز تقدر بحوالي 540 مليار دينار أي 5.3 مليار دولار، وسؤالي هو ما تأثير ذلك عمليا على سوق الشغل؟ بمعنى وبالتقريب ما هو عدد مناصب الشغل أو العمل التي ينتظر أن تخلق خلال هذه السنة بعد تطبيق هذه الإجراءات؟ ومن جهة أخرى قلتم إن قطاع التربية والصحة قد استفادا من دعم كبير في هذه الميزانية، وهذا جميل ونثمنه، لكن، هل لنا أن نعرف - وبالتقريب - ما هي مناصب العمل الجديدة التي سوف تخلق على مستوى هذه القطاعات خصوصا أننا نعرف مدى حاجة هذه القطاعات إلى عمال وإلى شغل؟

سيادة الوزير، قلتم إن صندوق ضبط الموارد به حوالي 300 مليار دج حاليا، خصصت منها 140 مليار دج لتمويل عجز سنة 2000 و150 إلى 160 مليار دج تستخدم لتمويل عجز سنة 2001 وسؤالي هو هل ديون الفلاحين المقدرة بأكثر من 200 مليار دج مأخوذة بعين الاعتبار؟ أي أنها ضمن تمويل عجز سنة 2001! أم أن هذه الديون غير مأخوذة بعين الاعتبار خصوصا أن الظروف التي تمر بها الفلاحة والفلاحون تتطلب كل الدعم، لأن القطاع الفلاحي ورغم كل الصعوبات ورغم سنوات الجمر، فهو القطاع الذي نما وبقي ينمو بوتيرة مقبولة وبالتالي فإن الإنفاق في هذا القطاع يجب أن يستمر ويتدعم لأن مساهمته في ميدان الشغل وإشباع الحاجيات والنمو الاقتصادي عامة ومعترف بها.

سيادة الوزير، قلتم إن الجباية العادية لا تمثل إلا 10% من الناتج الداخلي الخام أي أنها لا تغطي حتى النفقات الاجتماعية الضرورية، ومعنى هذا وللأسف أن القطاع الخاص المعول عليه في عملية التنمية لا يقوم بدوره، فهذا القطاع يستحوذ الآن على 53% من النشاط الاقتصادي منذ 1998 لكنه لا يساهم في دفع نصيبه من الضريبة، فالسؤال هو إلى متى تستمر هذه العملية، وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها للحد من هذه الظاهرة وهل السبب يكمن في أن النسيج الجبائي هو الذي يدفع إلى التهرب كما يقال عند البعض أم أن الأمر يتعلق بشيء آخر؟

أو أنه قال هذا الكلام للاستهلاك أو أن الأمر لا يعنيه؟ وإننا نتأسف وسكان ولاية تيسمسيلت يتأسفون على هذا التصرف وكان من واجبي أن أعلن عنه من على هذا المنبر حتى يعرف العام والخاص. كثيرا ما تكلمنا عن إفلاس البلديات وقلنا إن هاته البلديات مفلسة ولكننا لم نتطرق إلى الأسباب سواء الأسباب المباشرة أو غير المباشرة. السبب المباشر في إفلاس البلديات هو تسلط الوصية أو الجهة الوصية كالولاية التي ترغم بعض البلديات في مصاريف غير قادرة عليها وهذا أمر نعيشه، وهنا يجب إعادة النظر في هذا الأمر كما أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية وحسب ما لاحظنا في المدة الأخيرة وجود ندوات جهوية تعقد عن طريق الوزير المكلف بالجماعات المحلية من أجل إعطاء الصورة الحقيقية للبلدية حتى تستطيع الخروج من مشاكلها الخاصة. كان هذا انشغالي الخاص الذي أردت التعبير عنه وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عمر مريان وأحيل الكلمة إلى السيد ناصر بوداش فليتكلم.

**السيد ناصر بوداش:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس الجلسة، معالي السيد وزير المالية، أخواتي، إخواني الصحفيين، زملائي، زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله. في البداية أود أن أسجل وقفة تضامن مع إخواننا في ولاية بجاية وسطيف وبرج بوعريريج إثر الزلزال الأخير الذي خرب المنطقة وأريد بهذه المناسبة أن أنبه السيد وزير التضامن الوطني إلى أن ولاية برج بوعريريج قد عانت كثيرا في هذه المحنة خاصة وأن المنطقة المنكوبة (دائرة جعافرة بلدية إيلماين) لا تتوفر حتى على سيارة إسعاف فأرجو أن تنتبه السلطات المعنية إلى هذه الجهة المتضررة بصورة مضاعفة، والآن نرجع لقانون المالية.

سيدي الوزير، إن المسؤولية المشتركة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية تستدعينا اليوم مجددا لخوض

**السيد عمر مريان:** شكرا. السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة السلام عليكم.

في البداية أشكر اللجنة المختصة على العرض الذي تطرقت فيه لكل الملاحظات المقبولة على العموم. ملاحظتي أؤكد من خلالها على ما سبقني به أخوأي: كل من السيد محمد كمال يحيى والسيد بوزيد لزهارى وسجلت هذه الملاحظة عن قناعة.

إن الموارد حسب ما يصرح به السيد وزير المالية متوفرة وهذا جميل جدا ولكن هذه الموارد نرجو أن تصرف بموضوعية وفي محلها وفي وقتها المحدد. كما لاحظنا في بعض الميزانيات السابقة أن الكثير من القطاعات تستفيد من موارد هامة ولكن هذه الموارد وخاصة في مجال التجهيز تبقى جامدة إلى أن ترجع إلى خزينة الدولة فلماذا نرجو من القطاعات المعنية أن تصرف هذه الأموال في مكانها. إن هذه الميزانية هي ميزانية تضامن كما أشار إليها السيد وزير المالية وهذا الكلام يجرنى إلى الحديث عن وزارة التضامن، هذه الوزارة التي تمنح لها أموال كثيرة وهدفها التضامن ولكن يا للأسف تتضامن مع من تشاء ومع من تحب! ويجرنى هذا الحديث كذلك لأن أقول إنه قد أصيبت الكثير من الولايات في المدة الأخيرة بالفيضانات منها ولاية سيدي بلعباس وبالخصوص ولاية تيسمسيلت، هاته الولاية التي لم ينظر إليها - ولو بعين واحدة - السيد وزير التضامن من أجل وقوف تضامني معنوي قبل التضامن المادي فقبل أن نتكلم عن التضامن المادي نتكلم عن التضامن المعنوي، هذا وللأسف الشديد فقد تسببت هذه الفيضانات في خسائر كبيرة وتوفي شخصان جراءها ولم تعلن ذلك وسائل الإعلام - وهذا مؤسف جدا - والأمر الغريب هو أن السلطات المحلية فاضت وعلى رأسها السيد الوالي الذي فاض مثل الفيضانات وأصبح يتصرف تصرفا غير لائق مع أحد المواطنين الذي تقدم منه قصد طلب المساعدة وهذا أمر مؤسف!

لسنا ندرى إذا كانت الضائقة المالية التي تتخبط فيها ولاية تيسمسيلت جعلت السيد الوالي يتنرفز

كانت أم أجنبية.

إذن في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي يعرف الجميع أن اقتصاد السوق يقوم أساسا على مبدأ دعه يعمل دعه يمر فكيف نسمع في بعض وسائل الإعلام بمناسبة شهر رمضان خطابا أقرب إلى تجريم العمل التجاري بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد بينما الأسعار حرة قانونا وواقعا ولا تخضع إلا للعرض والطلب، فالتاجر موجود في السوق لتحقيق الربح لا للقيام بدور اجتماعي.

أنا متيقن أنه بتنظيم السوق سيستفيد الزبون والفلاح والتاجر، وهذا دور الدولة لأنه يلاحظ أن الفلاح من حيث هو المتعامل الاقتصادي الرئيسي وخالق الثروة الفلاحية الأول غريب تماما عن مسار تسويق المنتجات التي يسيطر عليها الوسطاء فيجب أن نوفر وسائل لضمان استفادة أكبر للفلاح من عائدات جهده.

وإن ما يثير الفضول والغرابة هو أن تكون تطلعاتنا متجهة إلى المستقبل بينما تظل عقلياتنا في التنظيم والتسيير أسيرة الماضي.

يلاحظ في هذا الشأن أن وضع آليات الضبط والتنظيم المالي والنقدي تشهد تقلبات بالتقدم تارة والتراجع تورا بينما يشرف عليها نفس إطاراتنا في الإدارة المركزية بالقطاعات المعنية، ولا ندري إن كان ذلك من قبيل سياسة التجربة والخطأ أم أن إطاراتنا يعملون بدون قناعات أو يستجيبون لرغبات ظرفية عابرة.

وعلى ذكر الإطارات وسياسة الضبط والتنظيم فإن المعروف أن جلب الاستثمار الأجنبي لا يتم بالخطاب الأدبي وإنما بواسطة أسلوب اتصال قائم على تقنيات الدعاية والترويج وإن شبكة ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج من سفارات وقنصليات هي المؤهلة قبل غيرها لأداء هذا الدور فالعلاقات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف إنما تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة وتبادل المنافع فقد انتهت الحرب الباردة والثنائية القطبية منذ عشرية كاملة ولم يعد ثمة من وسيلة للبقاء في هذا النظام الدولي الجديد سوى حديث المصلحة الأكيدة الثابتة ولهذا ينبغي

شوط آخر من مسار العمل الوطني وإن المسألة التي تستوقفنا هذه المرة غاية في الأهمية لأنها لا تتعلق بالبرامج التي ليست في النهاية سوى خطاب نية بقدر ما يتعلق بتنفيذ التعهدات التي نقطعها على أنفسنا أمام المواطنين والوفاء بالتزاماتنا إزاءهم.

وإلا فكيف نفسر للجزائري البسيط هذا التوجه الجديد وهذه التغييرات المبدئية ونحن نزعم له في كل خطاباتنا أننا نعمل على توطيد الاستقرار وترسيخ التجربة التي جاء بها هذا الشكل من الشراكة في السلطة، فلا بد أن ثمة شيئا ما لا يجري على أحسن صورة.

لقد كانت البرامج السابقة، وهذا رابعها، تستند جميعها إلى الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية وإلى الرغبة المشتركة المعلنة في خوض تجربة الإصلاح هذه، فما الذي يدعونا في كل مرة إلى مراجعة حساباتنا كلها ومعاودة النظر في خيارات كنا إلى أمس القريب نقول إننا واضحة وثابتة ولا ينقصها إلا التجسيد؟ هل تغيرت الخيارات والقناعات، أم تشابهت علينا سبل العمل وطرائق التنفيذ، أم أعوزتنا الإرادة أو القدرة على الاجتهاد؟ أليست الأولويات هي نفسها؟ أليست الملفات بنفس الاستعجال، أليست المراحل بنفس الترتيب؟ فما الذي يدعونا إذن في كل مرة إلى شطب كل شيء والعودة إلى خانة الانطلاق؟ أليس في هذا في حد ذاته إهدار لطاقت الأمة؟ أم هل ينبغي أن نعد مرة أخرى ما أنفقته البلاد من رجال وأموال ومن وقت ثمين للخروج من عنق الزجاجة؟ وهل خرجنا من عنق الزجاجة هذا أم انحدرنا إلى قاعها؟

حقيقة إن الورشات المفتوحة أمام الحكومة تتنافس فعلا في حدتها واستعجالها لكنه يجب أن نحسن الانطلاق حتى لا نضطر إلى الركض حيث لا ينفذ ركض وأحسن انطلاق هو بالتحديد البدء من حيث توقف الآخرون وتحقق المصالح بأقصر السبل وأقل التكاليف الممكنة.

لقد وقع الإجماع على أن الحل الوحيد للإنعاش الاقتصادي هو الاستثمار بتجنيد الأموال وطنية

المؤسسات التي أفلست وانهارت وحلت وسرح عمالها إلى مستقبل مجهول إنما كان بسبب التسبب والتبذير وسوء التسيير بحيث لا حسيب ولا رقيب وأصبح التصرف في المال العام أسوء من التصرف في المال المشاع.

بل أدى الحال إلى تحطيم مؤسسات منتجة ورايحة وكل ذلك من أجل ترك المجال مفتوحا لبعض أصحاب النفوذ، أصحاب الحاويات حماية امتيازاتهم. أليس مستوردو الحمص والقمح والعدس والزيت هم من قضاوا على زراعة هذه المحاصيل في الجزائر، إلى أن أصبحنا نستورد كل شيء حتى البصل الذي يضرب به المثل في أريافنا بالثمن البخس (ما يسواش راس بصلة) فعباد الشمس كانت مساحات شاسعة تزرع به وكذلك الحمص والعدس.

صدق قول زميلي الذي قال إن البلد ليس فقيرا إنما المشكل يتمثل في سوء التصرف والتدبير وسوء التوزيع. ففي الوقت الذي تنعم فيه جهات أو بلديات بما جادت به خزينة الدولة في الوقت نفسه ترجع أريافنا إلى العصر المظلم الذي يستعمل الأعشاب للطهي والحطب للوقود. وكل هذا في ظل بيروقراطية متعفنة لا تزال تحول دون بعث انطلاقة حقيقية للإنعاش الاقتصادي وللاستثمار الحقيقي. فمن يستفيد لحد الآن من الاستثمار في غالب الحالات هو من يدفع أكثر أو المتطفلين على الاستثمار الذين ربما لم يكن لديهم حتى حساب بنكي أو عنوان مستقر. فكثيرة هي المشاريع المعرقلة وكم هي النيات والإرادات الطيبة التي انكسرت بسبب الممارسات البيروقراطية السيئة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أكبر عائق للتنمية وفتح مجالات الاستثمار هي القطاعات المصرفية التي لم تدخل الإصلاحات بها بعد والتي لا تزال تتميز بثقل وبطء إجراءاتها ومعاملاتها وعدم مساهمتها للتحويلات.

السيد الوزير، إن أردتم حقا إعطاء طفرة للنحو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الوطني الداخلي عليكم بترتيب بيت موانئ الجزائر وبالأخص ميناء الجزائر العاصمة. إن الأمور هناك تبدو وكأنها أمور

على كل سفارة وقنصلية - أي القنصليات والسفارات الجزائرية - أن تحصر فيها القدرات التي يمكن.....

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بوداش وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن عالية فليتفضل.

**السيد محمد بن عالية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدان ممثلا الحكومة وزير المالية والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي المحترمون، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني إلا أن أثنى جهد اللجنة المختصة في دراسة هذا القانون في مدة أقل من وجيزة التي خصصت لها رغم أهمية الموضوع وحساسيته.

سبق ولاحظت خلال عرض قانوني المالية لسنتي 2000/99 عن جدوى المناقشات التي تدار بمجلس الأمة والملاحظات التي ما فتئ يقدمها أعضاء مجلس الأمة لدى مناقشتهم لقانون المالية عندما نعرف ويعرف الجميع أنها تبقى مجرد خواطر أو ترويح عن البال أو كمن ينفخ في الهواء، ونحن نعرف والكل يعرف بأن ملاحظتنا لا تسمن ولا تغني من جوع ولا يمكنها بأي حال من الأحوال التأثير على المصادقة على القانون أو إحالة أي مادة منه على اللجنة المتساوية الأعضاء والأسباب لا داعي من ذكرها.

غير أن الواجب يفرض علينا التذكير فعمل الذكرى تنفع، إن لم تكن عاجلا فلربما آجلا. وكل ما نتمناه هو أن تؤخذ ملاحظتنا هذه بعين الاعتبار لدى أصحاب العقد والربط.

السيد الوزير، إن أسباب ركود الاقتصاد الجزائري وبلوغه مشارف الانهيار في مرحلة ما ليس بسبب فقر الجزائر أو انعدام الإمكانيات والموارد فالكلمة مقتنعة بأن الجزائر غنية ولديها من الثروات ما يؤهلها تبوء الصدارة لو حسنت النيات وحسن التدبير. فأزمة الجزائر هي أزمة ثقة وأزمة تسيير. إن كل



سيدي رئيس الجلسة، السيد وزير المالية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات البرلمانية والوفد المرافق له، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة رجال الإعلام، السادة الحضور سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

بعد إطلاعنا على وثيقة قانون المالية لسنة 2001 المعروض على مجلسنا الموقر للمناقشة والإثراء ومن خلال تفحصنا لمحتواه لاحظنا أن هناك عدة اعتمادات مخصصة لتنمية عدة قطاعات حساسة منها التنمية المحلية، الصحة، التربية، العدالة، الموارد المائية والشبيبة والرياضة.

وبهذه المناسبة نشكر الحكومة والطاقم الوزاري على ما بذلوه من جهود لإعداد هذه الوثيقة.

أستسمحكم ضمن تدخلتي هذا أن أذكر مرة أخرى بمعانات وتذمر مواطني ولاية النعامة وسكان دائرة عين الصفراء خاصة وذلك نتيجة للنكبات المؤلمة التي شهدتها المنطقة طوال السنة.

فبالإضافة إلى الجوع والفقر هناك حالة الجفاف التي تتخبط فيها الجهة منذ سنوات تعرضت خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية إلى موجة ثلج قوية راح ضحيتها ما راح - الآلاف من رؤوس الماشية - وكذا أضرار مادية معتبرة، وها نحن اليوم من جديد نحصي الخسائر التي انجرت عن موجة الأمطار والفيضانات التي اجتاحت المنطقة، والتي يعلم الجميع كم أتت على أرواح مواطنين (هلاك عائلة بأكملها) وسقوط بيوت، وإتلاف مساكن وطرق، وضياع عدد كبير من الحيوانات وتضرر الكثير من التجار وإتلاف عدد هائل من السلع وفقدان كبير من الأراضي الفلاحية والآبار.

إلا أننا نتساءل وبكل أسف شديد، ألا تستحق المنطقة وقفة مؤازرة ومواساة على غرار المناطق الأخرى التي تعرضت إلى غضب الطبيعة بمختلف أشكالها؟

تمنينا لو أن وفدا وزاريا انتقل إلى عين المكان للإطلاع - ميدانيا - على مدى الخسائر الناجمة وشدة النكبة، وذلك لرفع من معنويات السكان وتوفير الإغاثة الدائمة لهم.

لا يحكمها القانون الجزائري، بل إنها مجتمع بذاته فوق المجتمع الجزائري. قد تقضون نهائيا على الاحتياجات الاجتماعية لو تحكمت في هذه المناطق «المستقلة» فتحصيل الجباية تبدأ من هذه الأماكن وحل أزمة الجزائر المالية والاقتصادية تمر عبر هذا الممر العجيب.

وعلى ذكر باب الاستثمار فأنا أتساءل عن دور الممثلات الدبلوماسية، هل جعلت لقضاء فترات استجمام أو نقاهة أم لرعاية مصالح الدولة الجزائرية والأمة الجزائرية؟ فدورها يكاد يكون مغيبا فلا وجود للملحق الاقتصادي بالسفارات ولا وجود للاستشارات الاقتصادية بها، أليس المبدأ هو «أن المصالح هي التي تتحكم في العلاقات بين البلدان» فإن لم تكن العناية بالمصالح الاقتصادية فأى مصالح يمكن تمثيلها والدفاع عنها؟ وهذا يقودني حتما إلى التطرق إلى الرسوم المفروضة على المنتجات والسلع الواردة من الخارج أتساءل وسؤالي ليس بريئا لم تفرض الرسوم على السلع الموجهة للاستهلاك الشخصي والفردى ولا تفرض على بعض المواد المصنعة المستوردة وبعض أنواع الحديد المستورد لحماية المنتج الوطني لاسيما منتوج الحجار فالإجراء معمول به في كثير من الدول؟ أليس في الأمر حماية لمستوردي (Rond à béton)؟

ولماذا لا يعاد النظر بالتخفيض في الرسوم على المواد الأولية المستوردة التي تدخل في إنتاج الحديد والصلب؟

والقاعدة المعروفة عالميا هي «كلما نما القطاع الخاص وارتفعت نسبته في الاقتصاد الوطني كلما ارتفعت الجباية» إلا أن الواقع الجزائري كذب هذه المسلمة. فالقطاع الخاص بالجزائر يمثل 53% من الاقتصاد الوطني...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد محمد بن عالية وأحيل الكلمة إلى السيد قدور سعدي فليتفضل.

**السيد قدور سعدي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر اللجنة المختصة على المعالجة القيمة لهذا القانون والمتبوعة بأهم الانشغالات، كما أثنى ما جاء في تدخلات الزميلات والزملاء. بدوري أركز على النقاط التالية:

فيما يخص قانون المالية، إن ما جاء في المادة 23 من فرض الرسم على القيمة المضافة على تجار التجزئة والذي تدخل فيه الكثيرون، يؤدي لا محالة للارتفاع المحسوس في الأسعار وخاصة ذات الاستهلاك الواسع وهو ما سيطل جيوب المواطن المغلوب على أمره وهنا أدعو سيادة الوزير لمراجعته ضمن قانون المالية التكميلي إن أمكن ذلك.

النقطة الثانية وهي تدعيم التصدير خارج المحروقات لأن هذا معمول به دوليا وليس مبتكرا وخاصة دعم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بالجودة والوفرة في الوقت المبكر، والمتأسف له بالمقابل هو أننا نجد استيراد الطماطم المصبرة برغم وفرتها ببلادنا ونفس الشأن لاستيراد البطاطس.

ثانيا: ميزانية التجهيز لسنة 2001 فعند تصفح ميزانية التجهيز لمختلف القطاعات نلاحظ الآتي:

1 - قطاع النقل: لم يبرمج أي مشروع للسكك الحديدية لسنة 2001، علما أنه كان مبرمجا في سنة 2000.

2 - قطاع الأشغال العمومية: لم يبرمج إنجاز أي طريق جديد وما خصص للصيانة لا يكفي لأن كل الطرق الوطنية والبلدية والولائية أصبحت مهترئة وخطرة على المرور.

3 - الموارد المائية: لا يوجد أي تسجيل لسد جديد أو عمليات لتطهير السدود المستعملة من الطمي ولا لحفر آبار عميقة.

4 - المواصلات السلكية واللاسلكية تخفضت.

5 - الطاقة والمناجم: الكهرباء الفلاحية من تقليصها بين سنتي 1999 و 2000 إلى عدم تسجيلها بتاتا سنة 2001.

6 - الشباب والرياضة: لم يبرمج أي مشروع مركزي.

7 - السكن: تراجع ملحوظ فيما يخص السكن الاجتماعي.

وتداركا للوضع وإنصافا لمواطن هذه الجهة من الوطن الغالي الذي طال انتظاره لفك العزلة والحد من حرمانه في شتى المجالات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الحضرية والذي بات يحس بتهميشه.

ويبقى الأمل قائما لتحسين الوضع بالنظر إلى المعطيات المتوفرة بولاية النعامة ونذكر من بينها:

- موقعها الجغرافي الحدودي،

- الطابع السياحي،

- تربية المواشي،

- الأراضي الفلاحية،

- مرور السكة الحديدية.

هذه الفضاءات الحيوية بإمكانها تغيير وجه المنطقة إلى أحسن حال إذا ماتم استغلالها بجدية وذلك بفتح باب الاستثمار وخلق مبادرات في إطار برامج استعجالية محددة الأهداف.

وأخيرا نطلب من الحكومة ونحن بصدد إثراء هذا القانون، تخصيص اعتمادات مالية استثنائية للتكفل بالأعباء والأضرار التي نجمت عن الكوارث الطبيعية التي لازالت آثارها قائمة لحد الآن ولا طالما طالبنا بإدراج ولاية النعامة ضمن البرنامج الوطني لتنمية المناطق المحرومة.

أتمنى أن لا أكون قد أطلت عليكم لكن واجبي كممثل للمواطنين بهذه الجهة أن أدق ناقوس الخطر المحقق بالجوانب الحياتية للمواطنين ورفع انشغالاتهم وإسماعها من على هذا المنبر.

شكرا لكم جزيل الشكر على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد قدور سعدي وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيدي مزغيش، فليتفضل.

**السيد بوزيدي مزغيش:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة، السيدان الوزيران والوفد المرافق لهما، زميلاتي، زملائي، رجال الإعلام، الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية السيد وزير المالية على عرضه المفصل لقانون المالية والمتبوع بأرقام بيانية كما

السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، السادة والسيدات رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. لدي - سيدي الوزير - ثلاث نقاط سأتناولها باختصار، رغم أنه ليست لدينا قدرة على تعديل القانون المعروض على هذا المجلس الموقر، فتدخلنا سيكون بمثابة توصيات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار في قوانين المالية القادمة ولا سيما قانون المالية التكميلي.

أول نقطة أتناولها هي بمثابة توصية ملحة باصلاح النظام الجبائي، فمعروف أن تحصيل الضريبة حاليا أو نسبة تحصيل الضريبة ضئيلة بالنسبة للشيء الممكن تحصيله منها، وهذا راجع - السيد الوزير - إلى النظام الجبائي، ونعلم أنه لما نذهب للتصريح بالضريبة يجب علينا ملاً ملف، ولا بد من اختصاصي أو خبير حتى يستطيع ملؤه، وعلى كل حال فإن هذا لن يسهل حتى عمل رجال المالية فيما بعد. إن إصلاح النظام الجبائي ضروري مع مراعاة مبدئين: الأول وهو مبدأ التوزيع العادل للنققات العمومية، لأننا نرى حسب النظام الحالي فوارق لا تقبل، أما المبدأ الثاني فهو التبسيط، فكلما بسطنا الإجراءات كلما سهلت العملية.

هذا فيما يخص النقطة الأولى أما النقطة الثانية فهي خاصة بالمبلغ المعتمد الخاص بتوزيع الغاز الطبيعي وهذا حسبما فهمته من خلال ميزانية الدولة والمتمثل في 04 ملايين من الدنانير، ويبدو لي حسب عملية بسيطة حاولت القيام بها وهي أنه مبلغ بسيط بالنسبة لاحتياجاتنا، أذكر على سبيل المثال مشاريع مرت عليها سنوات ولم تنجز إلى حد الآن وبطبيعة الحال أتحدث على ولاية برج بوعريريج لأنني ربما أعرفها أحسن من بقية الولايات الأخرى وخاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الغاز الطبيعي، حيث أصبح المواطن في حيرة من أمره فبعد الاتفاق مع وزارة الطاقة والجماعات المحلية من ولاية وبلديات وعلى هذا الأساس طلب من المواطنين جمع الأموال إلا أن هؤلاء المواطنين مازالوا لحد الآن ينتظرون بداية الأشغال التي تأخرت سنة

8 - التعليم العالي: برمجة مقاعد بيداغوجية مقدرة بـ 31500 وأسرة بـ 11500 فهي لا تغطي حتى العجز الحالي.

9 - التربية الوطنية: بالرغم من تسجيل 85 مدرسة و25 ثانوية زائدة عن التي ستسلم، يطرح مشكل آخر أكثر حدة من الأول وهو فتح مناصب شغل جديدة فبعد الاهتداء إلى نظام الاختصاص بتقليص معلم من كل ثلاثة مما زاد في تدهور القطاع أو توظيف كل من هب ضمن نظام الاستخلاف فإلى ماذا ستتهدي هذه المرة الوزارة المعنية؟ زيادة عن هذا نجد المدارس الابتدائية متكفل بها من طرف البلديات العاجزة فكيف سيكون حال هذه المدارس في المستقبل؟

الجماعات المحلية: لقد جاء فيها بأنه سيتم إدخال نظام الإعلام الآلي في الحالة المدنية - هذا جميل - لكن لـ 50 بلدية فقط من ضمن 1541 بلدية فكم يلزم من سنة حتى يعمم على كافة بلديات الوطن؟ أظن 30 سنة.

الفلاحة: لأول مرة في تاريخ الجزائر تفكر الوزارة في استعمال العلم كقاعدة لإصلاح ذات البين ألا وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أنه يواجه صعوبات لما كان مألوفاً ومتداولاً بين الفلاحين، والسؤال المطروح هو أنه بالرغم من الزيادة المعتمدة في ميزانية التجهيز والتي تقارب بـ 19% ولكنها من حيث التوزيع ذهبت مخالفة لسنة 2000 مع العلم أنه تم التحكم في ميزانية التسيير فإلى أي مجال ذهبت هذه الأموال؟ وهل تخلت الدولة عن القطاعات الإستراتيجية وخاصة البنى التحتية منها؟ شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد بوزيدي مزغيش وأحيل الكلمة إلى السيد عمار زاوي فليفضل.

**السيد عمار زاوي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الجلسة،

لنترحم على هذا التلميذ، شهيد الجزائر التي تعرف تحولات وأتمنى أن لا تكون هذه التحولات على حساب الفئة الرئيسية من المجتمع.

النقطة الثانية التي جلبت انتباهنا لها علاقة مع الجباية ولكن قبل التحدث عن الجباية أفضل أن نهني أنفسنا على الزيادات التي أقرتها الحكومة إثر اجتماع الثلاثية، إلا أننا كنا نتمنى لو كانت هذه الزيادات محسوسة، متميزة بالنسبة لقطاعات التعليم، التعليم العالي وبالنسبة كذلك لقطاع الصحة باعتباره الأرضية التي يبني عليها مجتمع متماسك، منسجم، صحيح جسميا وصحيح كذلك فكريا وثقافيا.

نتمنى لو أن هذه الزيادات والتي هي في الحقيقة طفيفة، لم تتعرض لذلك التآكل من جراء توسيع الرسم على القيمة المضافة على تجار التجزئة وفي هذا الصدد نقرأ في الصفحة الثامنة من التقرير التمهيدي، النقطة الرابعة، الباب الخاص بالجباية العادية أن السيد الوزير أكد بأن الجباية العادية التي تمثل 10.47% من الناتج الداخلي الخام غير كافية لتغطية النفقات غير القابلة للتقليص، كما نقرأ في الصفحة 14، الفكرة الموالية لها، يبقى هذا التحصيل الجبائي ضعيف حيث يرى السيد الوزير ضرورة اتخاذ تدابير لاثقة لتحسين نسبة التحصيل، وقبل أن أتحدث عن هذا الأمر أريد أن أفتح الباب لما تكرر معي هذا الصباح منذ شهر أكتوبر - اسمحوا لي وأعطوني القليل من صبركم - نزلت صباحا إلى مركز البريد لأطلب فاتورة الهاتف، علما بأنني أنزل إلى مركز البريد منذ شهر أكتوبر، فيقال لي في كل مرة بأن رقمي غير مسجل أي أنه معطل أجيبهم بالقول إن رقمي يعمل، وفي الأخير تبين أنه لا الاسم ولا حتى الرقم موجود وبالمقابل تقدمت مواطنة بشكوى حيث دفعت 12 مليون سنتيم لكن رقمها معطل! إن القضية تكمن - ربما - في سوء تسيير قطاعات مختلفة إدارية أو غير إدارية وهي نقطة من بين النقاط.

ونتيجة كل هذا وهو أننا جرّمنا العمال من جراء -ربما- تصرفات مقصودة أو غير مقصودة لمسؤولين مسيرين فنحن نجرّم العمال ونسرحهم في حين أنه

كاملة وأذكر على سبيل المثال دائرة برج الغدير ببلدياتها الثلاث علما بأنه كلما حاولنا التقرب من وزارة الطاقة يقال لنا إنها مسألة مالية، وعليه نتمنى - وهذا من أجل المواطن - أن تمر مصداقية الدولة عبر أمور مثل هذه.

النقطة الثالثة وربما أن الوقت لا يكفي حتى أستطيع تناولها بإسهاب وأتطرق لتفاصيلها وهي قضية (l'amiante) ولقد تناولت الصحافة مؤخرا وهي مشكورة على هذا أي الأخطار الناجمة عن مادة (l'amiante) فنجد بولاية برج بوعريريج معمل خاص بمادة (l'amiante) علما بأن أخطاره معروفة وهذا المعمل موجود بمنطقة صناعية بها مئات من العمال يتنفسون ويستنشقون يوميا غبار (l'amiante) وحسب علمي فإنه لم تتخذ أية إجراءات، والشيء الذي أطلبه منكم سيادة الوزير بصفتم ممثلا للحكومة أن تتكفل الحكومة بهذا المشكل فهو مشكل صحة عمومية بالدرجة الأولى ومشكل اقتصادي بالدرجة الثانية لأنه بعد غلق معمل مثل هذا لا بد من التكفل بمئات العمال ومئات العائلات لأنها ستصبح بدون مورد، أكتفي بهذا القدر أشكركم على صبركم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عمار زواوي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد القورصو فليتفضل.

**السيد محمد القورصو:** شكرا. سيدي رئيس الجلسة، السيدان الوزيران والوفد المرافق لهما، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سوف أدخل مباشرة في الموضوع دون أن أحوم حول الأرقام مبتدئا بالملاحظة التالية: وصف السيد وزير المالية ميزانية 2001 بأنها ميزانية إنعاش وذلك ما نتمناه ونتمنى أن يمتد هذا الإنعاش ليس فقط إلى أصحاب رؤوس الأموال بل كذلك إلى الطبقة الوسطى والفئات المحرومة حتى لا يموت مستقبلا أبناء المدرسة الجزائرية جوعا في أقسامهم مثلما أوردته إحدى الصحف الوطنية وأغتتم هاته الفرصة

دائماً بأن نسبة استهلاك الاعتمادات المالية هذه السنة حتى شهر سبتمبر جاءت جد ضئيلة كما أعلنتم أمام لجنتنا هاته الملاحظ أيضاً أن البرلمان سيختتم السنة المالية دون التصويت على القانون الذي يتضمن تصفية ميزانية السنة المالية السالفة. إذن، فلا الحكومة التزمت بمفاد المادة 160 من الدستور، ولا البرلمان طالب بممارسة إحدى أهم صلاحياته المنصوص عليها في المادة المذكورة. ومن ثم، نستخلص بأن كلام رئيس الجمهورية الذي يدعو إلى صرف المال بكل شفافية ووضوح ذهب أدراج الرياح وتوصيته ألغيت بمجرد جرة قلم. إذن، لماذا سيدي الوزير لم تقدموا للبرلمان عرضاً عن استعمال الاعتمادات المالية المصروفة هذه السنة؟ إن سؤالنا هذا يندرج أكثر ضمن بيداغوجية دستورية تصب مباشرة في وعاء اسمه احترام دولة القانون وبعده مؤكد من منظور تقوية الدولة ومؤسساتها. سيدي الوزير، لم نفتأ ولم تفتأوا عن الكلام بشأن تسجيل عملية إصلاح النظام المصرفي ضمن برنامجكم، مع العلم بأن هذه العملية وخلافاً لما هو معتقد ليست بالعملية التقنية فقط.

فالأمر يشترط أولاً إعادة النظر في شتى المؤسسات الاقتصادية قصد الرفع من مستواها (la mise à niveau) وثانية إقناع المؤسسات السياسية بضرورة ذلك. أكثر من هذا، فإن الأمر يقتضي استرجاع الديون الهجينة التي غدت الكثير من الثروات التي أصبحت تعارض كل إصلاح. وهذا دون أن ننسى بأن تطهير المؤسسات العمومية كان من وراء فقدان الدولة لتوازنها المالي. تبعاً لكل هذا، برزت إلى الوجود كحل لهذه المعضلة، ومن جديد، «فكرة تطهير البنوك المعوزة»، أي العملية التي تستلزم إعادة تأهيل ورسملة (récapitalisation) البنوك من طرف الخزينة، أي أنه لا بد على الشعب أن يدفع مجدداً مكان الذين تصرفوا في المال العام بكل رعونة واستخفاف. ولعل هذا الطرح الذي أصبح سائداً في مجمل الأوساط الاقتصادية؛ ولعل هذا هو الطرح أيضاً وفي ذات الوقت الذي يرفضه كل الذين لا يحبذون غرف الأموال العمومية من الخزينة العامة من أجل

كان بإمكاننا أن نحسن من تسيير هذا القطاع بدلاً من أن نسرح العمال، وبما أننا نتحدث عن الجباية نأمل أن لا تمس هذه الجباية بالدرجة الأولى جيوب الموظفين بقدر ما تمس مثل ما قيل قبل حين أصحاب الحاويات، تمس بالدرجة الأولى أولئك الذين احتكروا قطاعات واسعة من التجارة فالشيء الذي لاحظناه هو أننا بدلنا احتكار الدولة باحتكار الخواص وما نخشاه - لا قدر الله - أننا سنقع فيما وقعت فيه الشيلي في فترة ما، حيث تكون الهيمنة والسلطة بيد فئة قليلة من الناس، لا يتحكمون فقط في القطاعات الاقتصادية بل يتحكمون حتى في تسيير دواليب الدولة بل ويتحكمون حتى في تسيير وتوجيه الدولة.

بعد هذه الملاحظة لدي رجاء أخير وبه أنهى مداخلتى علماً أنني قدمت هذا في شكل نقطة تتعلق بمديونية وزارة الصحة أثناء عرض السيد رئيس الحكومة الدكتور بن فليس، فالعبء الثقيل بالنسبة لهذا القطاع يحول دون قيامه بالعمل الذي ننتظره منها وهكذا بلغت مديونية وزارة الصحة بتاريخ 31 أوت أكثر من ثمانية ملايين وخمسمائة مليون دينار جزائري، علماً بأنه سبق لي وقلت هذا الكلام..

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد محمد القورصو وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد جبار فليتفضل.

**السيد عبد المجيد جبار:** شكراً سيدي رئيس الجلسة. معالي وزير المالية، معالي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي. سيدي الوزير، تعلمون جيداً بأن اختتام كل سنة مالية لا يتأتى إلا بوضع جرد للحسابات ومثل هذا الأمر تتولاه كل المؤسسات، سواء أكانت عامة أم خاصة، لمعرفة أرباحها أو خسارتها ولمعرفة وضعيتها المالية ولكن في بعض الأحيان لمعرفة أشياء أخرى أيضاً، إلا أن الملاحظ أن الحكومة لم تأخذ يوماً عناء تقديمها للبرلمان عرضاً عن استعمال الاعتمادات المالية التي صرفت هذه السنة، مع الملاحظة

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

وبعد، بادئ ذي بدء أشكر السيد وزير المالية على عرضه القيم واللجنة المختصة على تقريرها المعبر عن أهم مشاغلنا وأثني بالشكر أيضا كل الزملاء والزميلات الذين سبقوني وعبروا عن كل الانشغالات التي تهتم المواطن والوطن.

سيدي رئيس الجلسة، بقيت لدي جملة من الانشغالات لا تتعلق بمناقشة أبواب قانون المالية لسنة 2001، لكن لها علاقة ببعض مضامينه أو جزها لكم فيما يلي:

أ - تهيئة الإقليم والبيئة:

1 - علما أن عاصمة البلاد تعاني من مشاكل جملة في مختلف المجالات هذه المشاكل أصبحت تفرض نفسها وتدعو إلى التفكير من جديد في إعادة النظر في ملف مدينة وسارة كعاصمة للبلاد في المستقبل هذا الملف الذي طواه النسيان منذ حكومة المرحوم قاصدي مرباح.

سيدي الرئيس،

2 - من أجل الحفاظ على البيئة أكرر طلب إنشاء رسم جبائي على الشركات البترولية والصناعية لفائدة المناطق المتضررة من تلوثها في جنوب البلاد وشمالها.

دفاعا عن المواطن وبيئته في الذكرى الأربعين للتجارب النووية أدعو الحكومة لتحريك دعاوي ضد الجرائم المترتبة عن التجارب النووية بالصحراء الجزائرية وما تركته من آثار مدمرة كانت مواضيع لدراسات علمية في عدة ملتقيات بولايتي أدرار وتمنراست والمطالبة بالتعويضات المادية والنفسية عن كل الأضرار السابقة واللاحقة.

سيدي الرئيس، إن مشاهدة أجساد المجاهدين الأبطال المشوهة بسلاح قنابل النبال المحرم استعماله دوليا لهو الدليل القاطع لإدانة مجرمي الحرب لدى المحاكم الخاصة بذلك.

ويبقى حق هؤلاء المجاهدين وغيرهم من ضحايا التعذيب في الجزائر وفي فرنسا ومن حق الذين

عملية تطهيرية غير مضمونة النتائج، أي مثل عملية تطهير المؤسسات العمومية التي باءت بالفشل والتي أضحت صعبا الآن خصوصتها أي هاته المؤسسات العمومية أكثر من هذا، وحتى وإن تقرر مثل هذا الاختيار، فمن أين ستقتطع هذه المبالغ الخيالية المقدرة بأكثر من 1264 مليار دج؟ اللهم إذا كنتم أنتم تفضلون وتستأثرون دوامة التضخم ونتائج وأنتم من ألد أعدائه.

سيدي الوزير، تهدف هذه الميزانية حسب تصريحاتكم إلى الإنعاش والتضامن كما سبق للإخوان قول هذا. وهما هدفان مستخلصان من برنامج الحكومة الذي يلح على تقوية اقتصاد السوق وتسيير صارم للأموال العمومية، سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير التي تبدو غير قابلة للتخفيض (incompressibles)، والتي يلزم رغم الصعوبات تخفيضها عن طريق التحكم ليس فقط في المناصب المالية، وإنما أيضا من خلال القضاء على ظاهرة التبذير لبعض الإدارات والمؤسسات، وكذا الأمر يخص نفقات التجهيز التي يجب أن تتسم بالفعالية.

لعل هذا هو المراد الرئيسي لهذه الميزانية الذي على ما يبدو يتوخى أولا بأول محاربة بعض الآفات الاقتصادية. لكن، هل تعلمون سيدي الوزير بأنه سيصعب عليكم كثيرا تحقيق هذا الهدف الأسمى لأسباب متعددة مرتبطة مباشرة بفداحة التسيير السيء، بالتهرب الرذيل من النظام الاقتصادي كنتاج لتعارض بعض المصالح وتحالف بعض القوى، ونظرا أيضا وبصفة عامة لعدم احترام قوانين الجمهورية. وفي هذا الموضوع، هل تعلمون، سيدي الوزير، بأن لبلدنا مثلا قانونين للجمارك: قانون صادق عليه كل مؤسسات الدولة وقانون ثان يمكن تسميته «بقانون الأدمغة الموهوبة» أو «قانون...»

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد المجيد جبار وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جبريط فليتفضل.

**السيد محمد جبريط:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. سيدي رئيس الجلسة، السيد وزير المالية، السيد

سبقوهم من ضحايا مجازر 8 ماي 1945 على الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني وعلى رجال الفكر والإعلام والقانون أن يواصلوا التحرك بفعالية ليجعلوا من سنة 2001 سنة المطالبة بالتعويضات عن الأضرار ومحاكمة مجرمي الحرب بالجزائر.

سيدي رئيس الجلسة، في الوقت الذي أحیی وأشكر فيه صحافتنا الوطنية على وقوفها بجانب المجاهدين والشعب ضد التعذيب والدفاع عن الثورة والمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب في الجزائر، فإنني أستنكر بشدة التصريحات التي استهدفت محاسبة رجال الثورة التحريرية على مواقفهم وأعمالهم خلال الثورة أو على ما يسمى «بضحايا تعذيب جبهة وجيش التحرير الوطني».

- في قطاع المجاهدين:

لا أطلب هذه المرة بزيادة في المنح والتعويضات لأن هذا متوفر والحمد لله، إنما الشيء الذي أطلبه هو مواصلة السعي لتطبيق جملة من الاتفاقيات قد عقدتها وزارة المجاهدين مع وزارات وهيئات لها علاقة بالجماهير قصد إيصال تاريخ الثورة إليها ولإيقاف الانحدار المخيف للقيم والمثل التي جاءت بها ثورة نوفمبر المجيدة في المجتمع.

أرى من المفيد توزيع مطبوعات المتحف الوطني للمجاهد ومطبوعات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية على مكاتب البلديات ومراكز الشباب ودور الثقافة.

كما أرى من الضروري تشجيع المبادرات لإنجاز أشرطة وثائقية عن آداب الثورة التحريرية ومآثرها في أنحاء البلاد، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد محمد جبريط وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة زلاطي فليتفضل.

**السيد بوجمعة زلاطي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة.

إن مداخلتني تقتصر على المحاور الآتية:

أولا: تنفيذ الميزانية،  
ثانيا: التنمية المحلية،  
وثالثا: انشغالات محلية.  
فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية نلاحظ المخالفات الآتية:

1 - نتيجة الميزانية للسنوات الماضية غير معروفة بدقة حتى الآن.

2 - نلاحظ طوال السنة عدة تحويلات أو نقل اعتمادات تقام من طرف كل الوزارات وهذا ما يؤكد عدم التحكم أو عدم الضبط في الاحتمالات. نلاحظ أيضا وهذا عبر الزيارات التي قمنا بها في عدة ولايات أن بعض المشاريع القطاعية متوقفة والسبب في ذلك يتمثل في نقص الاعتمادات المالية وهذا مما يؤثر سلبا على النشاط الخاص بالمؤسسات.

- نلاحظ أيضا نقص النضج في المشاريع الكبرى مما يسبب تأخيرا في الإنجاز وإعادة تقويم.  
أما فيما يتعلق بإبرام الصفقات العمومية نلاحظ أيضا مخالفات في كيفية إبرامها وفي عدم معرفة المرسوم التنفيذي المنظم للصفقات العمومية.

- عدم احترام كيفية دراسة العروض.

- عدم الاستشارة المسبقة.

- قبول المناقصة على أساس ملفات غير كاملة.

- اللجوء غير المبرر إلى كيفية التراضي في منح الصفقات.

- إنطلاق وإنجاز العمليات قبل إمضاء الصفقات.

- عدم تطبيق عقوبات التأخير.

- بداية انجاز العمليات قبل تسجيلها.

أما في محور التنمية المحلية أقول: إن إصلاح المالية المحلية الذي يعد أحد الانشغالات ضرورة ملحة بل لا مفر منها تفرضها الحقائق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتستدعي الحالة المالية المحلية بالإسراع لمعالجتها من أجل مواجهة العجز في ميزانية البلديات.

سيدي الوزير، لقد خصصتم مبلغا لا يستهان به لمسح ديون البلديات في قانون المالية 2001، فأقول صراحة إن مشكلة مسح مديونية البلديات لا تقتصر على مسح هذه المديونية عن طريق الاعتمادات في

الله وسلم على سيدنا محمد.  
 بداية أود أن ألفت انتباه الحكومة وممثليها هنا  
 السادة الوزراء إلى موضوع زلزال بني ورتيلان،  
 وأؤكد ما تفضل به زميلي عضو مجلس الأمة ناصر  
 بوداش بأن الأمر جلل!  
 يتعلق الأمر بزلزال، كارثة طبيعية ضربت منطقة  
 خاصة جدا فهي ريفية، صعبة جدا، فيها القرى منتشرة  
 ونحن نعرف بالتجربة وقع الزلزال على الحياة  
 الاجتماعية للمواطن، لقد عشنا في ولاية عين تيموشنت  
 في رمضان العام الماضي هذه الكارثة، وذقنا المرارة  
 والبرد والمرض، وتشتت وسائل الدعم والتضامن  
 مع ضحايا الزلزال، فلا نريد أن يعاني إخواننا في  
 بني ورتلان وضواحيها من هذه المأساة ثانية، فيجب  
 التعجيل بالمساعدات وضبطها، وإيصالها إلى  
 أصحابها فهو أمر مطلوب، ونتمنى أن يتم ذلك في  
 أقرب الآجال.

الملاحظة الثانية بخصوص قانون المالية، لا يمكننا  
 أن نتطرق إلى هذا القانون دون أن نتطرق إلى  
 الإصلاحات الاقتصادية لما لهذا الأمر - الإصلاحات  
 الاقتصادية - من علاقة مباشرة مع قانون المالية  
 الذي يأتي بدواليب وآليات تشجع التنمية الاقتصادية،  
 فالحكم على الإصلاحات بأنها فشلت وعجزت بهذه  
 السهولة أمر لا نقبله، خاصة من مسؤولين نطقوا  
 بأن هذه الإصلاحات قد نجحت في سنوات قليلة  
 ومنذ 1997 (le plan d'ajustement structurel) الذي كان  
 ينادي بضرورة الإصلاحات الاقتصادية والخصوصية  
 وتحرير التجارة الخارجية وأمور أخرى، وهذه الأخيرة  
 سمعنا عن نجاحنا من أفواه مسؤولين، ولذلك جاء  
 الجيل الثاني من الإصلاحات وجاء كذلك رفع الضغط  
 على الدولة الجزائرية من طرف المؤسسات الدولية  
 المالية ومن بينها: صندوق النقد الدولي، والبنك  
 العالمي الذي استفادت منه الجزائر قروضا وكذلك  
 البنوك الإقليمية، ولكن اليوم نجد نفس المسؤول  
 بعينه يقول لنا إن هذه الإصلاحات قد فشلت! فأنا  
 لا أقبل هذا الأمر، إما أنه قد أخطأ في حساباته وهو  
 اليوم ليس أهلا لأن تسند إليه مهمة الترقب والاستشارة،  
 وإما أن يقول إنها نجحت ونواصل ونستمر في هذه

ميزانية الدولة لأن هذه الطريقة تساهم بالعكس في  
 استمرار هذه الظاهرة بل إنها تتطلب حلولا جذرية  
 وأذكر من بينها ما يلي:

- رفع الموارد المالية للبلديات من خلال تحميلها  
 المسؤولية أكثر فأكثر في تحديد الوعاء الجبائي  
 وفي تحديد بعض النسب للضرائب والرسوم.  
 - إدخال إطار للصرامة والتحكم في الموازنة  
 للبلديات مع انضباط أكبر للأميرين بالصرف بعدم  
 أخذ التزامات مالية تفوق الاعتمادات المحددة.  
 - توضيح وتقنين قواعد التسيير الخاصة بالميزانية  
 المحلية.  
 - التحديد الدقيق لمسؤوليات المسيرين والتكوين  
 المستمر للمستخدمين.  
 - تأطير البلديات بإطارات أكفاء في القطاعات  
 التقنية والمالية.

سيدي وزير المالية، أما فيما يخص الصندوق  
 المشترك للجماعات المحلية المخصص حاليا  
 لمصاريف التجهيز وتسيير الحرس البلدي لا بد على  
 الدولة أن تجد سبلا أخرى للتكفل بهذه المهمة  
 الوطنية فهذا الصندوق أنشئ أساسا لتدعيم التوازن  
 المالي للبلديات وفي الأخير ومن بين الانشغالات  
 المحلية، أمل كل مواطن من ولاية النعامة أن يفتح  
 مطار مشرية للملاحة الجوية في أقرب الآجال وأن  
 تسجل العمليات القطاعية التالية:

- دراسة وإنجاز ملحق جامعي بولاية النعامة.  
 - دراسة وإنجاز الطريق الرابط بين بلدية لبيوض  
 وسيدي بلعباس مرورا برأس الماء.  
 - إنجاز مركز الجمارك بولاية النعامة وتخصيص  
 اعتماد مالي للأضرار التي نجمت عن الفيضانات  
 بولاية النعامة وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة  
 زلاطي وأحيل الكلمة إلى السيد بشير طويل فليفضل  
 مشكورا.

**السيد بشير طويل:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
 إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه وصلى



والمافيا، فالتلميذ في المدرسة يتحدث عنهما، والصحافة تتكلم، والمواطن مؤسسات الدولة، وحتى رئيس الجمهورية يتحدث عنهما، ونرى تراشقا حول مواقع هذه المصالح عبر وسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة تتفرج وتنصت ولم تتدخل بعد!

فإذا كان هناك فعلا تعسف في هذا الإطار بالذات فعلى الدولة أن تستعمل كل الصرامة القضائية، القانونية، التنفيذية كي تضع حلا لهذا الإشكال...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بشير طويل، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد نبيل هوامل، فليتفضل مشكورا.

**السيد نبيل هوامل:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس الجلسة، أصحاب المعالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور، السلام عليكم.

مداخلتي المتواضعة هذه تتضمن نظرا لضيق الوقت أربع نقاط.

1 - التربية الوطنية، تدخل في هذا المجال يخص الكتاب المدرسي. كنت تدخلت أثناء تقديم مشروع المالية السابق في هذا السياق، وألح ثانية أن الكتاب المدرسي يطبع... لا أدري ما أقول إذا سمينا هذا كتابا، خاصة أنني ضربت مثلا بكتاب القراءة للسنة الأولى من التعليم الأساسي، هذه السنة التي يدخل فيها التلميذ طور التمدرس، فنواجه بكتاب فيه رسوم، أدرجت ضمن استبيان ووردت فيه صور للمدير، المعلم والمنظفة، ويطلب فيه من التلميذ إظهار الفرق بينهم، وقد عجزت شخصا عن إظهار الفروق بينهم فما بالك بتلميذ السنة الأولى!

إذن أعيد طلبي بإعطاء قيمة للكتاب، لأننا عندما نرجع إلى (la subvention au centre national de documentation pédagogique, 26.741 pour 2001, 26.741 pour 2000 ولم يضيفوا شيئا.

(par contre pour la subvention aux instituts de technologie de l'éducation) التي أغلق معظمها أبوابه، فنرى أن فيها زيادة من 284 ألفا في سنة

الإصلاحات، وأنا أقول بكل بساطة إن هذه الإصلاحات لم توضع حيز التنفيذ حتى نحكم عليها بالفشل، لأنه يوم وضعت حيز التنفيذ اصطدمت مع مصالح، هذه المصالح لاتزال إلى الآن تعتمد على ذهنية الاحتكار، وكانت في مؤسسات الدولة بذهنية احتكار الدولة وإقصاء كل من لديه نشاط أو مبادرة تجارية واقتصادية، وها هم اليوم لم يستفيدوا من الانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، فأصبحوا يضعون عقبات وعراقيل نسميها مباشرة بحواجز كاذبة حقيقية لعملية الإصلاحات واقتصاد السوق، فما دامت مصالحها مهددة بالمنافسة منافسة من يسمونه أحيانا بالتجار الصغار أو المتعاملين الاقتصاديين الصغار، وهذا لم يتركهم مرتاحين وبعضهم بدأ الآن في وضع بعض العراقيل والعقبات، وللأسف الشديد صاروا يستخدمون السلطة العمومية ومؤسسات الدولة لوضعها أمام المتعاملين الاقتصاديين الخواص أو العموميين، كالشركات التي لا تزال قوية وتعتمد على الاستيراد للتصنيع في مصانعها.

وعندما نتكلم عن عملية الخصخصة التي لم تنجح نتساءل لماذا لم تنجح؟ لأن هؤلاء الشركاء الأجانب بل وحتى الداخليين لم يجدوا مصلحتهم في التكفل بالعمل المنتج الذي يتطلب العناء ويتطلب كذلك المال، فذهبوا مباشرة إلى قطاع الخدمات الذي نسميه الآن بالجيل الثاني من الإصلاحات هذا القطاع الذي لا يحتاج ولا يتوفر على استثمار كبير، فيأتي ويعلق بدلته ويعمل وعندما يفشل في عمله يأخذ بدلته وما له في جيبيه! فأقول إننا نخشى من عملية الخصخصة هذه أن تمس القطاعات التي لاتزال بخير، مستقرة ولا تزال توظف العمال، فالخير خوصصتها من الآن على هذا الحال الصحي الجيد ثم نذهب بعدها إلى ما يسمى (délocalisation) لكي نفتت هذا القطاع وننشر صناعتنا خارج حدودنا لأسباب معروفة وبالتالي نقضي على النسيج الصناعي والاقتصادي في بلادنا مثلما جرى لقطاع النسيج والقماش وقطاعات أخرى. هذا بالنسبة لهذه الإصلاحات، وأقول إن كل واحد منا يعلم ويسمع بالحديث عن البارونات

حسب ما لدينا في الوثائق وهذا جيد، لكنني أظن أن دور الثقافة لا تلعب دورها جيدا بسبب قلة الأموال. (et je le dis, et je le redis, la culture ne doit pas rester entre quatre murs, la culture doit descendre dans la rue).

بالنسبة للدعم الممنوح للمدارس الجهوية للفنون الجميلة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الحصص الممنوحة لكل مدرسة حسب خصوصياتها، أعطيك مثلا مدرسة باتنة للفنون الجميلة التي منذ أنشئت وهي في عدم ثبات وتنقل دائم، تارة في قرية وتارة أخرى في... علما أن هذه المدرسة هي الوحيدة على مستوى 61 بلدية.

وأخيرا ومنذ ثلاث سنوات، استقرت في مدرسة قديمة (c'était une école maternelle) زمن الاستعمار، ولا بد لنا أن نعلم أن هذه المدرسة خراب، إذن يجب منح الحصص حسب خصوصيات المدارس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد نبيل هوامل، وأحيل الكلمة للسيد محمد الشريف طالب، فليتكلم.

**السيد محمد الشريف طالب:** بسم الرحمن الرحيم سيدي رئيس الجلسة، سيدي وزير المالية، سيدي الوزير المكلف بالعلاقات بين الحكومة والبرلمان، زميلاتي، زملائي السلام عليكم ورحمة الله.

نشكر السيد الوزير على العرض الواضح الذي تقدم به كما نشكر اللجنة المختصة على تقريرها المميز، أما بعد فلدي بعض الملاحظات أوجزها فيما يلي:

1 - لقد تفاءلنا بانعقاد الثلاثية والزيادات في أجور الموظفين غير أنه كما سبقني في ذلك بعض زملاء فإن هذه الزيادة زهيدة بالنظر لغلاء المعيشة ولا تجعل المواطن المغبون يشعر بأن الدولة تهتم به لا سيما وأن البطالة والفقر دخلا تقريبا كل بيوت الجزائريين.

في هذا الباب ونظرا للأهمية التي تولونها للجامعة كان من المستحسن إفراد أساتذة التعليم في القطاعين التربوية الوطنية والتعليم العالي بزيادة خاصة تعيد

2000 إلى 500 ألف سنة 2001.

وهنا أطرح السؤال، كيف نزيد لمعاهد أغلقت أبوابها، ولا نعتني بشأن الكتاب المدرسي - الذي لا أسميه كتابا - ولا نزيد لتحسينه أي سنتيم؟! هذا كملاحظة فقط إذ لم أرد الدخول في تفاصيل الأرقام.

بالنسبة للفلاحة، سأتكلم عن المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي لم يعجب الكثير لكنه أعجبني كثيرا، وأقدم بهذه المناسبة تشكراتي للسيد وزير الفلاحة باعتباره المؤطر لهذا القطاع الحيوي.

الكل يقول: إن الفلاحة شيء جيد، ولكن بمجرد ظهور مبادرة، نسقط عليه! سأقول لكم لماذا؟ إن هذا الدعم اللامحدود واللامشروط الذي قدمته وزارة الفلاحة للفلاحين لا سيما في مجال غرس الأشجار المثمرة وحفر الآبار.. إلخ، والدعم المباشر فقد ذهب السماسرة وذهبت الجماعة التي تتاجر فيما بينها، وها هو المشكل! فهؤلاء الناس قد قرأوا هذا المخطط جيدا، وحتى الذين لم يقرأوه عادوا إلى قراءته، وفهموا أنه قد قطع عليه سبلهم!

أعطي مثلا: فقد كان هناك ناس يكترون أرضا ويدعون أنهم فلاحون ويأتيك بالشهادة، وينتظر قدوم شهر وينتظر مقدم شهور جويلية، أوت، سبتمبر، ليتجه إلى وزارة الفلاحة، مطالب بالتعويض، متدرا بالكوارث الطبيعية وهكذا اتخذوا هذا الأمر عملا وحرقة، وظنوا أن شهري سبتمبر وأكتوبر سيجودان عليهم بمدخول، فليهم أرض يؤجرونها أو يتركونها من دون أن يلقي ببذرة فيها! هذا الذي يجب أن ننتبه إليه، ولذلك فهناك حملة شنيعة على هذا المخطط لأن الدعم سيكون من الوزارة إلى الفلاح مباشرة، وهناك ما عارض أن يكون الفلاح هو المالك (pour une fois, il va être un opérateur économique) في تدخلنا هذا أنني أشجع معالي وزير الفلاحة وأحثه على الاستمرار في منواله وأطلب من جميع الفلاحين مؤازرة ومساندة هذا المخطط، لأنه في صالحهم مباشرة.

قطاع الثقافة، فيما يخص دور الثقافة، لاحظنا أن هناك تطورا أو ارتفاعا في نسبة الدعم بحوالي 3.52

كما نشكر السيد الوزير على حضوره في اجتماع وزراء المالية العرب في القاهرة وتبرع الجزائر بـ 30 مليون دولار، وكل الشعب الجزائري سجل بارتياح موقف الجزائر مع الشعب الفلسطيني. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد محمد الشريف طالب، وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل وهو السيد نور الدين بن علي الشريف، فليفضل مشكورا.

**السيد نور الدين بن علي الشريف:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور.

فكرت في مقدمة لمداخلتي هذه، ونحن في شهر رمضان المعظم فلم أجد غير آية من آيات كتاب الله العزيز لها من الدلالات الكثير ولها علاقة بالموضوع الذي نحن بصدده اليوم يقول عز وعلا في سورة الأحزاب: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا). صدق الله العظيم.

فكم نحن ظالمون، وكم نحن جاهلون. سيدي الوزير، إنها لشجاعة كبيرة في تسيير مثل هذا القطاع الحساس في زمن كهذا الذي نعيشه، حيث كثر طلاب الحقوق وتناسى كثير من المواطنين الجزائريين واجباتهم، إن قانون المالية يجب أن يشمل جميع الانشغالات التي توطن دولة الحق والقانون والوثام المدني الحقيقي بواسطة الإنعاش الاقتصادي، ويجب أن نفكر رويما فيما يسمى التوازنات الكبرى بإعادة النظر في ميزانيات ليس لبعض قطاعاتها أي فائدة مباشرة أو غير مباشرة على تطوير وتحسين أسس الحياة في الجزائر (en clair, monsieur le ministre, il faut oser sortir des chemins battus, ou des sentiers battus). وبناء سياسة اقتصادية واجتماعية محورها الفرد الذي هو المعامل الأساسي لبناء الحضارة في وطننا، وكذا الابتعاد عن سياسة التطبيب (le raplissage) والاتفاق رئيسا وبرلمانا وحكومة على استراتيجية عامة للتنمية واتخاذ

لهم الاعتبار وتشجعهم على البذل أكثر. سيدي رئيس الجلسة، نلاحظ أن الموظفين يدفعون أكثر من غيرهم الضرائب، فالجميع يعلم أن هناك مافيا (mafia) التجارة المعروفة بـ "l'Import-Export" والذين شيّدوا القصور ويتحايلون مع القانون فما هي الأولويات التي تنوي وزارة المالية وضعها لحملهم على دفع مستحققاتهم من الضرائب؟ نفس الشيء يقال بالنسبة للذين يزاولون التجارة الموازية المعروفة بـ "trabendo" الذين يعملون في وضح النهار.

سيدي رئيس الجلسة، إن الإعلام الخارجي والوطني أعاد إثارة موضوع أساسي يهم كل واحد منا لعلاقته بالثورة الجزائرية المباركة وأعني به الاعتراف من طرف بعض الجنرالات الفرنسيين باستخدامهم التعذيب (la torture) ضد آبائنا وأمهاتنا.

ماذا نعمل! حتى نساهم في الكشف عن الأعمال الإجرامية التي قام بها السفاحون أمثال (Aussaresse, Massu, Bigeard) وغيرهم من العساكر الفرنسيين الذين مارسوا التقتيل في وضح النهار والذين يتبجحون به، يتوجب على الحكومة فتح الأرشيف الخاص بالثورة الجزائرية حتى لا يكتب تاريخ بلادنا من طرف الفرنسيين كما يتوجب عليها تشجيع الباحثين الجزائريين على الاطلاع على الأرشيف الفرنسي، كل ذلك حتى لا ننسى، ولا يفوتنا هنا أن أشكر فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على الخطاب الغني والشجاع والذي زادنا ثقة في الجزائر، الذي ألقاه بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها لفرنسا أي خطابه في (Verdun) نشكر أيضا المثقفين الفرنسيين الذين أعادوا إثارة موضوع التعذيب وهم 12.

نقترح على السيد رئيس مجلس الأمة أن ينظم ندوة من طرف اللجنة الفكرية حول التعذيب الذي مارسه الضباط الفرنسيون ما بين 1945-1962 يحضرها السلك الدبلوماسي والصحافيون الوطنيون والدوليون.

في النهاية، نغتتم فرصة اليوم العالمي للمعوق لتتوجه لهذه الفئة من المجتمع راجين أكثر تضامن معها من طرف القطاعات المعنية للدولة.

ولا من استثمار لا في الماضي ولا في الحاضر، وهذا هو جزاؤنا؟ لأننا شاركنا في تحرير هذا الوطن بجمعنا، نساء ورجالا وأطفالا وحتى الحيوانات!! ولعلمكم فإن في بعض بلدياتنا يفوق عدد شهدائنا - ونحن في سنة 2000 - عدد سكان البلديات لأن بعض العائلات انقرضت وقتل العدو منها كل الرجال، فهناك ألقاب غابت تماما!

سيدي، أهذا هو جزاؤنا، لأننا استأصلنا جذور الإرهاب منذ سنوات ولم تحرق ولم تهدم أي مدرسة ولا أي مؤسسة في هذه الولاية؟ لقد دافعنا بأرواحنا عن ممتلكات الدولة القليلة وعن أكواخنا وبقينا فيها ساكنين.

سيدي، ننتظر في إطار سياسة الحكم الراشد إدخال هذه المعطيات والأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات لتمكين هذه الولايات ومنها ولاية خنشلة من التطور والازدهار، نطلب الله أن يوفقكم في أداء مهماتكم، وتكريس العدالة الاجتماعية في وطننا وتقبل الله صيامكم وقيامكم وصح فطوركم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد نور الدين**

بن علي الشريف.

في نهاية هذه الجلسة أشكر السيدات والسادة الأعضاء المتدخلين الذين بلغ عددهم الإجمالي 39 متدخلا، وسوف يستأنف المجلس أشغاله غدا على الساعة الثانية عشرة منتصف النهار وذلك للاستماع إلى رد السيد وزير المالية وتقديم أسئلة شفوية.

إن أشكر السادة ممثلي الحكومة، والجميع والجلسة مرفوعة وصح فطوركم.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة عشرة مساءً.**

تدابير للنهوض بقطاعات النشاط الوطني حسب أولويات (selon des critères, et priorités, objectives, logiques et cartisiennes) وهذا بوضع استراتيجية عامة طويلة الأمد، لا نحيد عنها مهما تغيرت الحكومات والمؤسسات إلا بتكليف التقنيات والأساليب التي تهدف إلى ضمان النتائج المرجوة، من الاستراتيجية التي حددناها لأنفسنا. إن رسم استراتيجية عامة محدودة المعالم تأخذ في الحسبان ترجمة قانون المالية في ميادين شتى أهمها:

1 - قضية حفظ الصحة في بعدها الوقائي والعلاجي.

2 - تقرب الدولة من المواطن الضعيف.

3 - تفكير عميق في قضية العقار.

4 - النهوض بقطاع الفلاحة.

5 - تنظيم الجباية.

6 - اهتمام الدولة بالفرد عند إصدارها لجميع القوانين.

7 - تربية صالحة للفرد باهتمام أكثر بميادين التربية، العدالة، التعليم العالي والبحث العلمي وكذا العالم الريفي بجميع مكوناته وتطبيق الصرامة بمفهومها الحديث.

سيدي الوزير، لأنني المتدخل الأخير وأظنني أحمل رقم 40 وهو رقم ولايتي، ولاية خنشلة، أختم مداخلتني هذه بنظرة محلية لقانون المالية وكيفية ترجمته في بعض ولايات الجزائر العميقة وما أكثرها، كولاية خنشلة التي تمد عنقها إلى مراكز القرار في العاصمة لتحسين وضعيتها وسكان الولاية يتساءلون عن الفوارق الجهوية والأساليب التي تنتهجها الحكومات المتوالية في تطوير المناطق النائية حتى تصل إلى مستوى ولايات الوطن الأخرى، فهناك من الولايات الغنية من استفادت في الماضي من مشاريع خاصة وهي تستحوذ اليوم على كل مشاريع الشراكة في ظل اقتصاد السوق، وهناك ولايات أخرى استفادت مؤخرا - في السنوات الأخيرة - بسبب الضرر من عمليات الإرهاب، وفي بعض الولايات المماثلة حيث كان يعم الوئام قبل إصدار قانون الوئام، فلم نستفد من مشروع خاص

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (02) 73.59.00 الفاكس: (02) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 25 شوال 1421 هـ

الموافق 20 جانفي 2001م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587